

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة آكلي محند اولحاج -البويرة-  
كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

## سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الدولية والإقليمية الراهنة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك

تحت إشراف الأستاذ:

أ. مداني لخضر

من إعداد الطلبة:

\* دريسي ججيقة

\* زواغي حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. قرومي حميد: أستاذ رئيسي.
- أ. مداني لخضر: أستاذ مشرف.
- أ. طابوش مولود: أستاذ مناقش.

السنة الجامعية : 2014 / 2015

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَ لَا تَحْمِلْ  
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَ  
لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَ انصُرْنَا وَ انصُرْنَا لَنَا وَ  
ارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

## صدق الله العظيم

سورة البقرة : الآية 286

## إهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلًا لخالقي ومولائي، الذي أنار لي الدروب وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطع  
ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديته:

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء، إلى من ربّنتني بلطفه ومنحتني الحنان، إلى تلك المرأة العظيمة التي  
علمتني معنى الحياة، إلى قرة العين "أمي العزيزة" حفظها الله

إلى نور بصري وبصيرتي، إلى من هام به قلبي، إلى رمز الأبوة ومثلي الأعلى، إلى "أبي العزيز"  
أطال الله في عمره.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كانت مرافقتهم لي في حياتي سر بسمتي وإلى من هم أقرب إلي من روعي أخواتي العزيزات:  
نادية، صبرينة، دليلة، أمينة، أمال و روميسة.

إلى فروع الشجرة الطيبة إخوتي: محمود، نبيل، سمير، أيمن، أنيس و إسلام.

إلى شعبة العائلة "رنيم".

إلى خالي محمد وخالتي مليكة العزيزين، وزوجة أخي كلثوم وإلى كل أقاربي.

وإلى اللاتي جمعتهن معهن الأخوة والمحبة في الله صديقاتي العزيزات: سمية، دلال، منى، حبيبي، نوال،  
أمينة ر، أمينة ش، زهراء، حميدة، هفيظة، فهيمة، سارة، سعدية.

وإلى كل من نساها قلبي ولم ينسها قلبي.

## كلمة شكر:

قال الله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الإسراء 111

وقال أيضا "﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم 07

فالحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا، الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع  
ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام إنجاز هذا

### الموضوع

واخص بالذكر من امتدت يديه فيما أنجزته توجيها ومراجعة منه وتمحيصا وإشرافا.

الأستاذ " مداني لخضر "

وهي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد

واجبا من الله عز وجل أن يجازيهم بحسبي خير الجزاء

## إهداء

أحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأثار بصائرنا والذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، وأنا له من الشاكرين، هذا العمل الذي أهديه إلى:

العين التي سمرت لأجل أن تشرق عليا شمس الأمنيات؛ إلى نابض القلب ونور العين وأجمل ما أملك  
"أمي الغالية" حفظها الله

إلى من تعبت لأرتاح وضحي لأعلموا، إلى الذي أحبه الفقهاء لأجل سعادتني إلى الواعظ والمربي الأول  
"أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري و كانوا الدعم و جدار استنادي " إخوتي الأعزاء"  
وإلى زوجاتهم

إلى البراعم الصغيرة إيناس وأية ويانيس .

إلى كافة الأهل والأقارب خاصة بنات عمي.

إلى صديقاتي العزيزات حورية، حميدة، حفيفة، حنان.ز، سعدية، حنان.ش، سميرة، دلال،  
فطيمة، لويزة، منى، حكيمة.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة.

# فهرس المحتويات

# المحتويات

	كلمة شكر
	الاهداء
V-I	الفهرس العام
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا)	
06	مقدمة الفصل.
07	المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية
07	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
07	الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية و أهميتها
08	الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية
08	الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
09	المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.
09	الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية
13	الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية
14	الفرع الثالث: النظرية الحديثة
16	الفرع الرابع : النظرية المعاصرة للتجارة الخارجية
20	المبحث الثاني: السياسة التجارية وآلياتها
20	المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية
20	الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية و أهدافها
21	الفرع الثاني : اتجاهات السياسة التجارية
23	المطلب الثاني: أساليب السياسة التجارية
23	الفرع الأول : الأساليب السعرية
25	الفرع الثاني : الأساليب الكمية
25	الفرع الثالث : الأساليب التنظيمية.
26	المطلب الثالث: أبعاد التنظيم التجاري الدولي

27	الفرع الأول : التحول في النظام التجاري الدولي
29	الفرع الثاني: مكاسب تحرير التجارة الدولية
30	المبحث الثالث: الإطار الإقليمي للتجارة الخارجية وسياستها.
30	المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.
30	الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي و أهميته.
32	الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية.
33	الفرع الثالث : مراحل قيام التكامل الاقتصادي.
35	المطلب الثاني: مشاكل التكامل الإقليمي وشروط نجاحه.
35	الفرع الأول : مشاكل التكامل الإقليمي.
36	الفرع الثاني : شروط نجاح التكامل الإقليمي.
37	المطلب الثالث : بعض التجارب في التكامل الاقتصادي.
37	الفرع الأول : أكبر النماذج للتكامل الاقتصادي.
39	الفرع الثاني : تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية.
40	الفرع الثالث : تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.
42	خاتمة الفصل.
<b>الفصل الثاني: سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الدولية الراهنة.</b>	
44	مقدمة الفصل.
45	المبحث الأول : الإطار الدولي لتحرير التجارة الدولية.
45	المطلب الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة.
45	الفرع الأول : الإطار التاريخي من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.
47	الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.
47	الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية.
49	المطلب الثاني : مهام المنظمة العالمية للتجارة، مبادئها ومراحل الانضمام إليها.
49	الفرع الأول : مهام المنظمة العالمية للتجارة.
49	الفرع الثاني : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.



50	الفرع الثالث: آليات المنظمة العالمية للتجارة.
51	الفرع الرابع : مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
53	المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية.
53	المطلب الأول : الإطار التاريخي للسياسة التجارة في مرحلة الاقتصاد المخطط.
53	الفرع الأول : مرحلة الرقابة علي التجارة الخارجية (1963-1970).
55	الفرع الثاني : احتكار الدولة التجارة الخارجية (1970-1989).
57	المطلب الثاني: الجزائر وبرنامج التعديل الهيكلي لسياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.
57	الفرع الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر قبل برنامج التعديل الهيكلي.
60	الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي.
67	المبحث الثالث: مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
67	المطلب الأول: حتمية ودوافع وشروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة.
67	الفرع الأول: حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة.
67	الفرع الثاني: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة.
69	الفرع الثالث: شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة.
70	المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة للتجارة.
70	الفرع الأول: مراحل سعي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
73	الفرع الثاني: عراقيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
74	المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
74	الفرع الأول: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة علي المجال الاقتصاد.
79	الفرع الثاني: انعكاسات الانضمام علي المجال المالي والمصرفي.
80	الفرع الثالث: آثار الانضمام علي قطاع الجمارك.
82	خاتمة الفصل.
الفصل الثالث : تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة	
84	مقدمة الفصل.
85	المبحث الأول: انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية علي التجارة الخارجية الجزائرية .

85	المطلب الأول: مسائل حول الشراكة الأورومتوسطية.
85	الفرع الأول: نشأة الشراكة الأورومتوسطية.
85	الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.
87	الفرع الثالث: متطلبات نجاح الشراكة الأورومتوسطية.
89	المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.
89	الفرع الأول: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة.
92	الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية.
94	الفرع الثالث: التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة.
98	المطلب الثالث: واقع المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.
98	الفرع الأول: تأثير الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري .
103	الفرع الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني.
105	الفرع الثالث: الإجراءات (السياسات) الموافقة لنجاح اتفاق الشراكة.
107	المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية.
107	المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
107	الفرع الأول: التعريف بال GAFTA وأهدافها.
108	الفرع الثاني: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لل GAFTA.
110	الفرع الثالث: شروط العضوية في ال GAFTA.
110	المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى ال GAFTA.
110	الفرع الأول: : مسار انضمام الجزائر إلى ال GAFTA وأهميته.
111	الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية في ال GAFTA.
113	الفرع الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل ال GAFTA.
114	المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية واتحاد المغرب العربي.
114	الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي.
115	الفرع الثاني: التجارة الخارجية في اتحاد المغرب العربي.
117	الفرع الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي وآليات تفعيله.
119	المطلب الرابع: خصائص ومعوقات التجارة الخارجية البينية العربية وسبل تنميتها.
119	الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية العربية

119	الفرع الثاني: معوقات التجارة العربية البينية.
122	الفرع الثالث: سبل تنمية التجارة العربية البينية.
123	خاتمة الفصل.
125	الخاتمة العامة.
129	قائمة المراجع.
136	قائمة الجداول
138	قائمة الاشكال

# قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	تطور التجارة الخارجية لفترة 2005-2014	01
100	توزيع الصادرات حسب المناطق لسنة 2014	02
101	أهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014	03
102	توزيع واردات الجزائر حسب المناطق لسنة 2014	04
103	أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2014	05
102	حصة الصادرات والواردات البينية وإجمالي الصادرات والواردات للتجمعات العربية (2011-2013)	06
102	أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2010-2013)	07
114	توزيع التبادلات التجارية الجزائرية حسب المناطق لسنة 2014	08

# قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	نظرية الميزة المطلقة	01
11	نظرية الميزة النسبية	02
55	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1969-1963)	03
57	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1989-1985)	04
59	تطور الميزان التجاري للفترة (1993-1991)	05
62	تطور الصادرات والواردات للفترة (1999-1995)	06
62	الميزان التجاري للفترة (2004-2000)	07
63	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2014-2005)	08
65	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة (2011-2004)	09
66	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة (2013-2004)	10
95	التفكيك الجمركي للمنتوجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية	11
99	توزيع صادرات الجزائر بين الاتحاد الأوروبي وبقية الدول العالم للفترة (2003-2013)	12
99	الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2003)	13
101	توزيع واردات الجزائر بين الاتحاد الأوروبي وبقية الدول العالم للفترة (2003-2013)	14
111	تطور التجارة الخارجية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول العربية خلال الفترة (2013-2009)	15
113	الصادرات والواردات الجزائرية في التجارة البينية العربية للفترة (2013-2009)	16
116	تطور التجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي للدول العربية للفترة (2013-2009)	17
116	صادرات الجزائر نحو اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2013-2005)	18
117	واردات الجزائر من دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2013-2005)	19

المقدمة العلمية



### مقدمة عامة:

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

ساهمت التحولات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة نحو التجدد والعالمية بتعزيز التعاون بينها لمواكبة هذه التطورات خاصة في مجال التجارة، خصوصا مع ظهور منظمة دولية أكثر تنظيما للتجارة الدولية، ألا وهي منظمة التجارة العالمية "OMC"، والتي تعتبر امتدادا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حيث تشكل الـ "OMC" الإطار القانوني لتسيير العلاقات التجارية الدولية، وكان للدول المتقدمة النصيب الأكبر من هذا التطور مما يزيد من الفجوة بين الدول لذلك لزم على الدول النامية أن تسارع في اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد وعقد شراكة مع عدة دول إقليمية نظرا أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الاقتصادي، ولكي تقوم بهذه الخطوة عليها تكييف سياساتها التجارية حسب متطلبات السوق العالمي لكي تحظى بنتائج جيدة في الأجل الطويل.

سعت الجزائر وكباقي دول العالم لمواكبة هذا التطور وبعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية ولكون قطاع التجارة الخارجية المنتفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البتروال والغاز)، رأت الدولة أن تسيير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية. ولكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط في عام 1986 وانخفاض أسعار المحروقات التي انعكست بنقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، حيث تعتبر المحروقات العنصر الأساسي في إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، مما أوقع الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى بها في آخر المطاف إلى الاستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشرات الاقتصاديات المختلفة وللتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها، حيث اعتمدت الجزائر على وصفات صندوق النقد الدولي الجاهزة فيما يتعلق بإصلاحها لقطاع التجارة الخارجية، بحيث تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولكن رغم الجهود التي قامت بها الجزائر، فإنها تواجه دائما مخاطر و هي متنوعة من حيث انضمامها إلى المنظمة العالمية و وسائل تمويل العمليات التجارية الخارجية، لأنه لا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم.

بادرت الجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الحوار مع المجموعة الأوروبية، التي تدرج اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من ضمنها إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي. وكذا انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لتعزيز تجارتها الخارجية مع البلدان العربية، بالإضافة إلى الاندماج مع دول المغرب العربي.

### ❖ الإشكالية:

جاءت الاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية لتحقيق هدف أساسي وهو إزالة الحواجز التي تعيق سير حركة التجارة الدولية والحد من الحمائية المتزايدة بين الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، عن طريق استخدام السياسة التجارية والتساؤل الذي يطرح هنا هو:

فيما تتجلى سبل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ضوء التطورات الدولية والإقليمية السائدة ؟  
يندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي الاتجاهات الحديثة للسياسات التجارية ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية ؟
- 2- ما هي مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ؟
- 3- ماهي الآثار المستقبلية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟
- 4- إلى أي مستوى وصل التحرير التجاري في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ؟
- 5- ما هو دور مناطق التبادل الحر العربية في تنمية التجارة العربية البينية ؟

### ❖ فرضيات الدراسة :

كإجابة عن هذه الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- 1- واقع التجارة بين الدول، الظاهرة فيها أنها تقضى على الحواجز التجارية والباطن فيها تطبيق سياسة تجارية تقييدية بما يتناسب ومصالح كل دولة دون مراعاة مبادئ الاتفاقات الدولية .
- 2- إن دافع الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة هو دافع إجباري وليس اختياري، فتحول العالم إلى قرية صغيرة يجعل من المستحيل على بلد ما العيش بمعزل عن الدول الأخرى.
- 3- تتيح اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية للجزائر فرصا أكبر لزيادة صادراتها اتجاه دول الاتحاد الأوربي.
- 4- لمناطق التبادل الحر خصائص ومميزات تجعلها قادرة على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في الدول العربية.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نوجزها منها:
- اهتمام الموضوع بالتجارة الخارجية الجزائرية، خصوصا كونها مفتاح التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
  - الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الدولي.
  - إن تضارب الآراء حول انضمام الجزائر إلى ال"OMC" كان دافعا لنا لاختيار هذا الموضوع.
  - كون قطاع التجارة سيكون أكبر المتأثرين بدخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

### ❖ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في

## مقدمة عامة

الجزائر خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي محاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي خاصة بعد اتخاذها إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي مازالت قيد التنفيذ، وإبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

### ❖ أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة التطورات التاريخية التي مرت بها السياسات التجارية ومعرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية.
- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية الجزائرية.
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و محاولة معرفة الآثار المترتبة عن الالتزامات المطالب من الجزائر التقييد بها وكذا الحقوق والمزايا التي سوف تستفيد منها والأخطار التي قد تترتب عن هذا الانضمام .
- أهم التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر من أجل مواكبة التطورات الراهنة.

### ❖ منهج الدراسة :

حتى تتمكن من الإلمام بهذا الموضوع واختبار الفرضيات المعتمدة، اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي وذلك لوصف الجوانب النظرية للتجارة الخارجية، إلى جانب استخدام كل من المنهجين التحليلي والإحصائي، من خلال استخدام التحليل العددي والبياني للتدفقات التجارية في الجزائر.

### ❖ حدود الدراسة:

من ناحية الإطار الزمني تناولت هذه الدراسة تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة سنة 1947 إلى غاية تطور التجارة الخارجية الجزائرية في سنة 2014. ومن ناحية الإطار المكاني تناولت هذه الدراسة تطور التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية والإقليمية الراهنة في الجزائر مع الإشارة إلى مختلف التكتلات الإقليمية عبر العالم مركزة على التكتلات ذات الوزن الاقتصادي الكبير بكل من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وبعض تجارب الدول النامية، بالإضافة إلى تجارب الدول العربية.

### ❖ صعوبات الدراسة:

- شساعة الموضوع مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه.
- نقص المراجع التي تتناول المناطق الحرة وخاصة بين الدول العربية.
- نقص الإحصائيات خاصة الجديدة منها ما أعاق دراستنا.

### ❖ دراسات سابقة:

نشير إلى بعض الدراسات التي تناولت الموضوع:

1. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، تناولت فيها مراحل تطور السياسات

التجارية الخارجية الجزائرية بين 1967-2009، أي من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية، تليها مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجزائرية، وبعدها مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1990-2009.

2. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، حيث تناول فيها التجارة الدولية بين الحرية والتقييد وتناول فيها ماهية التجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لها، كما تطرق إلى السياسات التجارية وأساليبها، كما تناول دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية، وذلك بالتطرق إلى الاتفاقات التجارية الدولية، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية.

3. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، حيث تطرق فيها إلى الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية وكذا الإطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى مسار الإصلاحات في مجال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات وفي الأخير دراسة حالة إحصائية وقياسية واستبائية لأثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

4. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007، حيث تناولت فيها مرتكزات التكامل الاقتصادي من نظريات مفسرة للتكامل، ثم مفاهيم عامة حول التكامل، بعدها تناولت أبعاد التنظيم التجاري الدولي والتحول الذي طرأ عليه بإنشاء منظمة التجارة العالمية ثم دراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار التجاري متعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية.

### ❖ هيكل الدراسة:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيمه ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية دولياً وإقليمياً حيث تناول أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى السياسة التجارية، وأبعاد التنظيم التجاري الدولي بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي.

تناول الفصل الثاني سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الدولية الراهنة حيث تطرق إلى الإطار الدولي لتحرير التجارة الدولية والمتمثلة في منظمة التجارة العالمية، كما تناول تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

أما الفصل الثالث فقد تناول تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة حيث تطرق إلى انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية الجزائرية، كما تناول التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية.

المفصل الأول : الأطار

النظري لتحديد

التجارة الخارجية

( دوليا واقليميا )

### مقدمة الفصل:

يعيش العالم تحولات كبرى في جميع المجالات منذ انتهاء الحرب الباردة بانحيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي أو الحر، والانتقال بذلك من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد وفرض الهيمنة الغربية والأمريكية تحديدا على العالم تحت شعار ظاهرة العولمة، هذه الأخيرة أفرزت جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وأحدثت حالة من الديناميكية على مستوى الدول والسياسات الاقتصادية، خاصة السياسة التجارية نظرا لأهميتها الواسعة في الربط بين الدول. ورسمت توجهها اقتصاديا جديدا يقوم على الاتجاه التدريجي من الاقتصاد الوطني والإقليمي إلى الاقتصاد الدولي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية هدفها المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الاقتصادي الدولي ومواجهة مختلف التحديات التي أفرزها النظام الاقتصادي المعولم الذي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة، بل أصبح شعاره البقاء لمن هو أكثر منافسة وقوة وكفاءة.

احتلت ظاهرة التكامل الاقتصادي مكانا هاما وبارزا على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية، حيث لجأت العديد من الدول على اختلاف مستوياتها إلى تكوين تجمعات إقليمية، أو الانضمام إلى أهم التجمعات الاقتصادية البارزة في الاقتصاد العالمي سواءً بشقيها التقليدي أو الحديث للاستفادة من المزايا والمكاسب التي تترتب عنها.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** نظريات التجارة الخارجية.

**المبحث الثاني:** السياسة التجارية وآلياتها.

**المبحث الثالث:** الإطار الإقليمي للتجارة الخارجية وسياساتها.

### المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تركز عليها الدول، نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، إلا أنها كانت الحل الأمثل للدول التي كانت تنتج كل ما تحتاجه حتى ولو كانت لا تستطيع أن تنتج بعض السلع بكفاءة.

### المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

### الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها :

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية<sup>1</sup>. يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"<sup>2</sup>.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل<sup>3</sup>.

تكمن أهمية التجارة في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية وتتجلى فيما يلي<sup>4</sup>:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه، فالإتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 13.

<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص 13.

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص 32.

<sup>4</sup> طالب مجد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 14.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي.

- يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من دائرة التخلف بالنسبة للدول النامية خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

### الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في إشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود، فلماذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية؟ ، يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية<sup>1</sup> :

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم.

- التخصص الدولي : إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب ، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول، لذلك يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية.

- تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها، وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية مقارنة بالدولة الثانية.

- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن، الموز والقطن... الخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.

- اختلاف الميول والأذواق : فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية، حتى ولو توفر البديل الجزائري، وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في الجزائر.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، 1998، ص 63 .



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

1. مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى. وهناك عوامل أخرى هي<sup>1</sup>:

1. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية .

2. حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الانتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

3. العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

4. تغيير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

5. التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار والاتجاه العام للتجارة، حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

### المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

هناك عدة نظريات مفسرة للتجارة الخارجية منها النظرية الكلاسيكية، نظرية الفكر النيوكلاسيكي، نظرية الفكر الحديث والنظرية المعاصرة وستتطرق إليهم في هذا المطلب.

### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري و الذي يفسر التجارية الدولية كنشاط لا يأتي بالنتفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص 82 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري و الذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري و بتدخل الدولة في تحقيق ذلك .وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لأدم سميث . ونظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون استوارت ميل ونشرها فيما يلي:

**1- نظرية الميزة المطلقة:** إذا كان باستطاعة دولة أجنبية أن تمدنا بسلعة أرخص لوقمنا بصناعتها بأنفسنا فستكون من الأفضل شراؤها من تلك الدولة على أن نقوم نحن بالتركيز على إنتاج وبيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية، ويعد هذا الرأي مبرره عند آدم سميث في أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تخصص قى إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة ، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل وذلك بتوحيد كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها الإنتاج هذه السلعة، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي .

و حتى يوضح أكثر قدم سميث مثلا لذلك بحيث يوجد دولتان هما إنجلترا و فرنسا ينتجان المنسوجات والقمح على التوالي و أن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما هي كما يلي:

جدول رقم 01: يبين نظرية الميزة المطلقة

البلد	المنسوجات	القمح
انجلترا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
فرنسا	4 جنيه للوحدة	1/2 جنيه للوحدة

ومن هذا المثال فالميزة التي تتميز بها إنجلترا هي إنتاج المنسوجات أما فرنسا من خلال إنتاج القمح و نتيجة قيام تبادل فائض السلعتين بين البلدين يؤدي ذلك إلى اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الانجليز و سوق القمح أمام المنتجين الفرنسيين و من خلال نظرية التكاليف المطلقة لكل سلعة فان الفائدة تعود على البلدين ومن هنا يمكن لفرنسا أن تتحصل على المنسوجات بنفقة اقل من نفقة إنتاجها داخل حدودها وكذلك الحال بالنسبة لانجلترا في إنتاج القمح ومن هنا فان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين البلدين هو وجود ميزة مطلقة للسلعة المعينة بالتبادل إلا انه لم يجيب خلال نظريته في حالة غياب الميزة المطلقة لبلد ما لمنتجاته بالنسبة لمنافسيها وهذه حالة بلدان الدول النامية التي لا تتوفر لديها الميزة المطلقة لمنتجاتها وذلك لضعف كفاية رؤوس أموالها وصناعتها بالنسبة للبلدان المصنعة وهل في هذه الحالة سنخرج من الحياة الاقتصادية الدولية؟<sup>1</sup>

إلا إن نظرية ريكاردو و التي تضمنت العناصر الأساسية لهذا السؤال والتي تعرف باسم نظرية التكاليف النسبية و التي سنعرضها فيما يلي:

<sup>1</sup> محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، 2009 ، ص30.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

### 2- نظرية المزايا النسبية :

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الانجليزية ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى، بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمييار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا. لذلك يجب على كل دولة ان تخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي :

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.
  - التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
  - الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
  - تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة أي تماثل سواء المجتمع للسلعتين.
  - وفيما يلي يتم توضيح مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:
  - وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط و ذلك للتبسيط.
  - وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط و ذلك للتبسيط.
  - ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
  - العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
  - إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.
- وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: يوضح نظرية الميزة النسبية

البلد	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1 ملابس = 1.2 قمح
فرنسا	80	90	1 ملابس = 0.88 قمح

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج إن و.م.ا لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح و الملابس ولكن لدى و.م.ا ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا و العكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تخصص في إنتاج الملابس و بهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين<sup>1</sup>:

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم, وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

### انتقادات النظرية:

تتمثل الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيما يلي<sup>2</sup>:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتناسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص

**3- نظرية القيم الدولية:** قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي. حيث يبحث جون استوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة أي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك اعتمد على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية. حيث ريكاردو أعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة. أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية ويصدد تحليل حالة التبادل الدولي يقوم جون ستيوارت ميل بتثبيت النفقة وهي كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقا لنظرية القيمة للعمل ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج أو في الإنتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز وآخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بدون سنة، ص 346 .

<sup>2</sup> سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>3</sup> خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية، معهد الإدارة العامة، 2009، الطبعة الأولى، ص

### الفرع الثاني : النظرية الفكر النيوكلاسيكية .

وجاءت تطورا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

#### 1- نظرية هكشر و أولين:

يعتبر كل من هكشر وأولين من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى أن فكرة بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي .وبالتالي أكد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج عام1935 ، وتخلص هذه النظرية إلى أن التجارة الحرة ستقود إلى الإحلال الأمثل لعناصر الإنتاج<sup>1</sup>.

و قد بني أولين و هيكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية<sup>2</sup>:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
  - عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.
  - ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
  - ليس هناك تكاليف نقل.
  - التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
  - ليس هناك فروق في نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين.
  - يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال و الأخرى تتفوق في غزارة العمل.
  - كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة
- ولفهم نظرية هكشر و أولين نورد المثال التالي:

استراليا مثلا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية .

مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة باستراليا و عليه فان السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة ( كالقمح مثلا) ستكون ارخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب رأس المال بكثافة كالأقمشة ستكون ارخص في بريطانيا مقارنة باستراليا.

وبالتالي فان استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى استراليا و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستوداتها

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص20.

<sup>2</sup> محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص22.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و أولين بالأثر الذي ستركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الدولية.

ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول<sup>1</sup>.  
انتقادات النظرية: من بين الانتقادات<sup>2</sup>:

- اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الإنتاج (الندرة والوفرة) بينما أهملت الجانب النوعي لعناصر الإنتاج كما أن افتراض تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان.  
- إهمال النظرية لانتقال عناصر لإنتاج دوليا لان الواقع يثبت أن هناك حركة في عنصري الإنتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة و التبادل الخارجي خاصة.

- ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.  
- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية .

ونجد أن ليونتييف قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية (و.م.أ سنة 1948) و المثير إن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ بحيث في الظاهر تبدو و.م.أ بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال إلا أنها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة رأس المال. وبهذا يكون ليونتييف أثار شكوك حول مدى صحة نظرية هيكشر وأولين إلا أن تحليله لم يلقى القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هيكشر وأولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية كما وجهت انتقادات لليونتييف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير و الاستيراد في مكان صناعتها خارج و.م.أ.

### الفرع الثالث: النظرية الحديثة.

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعدد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقا ، والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

### 1. نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder :

أ. تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية: يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 21.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 346 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة<sup>1</sup>.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
  - الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
  - اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.
- أما القوى المعوقة للتجارة هي:
- عامل المسافة.
  - نفقات النقل.
  - القيود المفروضة على التجارة.

**ب. الطلب النموذجي عند ليندر:** إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي. والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشروط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية<sup>2</sup>.

**2. فرنون ودورة المنتج:** قام فرنون إذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بأن تكون ريادة في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتج وهي<sup>3</sup>:

أ. مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتج في الو،م،أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

<sup>1</sup> سامي عفيف حاتم، سبق ذكره، ص 87.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000، ص 35.

<sup>3</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

ب. يبدأ المنتج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ت - أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا<sup>1</sup>.

**3. نظريات اقتصاديات الحجم :** تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطورا وتعديلا آخر لنظرية

هيكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج. وتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير<sup>2</sup>.

**4. نظرية الفجوة التكنولوجية:** تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية .

### الفرع الرابع: النظرية المعاصرة للتجارة الخارجية .

انطلاقا من عدم كفاية النظرية التقليدية لتفسير كثير من الأحداث التي ميزت التجارة الدولية في المرحلة المعاصرة برزت ضرورة وجود نظرية جديدة معاصرة كبديل للنظرية التقليدية. ومن أهم الأحداث غير المفسرة بالنظرية التقليدية نذكر:

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 1986، ص 101.

<sup>2</sup> سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 48.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

-اهتمت النظرية التقليدية بدراسة آثار التجارة الدولية على الدول أخذًا بالحسبان افتراض المنافسة التامة، وذلك ما عالج ه ريكاردو مستخلصًا أن حرية التبادل تحسن وضعية الدول ولذلك يحث على إلغاء الحواجز الجمركية، ووصلت نظرية وفرة عوامل الإنتاج إلى نفس النتيجة في إطار تحليلي مختلف، لكن وبمجرد مغادرة افتراض المنافسة التامة تظهر عدم مثالية حرية التبادل والذي باستطاعته تغيير الأسعار العالمية للمنتجات بتخفيضه للطلب عليها عن طريق فرض حماية جمركية كافية وهو ما يطلق عليه التعريف الجمركية المثلى.

- تطور التجارة الدولية بين الدول الأكثر تطورًا والتي لا تختلف فيما بينها في وفرة عوامل الإنتاج، وهذا ما لا يتماشى ودور اختلاف الامتيازات بين الدول في تفسير التبادل الدولي.

- ظاهرة التجارة الدولية بين الفروع أين نجد دولة ما تستورد وتصدر نفس السلعة بطريقة ديناميكية، وهو ما يتعارض ومبدأ التخصص الدولي.

- لا تحضي الشركات متعددة الجنسيات بأية مكانة في النظرية التقليدية، وفي حين لا تعتمد النظرية التقليدية في تحاليلها إلا على التبادل التجاري ما بين الدول نجد أن ثلث التجارة الدولية للبضائع في سنوات الثمانينات تمت بين الشركات متعددة الجنسيات وبين فروعها المتواجدة في دول مختلفة، وتسيطر حاليًا على 70% من حركة التجارة العالمية .

ومن هذه المعانيات يضع الاقتصادي الأمريكي "بول كريغمان" الذي تناول في مقاله المنشور سنة 1979 دور تعدد المنتجات في تفسير التبادل الدولي نقطة الانطلاق لظهور نظرية جديدة للتجارة الدولية، وأتبع هذا المقال بالنقد والإثراء في إطار مجموعة من الدراسات العلمية أهمها دراسة "سبنسر" و"برندر" سنة 1983 والمتعلقة بالحماية وتتابع الدراسات حول هذه النظرية في المجالات الاقتصادية المتخصصة مما ترك صدى واسعاً على المستوى العالمي، إلا أن ظهور النظرية في قالبها المتكامل لم يتم إلا سنة 1985 بصدر كتاب "بول كريغمان" و"هلبمان" والذان حدّدا فيه مجمل الإسهامات الجديدة للنظرية<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص النظرية فيما يلي<sup>2</sup>:

**1. وفورات الحجم الخارجية وتفسير المبادلات التجارية الدولية:** تعتبر وفورات أو مردوديات الحجم المزايمة مسألة قديمة في التحليل الاقتصادية ، وأول من تناوله هو ألفرد مارشال سنة 1871 في كتابه اقتصاديات الصناعة، ويميزه "مارشال" بين نوعين من الوفورات هما وفورات الحجم الداخلية و وفورات الحجم الخارجية.

**أ. وفورات الحجم الداخلية:** تتحقق وفورات الحجم الداخلية عند الزيادة في الكميات المنتجة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض التكاليف بفعل تخصص العمال واستخدام الآلات والاستخدام الأمثل للموارد .

حسب النظرية التقليدية للتجارة الدولية يمكن لوفورات الحجم الداخلية أن تنشأ عن التنظيم الداخلي للشركة أو عند وجود تكاليف ثابتة، ويرتب مارشال تطور وفورات الحجم الداخلية في ثلاث مراحل (متزايدة، ثابتة، متناقصة) .

<sup>1</sup>مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 11.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 12.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

فالتكلفة الثابتة لها شكل مستقيم أفقي دلالة على أنها مستقلة عن الإنتاج، أما التكلفة المتغيرة فتشير في البداية إلى تزايد حجم الغلة ثم إلى تناقصها .

ب. وفورات الحجم الخارجية: إذا كان المقصود الوفورات الداخلية الطريقة التي ينظم بها المشروع داخليا ويسير، فإن الوفورات الخارجية بالنسبة للمشروع ذاته هي الوفورات التي يحققها بفضل عوامل خارجية لا علاقة للعوامل الداخلية فيها، أي أنها تأتي للمشروع من مشاريع أخرى قائمة قبله .

ولهذا تكون وفورات الحجم الخارجية بالنسبة للشركة والداخلية بالنسبة للقطاع الإنتاجي تابعة لتطور هذا الأخير أي للقطاع، فالتكلفة الوحيدة للإنتاج تكون تابعة لحجم القطاع وليس للحجم الخاص للشركة، ومع وجود وفورات حجم بالقطاع تنخفض التكلفة الإنتاجية لكل الشركات التابعة له وترتفع الكميات المنتجة، وفي الفروع التي تكون فيها الوفورات ملازمة للحجم الكبير ذات أهمية مهيمنة لأن التكاليف يمكن أن تنخفض حينما يتطور الإنتاج، وهذا الوضع يكون لصالح المبادلات الدولية للبضائع .

والتساؤل الذي يطرح في هذا الصدد هو مدى صحة اعتبار وفورات الحجم الخارجية مصدر للمبادلات الدولية؟ اعتبر "أولين" -أحد مؤسسي نظرية وفرة عوامل الإنتاج- أن الامتيازات المتأتمية من الإنتاج بحجم كبير يمكن أن تفسر المبادلات الدولية غير أنه لم يقدم تحليلا لهذه الفكرة مثلما تم من خلال النظرية المعاصرة.

ليكن لدينا السلعة (X) يتمتع إنتاجها بوفورات حجم خارجية ، ولدينا بلدين (A) و (B) تكون فيهما تكاليف العمال مختلفة جدا ، حيث يكون للبلد (A) معدل أجور أكبر من البلد (B) ، وكل قطاع يحوي مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة وتحدد الأسعار في إطار المنافسة التامة عند مستوى التكلفة الوسيطة. بسبب وفورات الحجم الخارجية التي حققها هذا الأخير. (A) هذا التحليل يطرح النتائج الآتية :

- أن التخصص الدولي الناتج عن وفورات الحجم الخارجية يبقى قائما حتى وإن تغيرت الامتيازات المقارنة.  
- يعتبر حجم السوق الداخلي لبلد ما بوجود وفورات حجم خارجية عاملاً لا مفسراً للتبادل الدولي وانطلاقاً من هذا التحليل وهذه النتائج تقترح النظرية المعاصرة سياسة تجارية جديدة تقوم على حماية السوق الداخلية وترقية الصادرات وهو ما أطلق عليه اسم السياسة التجارية الإستراتيجية.

### 2. السياسة التجارية الإستراتيجية: حماية السوق الداخلية وترقية الصادرات:

في النظرية المعاصرة التي تفترض إمكانية اختلاف المنتجات فإن الشركات لا بد عليها أن تدفع تكاليف مرتفعة من أجل الدخول لعرض سلعة معينة لأن الإنتاج يتميز بوفورات في الحجم، وهذا ما يعني وجود مؤسسات لها السلطة على السوق بحيث عند اتخاذها لقراراتها (السعر، الكمية المعروضة، الاستثمار في البحث والتطوير، خصائص المنتجات...) تكون قد حددت - في الوقت نفسه - نتائج نشاطها ونتائج نشاط مؤسسات أخرى.

و إذا كان للسياسات التجارية الحكومية تأثير على استراتيجيات هذه المؤسسات فإن هذه السياسات توجه توزيع الأرباح وتلبية حاجيات المستهلكين، إذ يمكن للحكومات رفع قدرة المؤسسات الوطنية في سيطرتها على السوق وإضعاف المؤسسات الأجنبية، وهذا ما أطلق عليه في علم الاقتصاد السياسة التجارية الاستراتيجية، وتؤكد نظرية التجارة الدولية

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

المعاصرة أن دافع المبادلات هو وفورات الحجم كما كانت تفسرها الامتيازات المقارنة، وتأخذ بالاعتبار وضعية المنافسة غير التامة في الأسواق الدولية وهو المعطى الذي تجاهلته نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

تبرز هذه النظرية مبررين أساسيين ضد حرية التبادل:

- ضرورة تدخل الحكومة لقلب معدلات التبادل في حالة المنافسة الاحتكارية بطريقة تمنع الشركات الأجنبية من الاستفادة من أرباح إضافية لتفصح المجال للشركات الوطنية لكسب السوق بسهولة.
- لا بد من تدخل الحكومة لدعم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بالوفورات الخارجية خاصة تلك المتأتبة من البحث والتطوير والمعرفة الجديدة، والتي لا يمكن أن توفرها الشركات بسبب إمكانياتها المحدودة .
- وتسمى هذه التدابير بالسياسة التجارية الإستراتيجية القائمة على عنصرين أساسيين:
- الحماية عن طريق تعريف جمركية لتقليص كمية إنتاج المنافس الأجنبي عن طريق رفع تكاليفه الوردية.
- الدعم لتوسيع حجم إنتاج الشركات الوطنية (المحلية) بما يساهم في تخفيض تكاليفها الوردية ويسمح لها بإشباع السوق الداخلي والتصدير.

### المبحث الثاني : السياسة التجارية وآلياتها.

تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي نراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية وللتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة وسنبرز من خلال هذا المبحث مفهوم وأهداف السياسة التجارية وكذلك أنواع السياسات التجارية وفي الأخير سنقوم بالتطرق إلى الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية.

#### المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية .

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التجارية التي تعتبر أهم ركائز السياسة الاقتصادية منذ القدم .

#### الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.

##### أولا: مفهوم السياسة التجارية.

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف... الخ ( حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها )"<sup>1</sup>.

وتعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية ، فهي عمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج ، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية ، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ، بهدف تقييد التجارة أو تحريرها .

**ثانيا: أهداف السياسة التجارية:** تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من

<sup>1</sup> منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة، 1968، ص 183.

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ ، الرياض، الطبعة الأولى، 2001 ، ص 64 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقييد أو التحرير) ونذكر منها<sup>1</sup>:

### 1. الأهداف الاقتصادية: و تتمثل في :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساعدة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

### 2. الأهداف الاجتماعية: و تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

### 3. الأهداف الإستراتيجية: و تتمثل في :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا .

### الفرع الثاني: اتجاهات السياسة التجارية.

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية.

#### أولا. سياسة الحماية التجارية .

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى التجارون، ويمكن تعريفها على أنها تبني

الدولة مجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ كافة الإجراءات قصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية<sup>2</sup>.

ويستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج و المبررات منها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عادل احمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص12 .

<sup>2</sup> الشرع نورة، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2010-2011، ص17.

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص119 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

1. **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر الصناعات الناشئة ضعيفة في مواجهة المنافسة الأجنبية لذا يجب على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وعزل هذه الصناعات عن كافة التأثيرات الخارجية التي تسبب ضررا لها وهو من أهداف السياسة التجارية.

2. **معالجة البطالة و تحقيق مستوى التوظيف:** تلجأ الدولة في حالات عديدة إلى الحماية من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات مما يؤدي إلى التوجه للإنتاج المحلي وبذلك زيادة الطلب على العمالة، غير أن هذا الإجراء غير مجد لو طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي تنخفض صادراتها.

3. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** لا يمكن أن تعيد الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إذا كانت صادراتها و وارداتها تتميز بمرونة سعرية ضعيفة لذا يجب على الدولة أن تتدخل في تحقيق التوازن للميزان بتقليل الواردات غير الضرورية.

4. **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:** نقصد بالإغراق هو تمايز الأسعار بين السوق المحلية والسوق الأجنبية بحيث تباع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الخارجية مقارنة بأسعارها في السوق الداخلية بسبب تعويض تلك الخسارة، ويعتبر الإغراق أحد أسلحة الحرب الاقتصادية وغزو الأسواق لذا يجب على الدولة التي تشعر أن سوقها مستهدف بهذا النوع أن تسارع باتخاذ إجراءات اللازمة لحماية اقتصادها و ذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو تمنع استيراد هذه السلعة في بعض الأحيان.

5. **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية:** تحتل الرسوم الجمركية النسبة الأكبر من إيرادات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا العديد من الدول النامية. غير أن المغالاة في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى نقص الإيراد الكلي بسبب انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بالإضافة إلى إتباع الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل فتغالي هي الأخرى رسومها الجمركية على صادرات الدولة الأولى مما يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي انخفاض الدخل الكلي.

6. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تحقق السياسة الحمائية للدولة من إنتاج العديد من السلع وتنوع هيكلها الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، بالإضافة إلى ذلك تصبح الدولة قادرة على مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي تقع بين الحين والآخر<sup>1</sup>.

7. **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد استثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل انتقالها، وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال أجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني<sup>2</sup>.

ثانيا. سياسة الحرية التجارية.

ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية و نادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية

<sup>1</sup> عبد النعيم محمد مبارك وآخرون، اقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1996، ص 277.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 295.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

التجارية بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

حيث ينادي أنصار الحرية بوجود القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج التالية<sup>1</sup>:

**1. الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية:** تنخفض أسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل التي نادي الكثير من الاقتصاديين مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، وأنه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو تخصصت في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة أخرى في سلعة أخرى لا تستطيع إنتاجها محليا أو تنتجها بتكاليف عالية.

**2. الحرية تسمح بالتخصص الأمثل للموارد الاقتصادية:** تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة، فقبل أن تطبق الدولة سياسة الحرية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء كانت تكسب ميزة نسبية في إنتاجها أو لا. ولكن بعد تطبيق سياسة الحرية فإن الدولة تخصص في إنتاج السلعة التي لديها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها أي ميزة لإنتاجها وهذا التخصص يساعد الدولة على الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية.

**3. الحرية تحد من قيام الاحتكار وتخفز التقدم التكنولوجي:** من خلال سياسة الحرية يفتح المجال للمشروعات المحلية لمنافسة المشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة الاحتكار التي تظهر عند غياب المنافسة كما تساهم سياسة الحرية على جلب واختراع التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين أداء المشروعات وقدرتها على المنافسة بإنتاج السلع بأقل تكلف.

### المطلب الثاني : أساليب السياسة التجارية .

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصادي ، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتمثل في وسائل سعريه وكمية وتنظيمية نصلها فيما يلي :

#### الفرع الأول: الأساليب السعريه.

وتمثل فيما يلي :

#### 1. الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية في شكل صادرات أو واردات حيث مجموع الرسوم المطبقة يكون التعريفه الجمركية و هي عبارة عن جدول توضع لدى كل دولة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرف ، مصر، الطبعة الاولي، 1995، ص120.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

أما النظام الجمركي فهو مجموع القواعد و الإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة وتعتبر التعريف الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقتها التجارية الدولية وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات<sup>1</sup>.

فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة على إيرادات مالية أو لمكافحة التضخم وهناك عدة أنواع من الرسوم وهي: رسوم قيمة - رسوم نوعية - رسوم حركية - رسوم مالية - رسوم حمائية.

**2. الإعانات:** يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات والمزايا النقدية المباشرة وغير المباشرة كالإعفاء من الضرائب أو تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير التي تقدمها الدولة للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة من أجل كسب أسواق في الخارج وكذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مواصلة نشاطهم في الأسواق العالمية وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها كل تدخل السلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل<sup>2</sup>.

**3. الإغراق:** تختلف تعريف الإغراق من كاتب لآخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفته أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخير منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية ويمكن التمييز من حيث استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق، الإغراق العارض: و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله و الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعله من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق.

**4. تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية<sup>3</sup>.

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما انه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمود بونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، 1991، ص 58.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 149.

<sup>3</sup> راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1971، ص 324.

<sup>4</sup> عبد الرحمان زكي إبراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة، ص 129.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

5. الرقابة على الصرف : يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي من شأنها القضاء على سوق الصرف الحر و احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى السلطات النقدية مقابل الحصول على ثمنها بالعملة المحلية على أساس سعر معين كما أن على المستورد أن يتقدم إلى مراقبة النقد بطلب شراء للعملات الأجنبية التي يريدها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الأساليب الكمية.

وتتمثل فيما يلي:

1- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن، حيث يؤدي نظام الحصص إلى نفس النتائج التي تحققها التعريفه فهناك نظام الحصص المانعة وهي التي تمنع الاستيراد تماما وهي تشبه التعريفه المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية التجارة حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي قد يبدو مما سبق انه لا فرق بين هاتين السياستين التعريفه والحصص لكن في الواقع يرى الاقتصاديون أن هناك فروقا جوهرية.

فالتعريفه تخفض أسعار الضرائب كضرائب الدخل مما يخفف عن كاهل المستهلكين المحليين. حيث يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيراد أو تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون أن التعريفه تمثل اخف الضررين طالما لم تحرر التجارة<sup>2</sup>.

2. تراخيص الاستيراد: في ظل هذا النظام يشترط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة.

### الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية.

أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والاتفاقيات والاتحادات الجمركية وأخيرا الإجراءات الإدارية الخاصة بها، وفيما يلي عرض موجز لها<sup>3</sup>:

1. المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا و إيجابا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص 302.

<sup>2</sup> نجد ألبنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، 2004، ص 197.

<sup>3</sup> نجد الناشر، التجارة الدولية ماهيتها، تخطيطها، منشورات الجامعة، حلب، 1977، ص 265.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 308.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

2. **الاتفاقيات التجارية:** هنالك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية. فالاتفاق اقصر مدة من المعاهدة، كما انه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية. وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان<sup>1</sup>.

3. **الاتحادات الجمركية:** يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول بالأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في انه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد. وأشهرها اتحاد البيلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وانشأ في لندن سنة 1944<sup>2</sup>.

4. **المناطق الحرة:** يعد هذا النظام من ابرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية وبفضل غيره من الاستثناءات وبرغم أن المناطق الحرة جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن شأن المناطق الحرة أن توسع مجالات التجارة الخارجية للدول وتسهيلها لما تتميز به خلافا للاستثناءات التي ذكرت سلفا من مدة الإيداع غير محدودة، وفضلا عن إعفائها من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى فإنها تعفى من الإجراءات الإدارية والتشريعات أو القرارات التي تصدرها الدولة ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية<sup>3</sup>.

5. **الإجراءات الإدارية:** ويقصد بالحماية الإدارية جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: أبعاد التنظيم التجاري الدولي .

إن النظام التجاري الدولي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي.

<sup>1</sup> نجّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 30.

<sup>2</sup> نجّد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعار الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 257.

<sup>3</sup> خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 57.

<sup>4</sup> زكريا احمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 242.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

### الفرع الأول: التحول في النظام التجاري الدولي .

ويعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، وترجع جذور هذا التحول إلى الوضع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت السياسة الحمائية هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية ووضع القيود.

وفي ظل هذا الاتجاه الحمائي، وجد عدد من دول العالم (23 دولة) أن تنشيط التجارة الدولية فيما بينها لن يتحقق إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الـ GATT في هافانا سنة 1947، والتي عقدت في إطارها ثماني جولات للمفاوضات من أجل التحول إلى نظام الحرية التجارية في المعاملات الدولية، كان آخرها جولة أوروغواي التي عقبتها الإعلان عن قيام منظمة التجارة في عام 1995، وتعلن كذلك عن استعداد 117 دولة للتحول نحو سياسة حرية التجارة (WTO) العالمية الدولية ليكون التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية هو أساس النظام التجاري الدولي الذي ترتضيه معظم دول العالم، بإتباع منظمة دولية وحيدة ودائمة تتولى مسؤولية وضع قواعد ومبادئ وترتيبات لتنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية وغيرها من القيود المختلفة، وخاصة غير التعريفية تسير التعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ.

ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي وخاصة بعد جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على الدعائم والتحويلات والتغيرات التالية<sup>1</sup>:

#### أولاً: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية.

وهذا ما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، ونشير في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية، وصل إلى أقل من 10% عام 1982 بعد انتهاء جولة طوكيو، بعد أن كان هذا المتوسط 40% عام 1947، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيوداً يعتد به العلاقات التجارية فيما بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي طالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد عن 70% من مجموع التجارة العالمية.

وكما هو معلوم أن جولة أوروغواي تحمل المزيد من التخفيضات سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها، وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وبذلك فإن السنوات القادمة ستجعل من الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقاً وقيوداً على التجارة الدولية.

<sup>1</sup> آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية لتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2006-2007، ص76.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

ثانيا: إزالة القيود الكمية المباشرة .

حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وخطر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة وبالتالي تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكمل يسعى إلى إزالتها خلال المرحلة القادمة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه تم الاتفاق في جولة أوروغواي ومع قيام منظمة التجارة العالمية، على عدم استخدام الحماية الجديدة بعد مهلة محددة، وهذه الإجراءات هي نوع جديد من القيود على التجارة الدولية وهي ثلاثة أنواع:

- التقييد الاختياري للصادرات.

- التوسع الاختياري في الواردات.

- ترتيبات التسويق المنظم.

وأهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه مع بداية عام 1995 وإنشاء منظمة التجارة العالمية، قد شمل تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية. وبالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي فعلا إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغيرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي.

ثالثا: إدارة النظام التجاري الدولي لتحقيق عالمية الاقتصاد .

يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي ينطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث، ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد.

فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية أما منظمة التجارة العالمية فتختص بإدارة السياسة التجارية العالمية. وقد تعاضم دور هذه المنظمات الاقتصادية في إدارة وضبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، وقد ساهم دور هذه المؤسسات في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى حد بعيد في تحقيق نوع من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيدها عالمية الاقتصاد.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

وبما أننا بصدد دراسة النظام التجاري الدولي، فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 يأتي في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية، لتعمل إلى جانب صندوق النقد لدولي والبنك الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.

### الفرع الثاني: مكاسب تحرير التجارة الدولية .

تحقق الدولة العديد من المكاسب حينما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم هذه المكاسب هي:

**أولا. المكاسب الساكنة:** يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانياته وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج وهناك نوعان من المكاسب<sup>1</sup>:

- مكاسب في الاستهلاك: يعني الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية .

- مكاسب في الإنتاج : تحدث هذا نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية حيث يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج فيها اعلي نسبيا وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

**ثانيا. المكاسب الديناميكية:** يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني، أي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. وهي تشمل مكاسب في التخصص في إنتاج سلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكثر قدر من الكفاءة<sup>2</sup>.

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك من نقطة الإنتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية إلى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن الكسب الناتج عن التبادل التجاري.

ومن خلال هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا أهمها<sup>3</sup>:

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج.
- تؤدي حرية التجارة لانتشار التكنولوجيا والمعارف لان أية اختراع أو اكتشاف يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة.
- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية.
- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات المزيد من التوسع وكبر الحجم مما يرفع المستوى التكنولوجي في البلد.
- تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات وعليه فان حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو.

<sup>1</sup> نجد ألبنا، مرجع سبق ذكره، ص 173.

<sup>2</sup> جون هيدسون ومارك هرنر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، 1987، ص 174.

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 83.

### المبحث الثالث: الإطار الإقليمي للتجارة الخارجية وسياساتها.

من أهم ما ميز العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغير الإقليمية، فنجد أن الكثير من الدول في هذه الفترة اتجهت إلى إقامة تكتلات فيما بينها، لتسهيل التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية وتتيح مزايا أخرى وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي .

أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية، وذلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم المعاصر.

### الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته.

تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديين حول التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية، ومن بين هذه المفاهيم نذكر :

" العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال و انتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في التحليل الأخير كلا واحدا"<sup>1</sup>.

في حين يذهب الاقتصادي " بيلا بلاسا" إلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي "عملية وحالة، فبوصفة عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"<sup>2</sup>.

ويعرف كذلك الاقتصادي "تبرجن" التكامل الاقتصادي بأنه: "عملية بناء للشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد " أي أن التكامل يحتوي على عنصرين هما"<sup>3</sup>:

- العنصر الأول: يتمثل في إزالة القيود التجارية الجمركية والقيود الأخرى.

- العنصر الثاني: يتمثل في عملية التنسيق والتوحيد الهادفة بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2005 م، ص 27.

<sup>2</sup> حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1998 ، ص 7.

<sup>3</sup> رابح خوني وآخرون، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، جامعة سطيف، 09ماي 2004، ص02.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

من خلال المفاهيم السابقة يمكن صياغة مفهوم للتكامل الاقتصادي بأنه اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

### ثانيا. أهمية التكامل الاقتصادي .

تتجلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما يلي<sup>1</sup>:

- إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول ، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات.
- إن التكامل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية وسياسية تجارتها الخارجية بمثابة تجارة داخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد .
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية.
- إن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها، حتى وإن كان هناك اختلاف في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل ، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل.
- تظهر أهمية التكامل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بهذه المشروعات، ومن ثم يؤدي إلى زيادة .
- تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الاقتصادي.
- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء ، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 201.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

### الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية.

تتعد الدوافع والأسباب وتتشعب انطلاقا من اعتبار التكامل الإقليمي ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، ولا تقتصر تلك الدوافع على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تشمل أيضا الجوانب الاجتماعية والسياسية، ومن أهم تلك الدوافع<sup>1</sup>:

1. **الروابط التاريخية والتقارب الجغرافي:** حيث يعتبر التقارب الجغرافي أساسا لوجود الروابط التاريخية بين الشعوب، ويعتبر هذا الدافع من أهم مقومات قيام أي تجمع إقليمي، وهذا لضمان تقارب المصالح واتفاق الأهداف، وخلق قدر كافي من القيم و الأنماط السلوكية المشتركة .

2. **الدافع السياسي:** إن وجود روابط قوية بين شعوب دول الإقليم يعد عاملا مهما لقيام التكامل، إلا أن هذه الروابط وحدها لا تكفي، إذ يؤدي العامل السياسي دورا مهما، وهذا ما يؤكد الواقع المشاهد، حيث كان الدافع من قيام العديد من التكتلات هو البحث عن السلام والرغبة في تأمين الأمن الخارجي.

3. **فتح الأسواق وتوسيع نطاقها:** أصبحت الدول الضعيفة لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية ولذلك تسعى إلى عقد اتفاقات تكامل لتسهيل تسويق منتجاتها، كما تسعى الدول الكبرى إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، ومحاولة حمايتها عن طريق اتفاقات التكامل. ومهما اختلفت الاتجاهات، فإن الدافع الحقيقي وراء فتح الأسواق وتوسيعها هو الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم (تقليل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج)<sup>2</sup>.

4. **تحقيق المزيد من الحماية والتحرير:** يجمع التكامل الاقتصادي الإقليمي في خصائصه بين تحقيق تحرير أكبر للتجارة بين أطراف الإقليم، وتحقيق حماية أكبر في مواجهة العالم الخارجي، وقد يكون هذا الدافع بارزا في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة للتخفيف من وطأة المنافسة والآثار السلبية لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وتشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية و المزيد من الاستثناءات.

5. **دافع تحسين الموازين التجارية:** حيث يتيح التكامل الإقليمي خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن نتيجة انتعاش التنمية وحركة النمو، إضافة إلى تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة طرف، وهذا الاتجاه في كل من الواردات والصادرات ينعكس إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف.

<sup>1</sup> عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 48.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 51.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

### الفرع الثالث: مراحل قيام التكامل الاقتصادي.

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل نتناولها فيما يلي:

**1. اتفاقيات التجارة التفضيلية "PTA"** : وفي هذه المرحلة يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة صغيرة من الدول المشاركة عوائقها التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى، في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض في مستوى العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

**2. منطقة التجارة الحرة:** هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل. في حين تحتفظ كل دولة بالعوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول الغير أعضاء، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة منطقة يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية من الدول الأعضاء لكن تحتفظ كل دولة بالنظام الخاص للتعريفات الجمركية بالنسبة للدول غير الأعضاء<sup>2</sup>.

**3. الإتحاد الجمركي:** إن الإتحاد الجمركي عبارة عن منطقة تبادل حر تطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول الغير أعضاء ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالإتحاد الجمركي في مواجهة الخارج، حيث يمثل الإتحاد الجمركي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء، ويتم في هذه المرحلة ما يلي<sup>3</sup>:

- تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص.

- توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، وقد يكون ذلك أحيانا بانضمام بعض الأعضاء إلى تعريفات عضو منهم ولا مانع إن تم التوحيد على مراحل زمنية معينة، كذلك لا مانع من تقبل بعض الاستثناءات على التعريفات الموحدة.

- يتفق عادة في الاتحادات الجمركية على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض ما ينشأ من خلافات ونزاعات.

**4. السوق المشتركة:** وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال مما يسمح بإعادة توزيع هذه

<sup>1</sup> علي القزوين، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، الطبعة الأولى، 2004، ص 244.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 217.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001، الطبعة الأولى، ص 169.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

العناصر بين مجالات الإنتاج المختلفة في دول السوق المشتركة الأمر الذي يترتب عليه زيادات في مجالات الإنتاج وتحقيق أكفء استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة وبعبارة أخرى لا يتم في ظل السوق المشتركة فقط دمج أسواق السلع وإنما أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج، وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة كما يصبح في استطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة مشروع فيها دون تمييز ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق<sup>1</sup>.

**5. الإتحاد الاقتصادي:** يعتبر نموذج الإتحاد الاقتصادي أكثر تقدما من السوق المشتركة فالبلدان الأعضاء لا تكتفي ضمن علاقاتها البينية بتحرير عملية انتقال وسائل الإنتاج، بل إنها تتجاوز ذلك إلى خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية والمالية والضرائب والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الإتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الإتحاد الاقتصادي<sup>2</sup>.

**6. الإتحاد النقدي:** يعرف " فريدز ماكلوب " اصطلاح الإتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ومن وجهة نظر " ماكلوب " فإن التكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي تتعلق النتيجة الأولى : بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة . والنتيجة الثانية : فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة<sup>3</sup>.

**7. الإتحاد الاقتصادي التام:** يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الإتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره، ص225.

<sup>2</sup> نَجْدُ المكيلف، العلاقة التنافسية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص5.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص227.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه.**

قد يواجه التكامل الاقتصادي أثناء قيامه مشاكل أو عقبات قد تعجل بفشله، وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، مما يعمل على عدم تجسيده في أرض الواقع وبالتالي يجب تطبيق عدة إجراءات في سبيل إنجاح هذا التكامل.

**الفرع الأول : مشاكل التكامل الإقليمي .**

ويمكن إجمال هذه المشاكل في النقاط والمحاور التالية<sup>2</sup>:

**1. تنافس اقتصاديات الدول الراغبة في التكامل والتشابه السلعي بينها:** تتشابه الهياكل القاعدية الاقتصادية لبعض الدول بدرجة أكبر من التباين بينها، وقد تتجه هذه الدول إلى إنتاج مواد و سلع متشابهة، وحيث أن الحاجة ليست لازمة لزيادة التبادل التجاري عن طريق التكامل بين هذه الدول لأنها تنتج نفس المواد والسلع، فإنه قد ينظر إلى هذا الوضع على أنه عقبة أو مشكلة في سبيل تعزيز التكامل فيما بينها.

**2. ضعف البنية التحتية لبعض الدول:** إن توفر البنية التحتية القوية من وسائل نقل ومواصلات وشبكة معلومات قوية ومحفز أساسي وعامل مهم جدا لقيام التكامل ونجاحه، ولذلك فإن ضعف أو انعدام هذه البنية في بعض الدول يقف كحائل أمام إقامتها لتكامل اقتصادي.

**3. اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية المتبعة في هذه الدول:** يؤدي هذا الاختلاف إلى صعوبة التكامل الاقتصادي التام بين الدول ذات الأنظمة المختلفة، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام تكامل بينها بدرجة أقل، حيث شهد العالم نجاح بعض التكاملات بالرغم من هذا الاختلاف والتباين في الأنظمة السياسية والاقتصادية المتبناة .

**4. اختلاف درجات النمو الاقتصادي وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:** يؤدي التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة إلى مواجهة صعوبات كبيرة أثناء قيام التكامل بين هذه الدول، لأن الدول المتقدمة سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكامل، كما تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال الهيكلية والاجتماعية وارتفاع الدخل وعوائد عناصر الإنتاج واتساع السوق، حيث كلما كان التقارب واردا كلما كان ذلك أدعى إلى تحقيق التكامل ونجاحه.

**5. نقص الدراسات وقصور الإحصاءات الموضحة لأعباء ومكاسب التكامل وكيفية توزيعها:** يؤدي هذا النقص إلى عدم وضوح أهمية التكامل ودوره في تحقيق التنمية والإسراع بها، وهذا النقص سائد في الدول النامية لضعف أنظمة

<sup>1</sup> عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 15.

<sup>2</sup> محمد عبد المنعم وآخرون، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شهاب الجامعة، الطبعة الأولى، 1999، ص 267.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

الإحصاء فيها وعدم توفر الدراسات الكافية عن الموارد المتاحة والكامنة وسبل استغلالها وكيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية من وراء استخدامها .

**6. المشاكل القطرية لكل دولة وقصور الوعي بالتكامل:** تواجه بعض الأقطار مشاكل سياسية بعضها داخلي والآخر خارجي، هذه المشاكل تحتل أولوية خاصة لديها دون غيرها من المشاكل، فعلى سبيل المثال تواجه بعض البلدان مشكلة احتلال جزء منها، فتعمل على تحريرها قبل التوجه إلى إقامة تكتلات مع الدول الأخرى، كما تواجه بعض الدول مشاكل طائفية وعنصرية داخلية تحد من إمكانية إقامة تكامل اقتصادي مع دول أخرى خشية حدوث انقسامات داخلية.

**7. المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل:** قد تبدأ بعض الدول في بناء تكاملها الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات تدخل في إطار تكاملها، لكن قد تواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء التنفيذ، فمثلا وضع تعريف جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى عدم قبول هذه التعريفات لأنها تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر من الدول يرفض تعريف موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، خشية منها أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر.

### الفرع الثاني: شروط نجاح التكامل الإقليمي .

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لا بد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة ويتم تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا: الشروط الاقتصادية.

تتطلب التكتلات الإقليمية شروطا اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج.

**1- توفر البنية الأساسية الملائمة:** يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالجمال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك.

**2- توفر الأيدي العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة و حرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

**3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** وهو يضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة. مما يؤدي

<sup>1</sup> آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

**4- انسجام السياسات التجارية:** إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لا بد أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة.

**5- توزيع مكاسب التكتل:** إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولا بد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية.

### ثانيا: الشروط السياسية:

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة. كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها.

### المطلب الثالث: بعض التجارب في التكامل الاقتصادي.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر وجود تجارب لتكامل اقتصادي وبدا يزداد عددها بعد مرور الوقت، ومنها من وصل إلى مراحل متقدمة وأصبح يضرب به المثل في التكامل الاقتصادي .

### الفرع الأول: أكبر النماذج للتكامل الاقتصادي.

من أكبر النماذج للتكامل الاقتصادي ما يلي:

**أولا: الإتحاد الأوربي:** بدأت أول خطوة جدية في سبيل توحيد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في الواقع من خارج أوروبا، فلقد اقترح الجنرال "مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في 07 جوان 1947 م بأن تقوم دول أوروبا بالتعاون الوثيق بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من اختلال في اقتصادياتها.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا و إقليميا).

فقامت فرنسا بمشاريع للعمل على تكتل أوروبا لاستعادة دورها المفقود، ونسبة لما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950 م من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد تم إقراره من ستة دول هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، اللكسمبورغ وهولندا، واتخذت لكسمبورغ مركزا لها.

وفي 02 جوان 1955 قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والصلب تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي، وتم إقرار هذا التجمع في 01 جانفي 1958 مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة تلخصت أهدافها في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على صادرات و واردات الدول الأوروبية البينة، توحيد التعريفات الجمركية إزاء الصادرات من الدول غير الأعضاء و إلغاء العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.

ولقد توسّعت الجماعة الأوروبية بعد عقدين من الاتفاق حيث ضمت كل من بريطانيا والدانمرك وإيرلندا في 1973 ، ثم ضمت اليونان في 1981 ، وكلا من البرتغال وإسبانيا في 1986 ، فأصبح عدد الدول في هذا التاريخ 12 دولة، كما شهدت المجموعة الأوروبية توسعا أكبر عام 1990 م عندما تم توحيد شطري ألمانيا في دولة واحدة سميت بألمانيا. و في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 1 جويلية 1987 ، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) اعتبارا من 1 جانفي 1983، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكمالها طبقا لمعاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992 م والتي أصبحت سارية المفعول من عام 1993م بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد.

وقد حددت هذه الإتفاقية ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة فيما يلي:

-المرحلة الأولى 1990-1994 : وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسية الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

-المرحلة الثانية 1995-1998: وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط (منها على سبيل المثال ألا يتجاوز معدل التضخم % 1.5 من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي).

-المرحلة الثالثة 1999-2002: وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في جانفي 2001 من خلال تخط دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

وفي الفاتح من ماي 2004 انضمت عشر دول أوروبية جديدة إلى الإتحاد الأوروبي وهي: قبرص، استونيا، ليستونيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفانيا والمجر، وهذا بعدما استوفت شروط العضوية.<sup>1</sup>

ثانيا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA): تمثل النافتا اتفاقية للتجارة الحرة جرى توقيعها بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا والمكسيك بتاريخ 18 ديسمبر 1992، وبعد تصديق الجهات التشريعية في البلدان الثلاثة على الاتفاقية دخلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1994 تنص الاتفاقية على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاثة بحلول 1998 من جانب كندا واليوم أ وبحلول 2008 فيما يتعلق بالمكسيك، مع إبقاء تعريفها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم، وتجدر الإشارة أن اتفاقية النافتا لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة، حقوق الملكية الفكرية وتحقيق تناسق المعايير بين البلدان الأعضاء فيما يخص الصحة وتحسين شروط العمل... الخ.

كما تم توقيع اتفاقان مستقلان بين كل من الو.م. أ والمكسيك وبين كل من كندا والمكسيك على أحكام تتعلق ببعض NAFTA بشأن المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تشمل اتفاقية المنتجات الحساسة مثل السيارات والمنسوجات والأجهزة والمواد البتر وكيميائية.

تسعى اتفاقية النافتا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها<sup>2</sup>:

- إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق حركة السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة.
- زيادة فرص الاستثمار في المنطقة وحل مشكلة البطالة خاصة في المكسيك .
- خلق سوق واسعة للسلع والخدمات المنتجة في هذه الدول وكذا تشجيع المنافسة .

الفرع الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية:

شجع نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية العديد من محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية كوسيلة لحفز التنمية الاقتصادية ولكن معظم هذه المحاولات صادف نجاحا محدودا أو مني بالفشل والأمثلة على ذلك ما يلي<sup>3</sup>:

أولا: تجمع بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN): أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، ولكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من بروناي، فيتنام، ميانمار، لاوس

<sup>1</sup> بن ناصر مجّد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 36.

<sup>2</sup> شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 85.

<sup>3</sup> سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، العدد 1، ص 88.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم إتحاد جمركي. يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25 % من التجارة العالمية وتبلغ تجارته البينية 36 % من إجمالي تجارته مع العالم.

**ثانيا: التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (APEC):** أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وهم ASEAN ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات وهو يضم 18 عضوا، 6 أعضاء من تجمع إندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناي وأعضاء النافتا الثلاثة إضافة إلى كل من أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية، بابوازي نوفيل غيني. يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60 % من مجموع

**ثالثا: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبي:** أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان: الأرجنتين، البرازيل، لأوروغواي، البارغواي، بوليفيا، الشيلي، وتضم هذه الدول 227 مليون نسمة وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية إذ تبلغ حوالي 3%، بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم.

**رابعا: منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية(الافتا):** أسست هذه المنطقة بواسطة المكسيك ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية، وتوجد مجموعة فرعية انبثقت عن هذه المنطقة، و تتكون من حلف الإندين الذي تم تشكيله عام 1969 ويضم كلا من الدول التالية: بوليفيا، الإكوادور، الشيلي، كولومبيا، البيرو، فترويلا، إلا أنه في عام 1980 حلت محله منظمة التكامل الأمريكي (لايا).

**خامسا: منظمة التجارة الحرة الكاريبية وجماعة شرق إفريقيا الاقتصادية:** أسست منظمة التجارة الحرة الكاريبية عام 1968 وحولت إلى سوق مشتركة في عام 1973، أما جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية فقد أسست في عام 1967 وضمت كل من كينيا، تترانيا، أوغندا في عام 1977<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

فيما يلي أهم تجارب التكامل الاقتصادي العربي:

**أولا: مجلس التعاون الخليجي:** بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام. وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، وفي ماي 1981 بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي و في القمة الخليجية 40 التي

<sup>1</sup> عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، ص 55.



## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

عقدت في الفترة 25 مجلس التعاون، والذي يحتوي على اثنتين وعشرين مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة.<sup>1</sup>

ثانيا. السوق العربية المشتركة: يمكن إرجاع محاولات إنشاء السوق العربية المشتركة إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية في عام 1945، فبعد حصول العديد من الدول العربية على استقلالها حاولت اكتشاف مقوماتها الاقتصادية واستغلالها على أساس إقليمي خاصة أنها تمتلك العديد من الخصائص والروابط الاقتصادية المشتركة. وفي 3 جوان 1957 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودخلت حيز التنفيذ في 30 أبريل 1964 وبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية 13 دولة وهي مصر، الكويت العراق، سورية، الأردن، اليمن، السودان، الإمارات، سلطنة عمان، الصومال، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، وقد نتج عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء سوق عربية مشتركة تبنى إقامتها في البداية 4 دول وهي مصر، سورية العراق، الأردن في 23 أوت 1964 وبعد اثني عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى وهي ليبيا، اليمن، موريتانيا عام 1977. وظلت السوق قائمة حتى 1986 تاريخ توقف تطبيق الاتفاقية بعد تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، و قد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1988 قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على 3 مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره % 40 من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و % 30 في جانفي 2001 وأخيرا في جانفي 2002.<sup>2</sup>

ثالثا. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: إنطلاقا من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم 19 فيفري 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة خلال 10 سنوات اعتبارا من 1 جانفي 1998 ولكنه في دورته لشهر سبتمبر 2001 أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005 وكان مقررا لها أن تنتهي في ديسمبر 2007

<sup>1</sup> بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها كتكتل مجلس التعاون الخليج العربي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، 26-27 فيفري 2012، ص 1.

<sup>2</sup> عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 60.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية (دوليا وإقليميا).

### خاتمة الفصل:

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلك باستخدام أساليب وإجراءات كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة المعروفة باسم السياسة التجارية.

للسياسة التجارية اتجاهين مختلفين ، أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة، والآخر سياسة تحريرية، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية، وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه إلا أن الدول حاليا مازالت مختلفة في تطبيق السياسة التجارية، رغم التطورات التي شهدتها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف.

كانت كل الدولة تتبع السياسة التجارية الحمائية متفاوتة التطبيق عن غيره ، إلى أن ظهرت اتفاقية العامة للتجارة التي حددت المسار الذي يجب الإقتداء به لتحرير التجارة بين دول العالم وإزالة العوائق التي تقف أمام التجارة، وفقا لمبادئ يلتزم بها وهي : مبدأ الشفافية، مبدأ الدولة الأولى بعقد GATT بالرعايا، شرط المعاملة بالمثل، مبدأ التخفيض الجمركي، مبدأ عدم التمييز، تطورت عدة جولات مختلفة، جاءت كلها بجديد فيما يخص السياسة التجارية إلى غاية جولة لأوروغواي التي كانت من أهم الجولات في أبعادها ونتائجها قد نوقشت فيها عدة قضايا قابلة للتفاوض، كما يعتبر إعلان مراكش 1994 نهاية جولة لأوروغواي والبداية الرسمية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC التي لا تختلف مبادئها عن اتفاقية GATT فقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتكمل ما بدأت به GATT، لتسريع عملية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود المعرقة لها.

وقد حازت الاتفاقات التجارية الإقليمية على أكثر من ثلث التجارة الدولية، نظرا لتنامي هذه الظاهرة بشكل مستمر، سواء بين الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي، أو بين الدول النامية، أو مشاركة بين الدول المتقدمة والنامية معا كما هو في حالة تكتل ASEAN ، LAFTA، NAFTA... ، و لقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا على حجم التجارة الدولية .

الفصل الثاني: سياسة  
تحرير التجارة الخارجية  
الجزائرية في ظل  
التطورات الدولية  
الراهنة

## مقدمة الفصل:

تسببت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية في أزمة الكساد العالمي، وكانت الدول آنذاك تتبع سياسة تجارية خاصة بما دون مراعاة مصالح الدول الأخرى والبحث عن حلول للخروج من تلك الأزمة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياساتها على الدول وذلك بتشكيل منظمات وعقد اتفاقات تجارية متعددة الأطراف تخدم مصالحها، مستمدة من ميثاق هافانا، ثم شكلت فيما بعد الإطار النظري الذي بنيت عليه اتفاقية سميت الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة، بعدها المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحرير التجارة العالمية من القيود التي وضعت بعد الحرب، وذلك بخفض الجمارك، والحد من القيود الكمية والنوعية المفروضة على السلع من قبل الدول الأطراف في الاتفاقات، وتولد عن تلك الاجتماعات اتفاقات بين دولتين أو أكثر، وتغطي في الغالب سلعاً صناعية من المهم لأطراف الاتفاقية وضع ضوابط للتجارة فيها. ولحاجة كثير من دول العالم لمثل هذا النوع من الترتيبات التجارية، زادت تلك وتعددت أطرافها، وتوسعت بعض الاتفاقات في أعضائها والسلع الصناعية التي تشملها، وأصبحت تلك الاتفاقات مجالاً لإنضاج كثير من الأفكار الاقتصادية في مجال التجارة العالمية.

والجزائر كواحدة من الدول النامية التي بحاجة لمثل هذه الترتيبات لتكفل لها حسن التموقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية. وقد عرفت الجزائر علاقات متعددة منذ مطلع التسعينات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري، كما عرفت أيضاً علاقات مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير في إطار التمويل والدعم المالي والفني.

ومنذ سنة 1987 بدأت الجزائر في اتصالات أولية في إطار الاتفاقية قبل أن تتحول إلى منظمة للتجارة العالمية في مراكش المغربية 1994، إلى أن جاءت سنة 1996 لتبدأ مرحلة الاتصال الرسمي والفعلي للجزائر مع المنظمة، وحتى يومنا هذا ما تزال المفاوضات متواصلة بين الطرفين، أحدهما يقدم الأسئلة والآخر يجيب، ويتوقع أن يصل الاتفاق النهائي خلال سنة 2015.

وقد قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة وأصبحت على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة فلا بد أن هذا الانضمام سينعكس على جل القطاعات الوطنية.

سنقوم بعرض ما سبق في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

**المبحث الأول:** الإطار المؤسسي الدولي لتحرير التجارة الدولية.

**المبحث الثاني:** تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية.

**المبحث الثالث:** مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

## المبحث الأول: الإطار الدولي لتحرير التجارة الدولية.

لقد شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين، حالة من الفوضى الاقتصادية، ميزتها غلق الحدود بين الدول في وجه التجارة الدولية، حيث إن هذا الوضع كان دافعا رئيسيا من أجل التفكير في إيجاد صياغة لنظام تجاري جديد يتم فيه إرساء قواعد الحرية التجارية، وقد تبلورت في التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي شهدت تطورات كبيرة من خلال جولاتها الثمانية، والتي كانت آخرها جولة أورغواي، حيث تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

### المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

### الفرع الأول: الإطار التاريخي من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

دعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها سنة 1944 لاجتماع عقد في مدينة "بريتون وودز"، للتفكير في كيفية إعادة ما دمرته الحرب، والاتفاق على الأسس التي سيجري من خلالها الاقتصاد العالمي ما بعد الحرب، وكذا التداول حول الأطر المالية والنقدية والتجارة الملائمة<sup>1</sup>.

و قصد إقامة مجال للتفاوض المتعدد الأطراف الذي يسمح بالإلغاء التدريجي للحواجز اتجاه المبادلات التجارية ما بين الدول، تم الشروع سنة 1946 في مفاوضات، جرت الأولى تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة "بهافانا" وأقر فيها إنشاء منظمة دولية للتجارة ONU باسم "ميثاق هافانا"، وجاء هذا الرفض من طرف مجلس الشيوخ الأمريكي الذي رأى أن إنشاء هذه المنظمة هو تهديد للسياسة التجارية الأمريكية، في حين تمت المفاوضات الثانية بجنيف حول عملية تقليص الحواجز الجمركية وخرج المناقشون باتفاق عام هو "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة"<sup>2</sup>.

فاتفاقية الجات "GATT" هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية "القيود التعريفية" والقيود الكمية "القيود غير تعريفية"<sup>3</sup>.

لقد شهدت اتفاقية الجات منذ نشأتها سنة 1947 حتى سنة 1994 عدة جولات تجارية، وصل عددها إلى ثمان جولات، وهي على النحو التالي<sup>4</sup>:

1. جولة جنيف بسويسرا: استمرت هذه الجولة من أكتوبر 1947 إلى غاية جوان 1948، وقد شارك فيها 23 دولة، وأسفرت هذه المفاوضات عن امتيازات خاصة بالتعريفات الجمركية، وتعتبر هذه الجولة بمثابة المفاوضات التأسيسية للاتفاقية.

<sup>1</sup> بوكراطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 90.

<sup>2</sup> محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية بيروت، الطبعة الأولى، ص 22.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 22.

2. **جولة انسي بفرنسا:** انعقدت هذه الجولة بين أبريل وأوت من سنة 1949 وقد بلغ عدد المشاركة فيها 13 دولة، وتعتبر من الناحية العملية أول جولة متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية.
  3. **جولة توركاي ببريطانيا:** استمرت هذه الجولة من سبتمبر 1950 إلى غاية أبريل 1951، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيها 38 دولة، ودارت في نفس إطار الجولات السابقة.
  4. **جولة جنيف بسويسرا:** دارت هذه الجولة من المفاوضات بين جانفي وماي سنة 1955، وكان عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة.
  5. **جولة ديلون بسويسرا:** انعقدت بين ماي 1964 وجوان 1967، عدد الدول المشاركة 26 دولة.
  6. **جولة كيندي بسويسرا:** انعقدت بين ماي 1964 ونوفمبر 1967، وصل عدد الدول المشاركة في هذه الجولة إلى 62 دولة.
  7. **جولة طوكيو بسويسرا:** انعقدت بين سبتمبر 1973 ونوفمبر 1979، عدد الدول المشاركة في هذه الجولة وصل إلى 102 دولة.
- لقد تميزت الجولات الخمس الأولى، بأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وتركزت جميعها حول تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية، بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع. بينما انطلاقا من الحركة السادسة، ظهرت أسس جديدة لإدارة المفاوضات، حيث تم خلال هذه الجولة لأول مرة الوصول للاتفاقية الخاصة بالإغراق.
8. **جولة أورغواي:** يمكن استخلاص أهم نتائج جولة أورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت في عام 1994، من خلال ثلاثة موضوعات رئيسية وهي<sup>1</sup>:
    - التركيز على أهمية القطاعات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة.
    - تنظيم التجارة الدولية.
    - حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وبالنظر إلى الوثيقة الختامية لجولة أورغواي التي انتهت في 15 ديسمبر 1994، ووقع عليها وزراء التجارة الممثلين للدول الأعضاء من خلال لجنة المفاوضات التجارية التي عقدت في مراكش في 15 أبريل 1994، و الموافقة على إنشاء "OMC"، والتوقيع على اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، وعددها سبعة عشر اتفاقا وهي كلها ملاحق تابعة للاتفاقية الأم "اتفاقية إنشاء "OMC"

<sup>1</sup>. رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص، 26.

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها، تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية، واتخاذ التدابير وإصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الإلزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات<sup>1</sup>.

### **الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.**

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup>:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق تحرير التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لتمكينه من العمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بمساعدتها في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنعة والنصف مصنعة.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.
- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية.
- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء، بإيجاد تشريعات قانونية وتجارية ثابتة وعادلة وأكثر شفافية، تناسب جميع الدول.

وبذلك يتبين أن منظمة التجارة العالمية تسعى بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ورفع مستوى المعيشة في العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها والتي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من جملة الأعضاء وذلك منحها معاملة تفضيلية خاصة وأقل تشدداً عن غيرها وإعفاء بعضها من الالتزام ببعض الأحكام الواردة في اتفاقيات المنظمة.

### **الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة**

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مجموعتين، الأولى ذات طابع عام والثانية أجهزة متخصصة تباشر اختصاصات محددة.

<sup>1</sup> نجد متناوي وآخرون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام-الناتج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص57.

<sup>2</sup> أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص99.

أولا : الأجهزة العامة : تشمل كلا من المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات، جهاز استعراض السياسة التجارية وهي كالتالي<sup>1</sup>:

1. المؤتمر الوزاري: يجئ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مقدمة أجهزة هذه المنظمة حيث يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع الأعضاء ، يختص بالمهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل كمنح العضوية، سريان وتعديل الاتفاقات، الإعفاء من الالتزامات، إنشاء اللجان<sup>2</sup>.

2. المجلس العام : يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة، يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف على أعمال المجالس النوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى.

3. الأمانة : للمنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري، والمدير بدوره يعين موظفي الأمانة، وتكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها ومسؤوليات دولية بحتة، ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة، فمهمة المدير العام تقديم تقرير سنوي إلى لجنة الموازنة والمالية وكذا مشروع الميزانية لفحصهما ويقدم توصيات متعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الذي وكل بالمصادقة<sup>3</sup>.

4. جهاز تسوية المنازعات : تشمل مهمة تسوية المنازعات كافة المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ( السلع - الخدمات - حقوق الملكية)، وكذلك الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش.

5. جهاز استعراض السياسة التجارية : وذلك بغرض إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى.

ثانيا : الأجهزة المختصة:

تنقسم بدورها إلى نوعين ، المجالس تتعلق بقطاعات التجارة واللجان تتعلق بمسائل محددة وهي على النحو التالي<sup>4</sup>:

1. المجالس : تنص اتفاقية مراكش 1994، على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل مجلس بأحد قطاعات التجارة الدولية، وهي:

أ. مجلس شؤون تجارة السلع : والذي يشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع.

<sup>1</sup> عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 53.

<sup>2</sup> مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 38.

<sup>3</sup> محفوظ لشعب ، المنظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006 ، ص 40

<sup>4</sup> فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 119.



ب. مجلس شؤون تجارة الخدمات : يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها من خلال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتفاقية.

ت. مجلس الملكية الفكرية : ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية وهو الأداة لتنفيذ الملكية الفكرية.

2. اللجان : وهي نوعين ، نوع حددته اتفاقية مراكش ، والآخر تكفلت ببيانه اتفاقية تجارة السلع.

أ. اللجان الواردة في اتفاقية مراكش : وهي لجان التجارة والتنمية ، قيود ميزان المدفوعات ، الميزانية والمالية.

ب. اللجان الواردة في اتفاقية تجارة السلع : وهي لجان متعلقة بالقيود الفنية على التجارة المرتبطة بالاستثمار، الزراعة والدعم والإجراءات التعويضية.

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة، مبادئها ومراحل الانضمام إليها.

وستتناول في هذا المطلب مهام المنظمة العالمية للتجارة وأهم مبادئها بالإضافة إلى آلياتها ومراحل الانضمام إليها.

الفرع الأول: مهام المنظمة العالمية للتجارة.

أوكلت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، المهام التالية لهذه المنظمة<sup>1</sup>:

- تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي، مع توفير الإطار التفاوضي اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف.

- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أعضائها للالتزامات الواردة في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولمزيد من تحرير التجارة الدولية.

- الفصل في الخلافات و النزاعات التجارية التي قد تشب بين الدول الأعضاء من خلال جهاز تسوية النزاعات.

- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال إدارة آلية مراجعة السياسة التجارية.

- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بغية تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

لكل منظمة دولية مبادئها الخاصة والتي تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي<sup>2</sup>:

1. السيطرة على الاقتصاد العالمي: يقصد بالسيطرة على الاقتصاد العالمي أن تكون الـ"OMC" الإطار المؤسس المشترك

لسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتطبيق الاتفاقات المعقودة في نطاق المنظمة والقواعد القانونية الخاصة بها.

<sup>1</sup> محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص

<sup>2</sup> سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص208.

2. تنفيذ الاتفاقيات الدولية: تعمل المنظمات الدولية على تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات الملحق بها، ويتوقف نجاح المنظمة على تحقيق هذه المهمة، غير أن حالة الإخفاق في تحقيق الأهداف تكاد تكون معدومة في الـ "OMC"، إذ أن هذه المنظمة تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها.

3. المحفل الدولي للتفاوض: تهدف الـ "OMC" إلى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف.

4. تسوية المنازعات التجارية الدولية: إن إنشاء جهاز لتسوية المنازعات التجارية في إطار الـ "OMC" يعد واحدا من أهم الانجازات التي تمخضت عنها جولة أورغواي.

5. مكافحة سياسة الإغراق: على الرغم من أن الـ "OMC" تعمل على حرية التجارة ورفع القيود المفروضة عليها إلا أنها تعالج هذه المشكلة بالعديد من القيود المباشرة و الغير المباشرة.

6. الشفافية: يقصد بالشفافية في إطار الـ "OMC"، أنه لا سرية في العمل التجاري الدولي، فكل دولة تشعر الدول الأخرى بما تصدره من قوانين وتعليمات، وتعمل الـ "OMC" على تحقيق مبدأ الشفافية في العلاقات الدولية .

### الفرع الثالث: آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة.

تعتمد منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها.

1. آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة: يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، كما يمكن لأي دولة عضو بتقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري، ثم يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة، وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى، وهذا ما يجعل منظمة التجارة العالمية تتميز عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرار والتصويت عليه، حيث المنظمتين الأخيرتين تحدد القوة الصوتية لكل دولة وفقا للمساهمة المالية في المنظمة، وهناك أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في توافق الآراء، أسلوب الأغلبية، أغلبية الثلاثة أرباع، وأخيرا أسلوب أغلبية الثلثين<sup>1</sup>.

2- آلية فض المنازعات التجارية: تهدف آلية فض المنازعات التجارية إلى ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع التجاري (حل مقبول لطرفي النزاع). وتنص مذكرة التفاهم الخاصة بآلية فض المنازعات على إنشاء جهاز لفض المنازعات، ويكون مهمته الأساسية إدارة القواعد والإجراءات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة ويتمتع هذا الجهاز

<sup>1</sup> إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص

بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد التقارير والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقات الشاملة، حيث الدول النامية لعبت دورا رئيسيا في التوصل لصياغة مجموعة متكاملة من المبادئ التي تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية .

**3- آلية مراجعة السياسات التجارية:** أنشأت المنظمة العالمية للتجارة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام 1995، ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية، يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استنادا إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز ويراعى في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التي تطلبها، كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم.

#### الفرع الرابع: مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تمر عملية الانضمام بالمراحل التالية<sup>1</sup> :

**1- طلب العضوية:** تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلبا إلى المدير العام تطلب فيه رسميا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وبعد أن يوافق المجلس العام، يتم تشكيل فريق عمل مكون عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة طالبة العضوية.

**2- جمع المعلومات:** تجمع المعلومات حول النظام التجاري لمقدم الطلب والهدف منها هو من جهة توضيح التغييرات التي على مقدم الطلب القيام بها حتى تتوافق قوانينه وسياساته مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومن جهة أخرى تشكل هذه المعلومات قاعدة لقيام المفاوضات الخاصة بالإنفاذ لأسواق السلع والخدمات .

خلال هذه المرحلة تطلب المنظمة من الحكومة المعنية بالانضمام تقديم مذكرة بالنظام التجاري فيها متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية والتي لها علاقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

كما على مقدم الطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة الكتابية التي تطرحها عليه الدول الأعضاء.

**3- مرحلة المفاوضات حول شروط الانضمام:** عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدولة طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول شروط الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل.

**4- مرحلة إعداد الوثيقة الشاملة المتعلقة بالانضمام والمصادقة النهائية عليها:** يتم في هذه المرحلة تلخيص نتائج جميع المفاوضات، في وثيقة واحدة تشمل نتائج جميع دورات فريق العمل. ويجب أن تخضع هذه الوثيقة للموافقة من طرف أعضاء فريق العمل، الذي يجيئها بدوره إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري لاعتمادها. وعلى المؤتمر الوزاري أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء بروتوكول الانضمام الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.

<sup>1</sup> إبراهيم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تعتبر مرحلتي جمع المعلومات والمفاوضات من أهم مراحل عملية الانضمام. وإذا كان الهدف هنا هو جعل مقدم الطلب يمثل لنظام المنظمة العالمية للتجارة، فهذه العملية تحمل معها تحيزا لصالح بلدان فريق العمل الذين يملكون حصرية التفاوض مع البلد المعني وبالتالي التأثير عليه. و على مقدم الطلب أن يبرهن للأعضاء قدرته على الامتثال لأحكام المنظمة العالمية للتجارة وتخفيض مستوى الحماية المطبق. و إذا قدر أعضاء المنظمة أن عروض مقدم الطلب غير كافية، بإمكانهم تمديد فترة التفاوض، وهو ما يؤدي إلى تأجيل الانضمام.

### المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية الخارجية الجزائرية.

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين، تميزت المرحلة الأولى بالاكتفاء بمراقبة التجارة الخارجية، و تطورت السياسة التجارية فيما بعد إلى أسلوب الاحتكار، وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات حمائية، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق تطورت السياسة التجارية نحو التحرير.

### المطلب الأول: الإطار التاريخي للسياسة التجارية في مرحلة الاقتصاد المخطط.

مرت هذه الفترة بمرحلتين هما مرحلة مراقبة الدولة على التجارة الخارجية ومرحلة احتكار التجارة الخارجية.

### الفرع الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963 – 1970

ورثت الجزائر عقب الاستقلال نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة. عمدت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى الإجراءات التالية:

**أولا . الرقابة على الصرف:** أنشأت الجزائر في 13 أكتوبر 1963 أول بنك مركزي جزائري بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية، والتحويلات الخاصة بالعملة، و إبرام كل الصفقات التجارية مع الخارج ؛ وتمثلت الرقابة في وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية، فقد كان هدف الدولة هو توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية و تقلباتها، غير أن هذه الرقابة لم تحقق الأهداف المرجوة منها نظرا للوضعية الصعبة التي كانت عليها التجارة الخارجية في هذه الفترة، فقد عرفت مشاكل على كل المستويات (الإدارة، التوزيع، الاستيراد،.... الخ)<sup>1</sup>.

**ثانيا : التعريف الجمركية :** استحدثت معدلات جديدة في هذا المجال و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية، و في 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريف جمركية، يعتمد هذا الأمر التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصيصها من جهة، و حسب طبيعتها و مصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى. فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاث تصنيفات لتطبيق التعريف الجمركية هي<sup>2</sup>:

-تعريف جمركية محددة ب 10 % تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية.

-تعريف جمركية في حدود 5 إلى 20 % تخضع لها المنتجات نصف المصنعة.

-تعريف جمركية في حدود 15 إلى 20 % تخضع لها المنتجات تامة الصنع.

أما التعريف الجمركية لسنة 1968 ، تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، و حسب أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى ، وذلك كما يلي:

<sup>1</sup> العبيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 77.

<sup>2</sup> الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

1. **تعريف القانون العام:** وتطبق على المنتجات التي يكون منشؤها الدول الموقعة مع الجزائر لاتفاقيات تجارية قائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

2. **تعريف جمركية تفضيلية:** وتخضع لها المنتجات التي يكون منشؤها دول المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا.

3. **تعريف عامة:** تطبق على باقي الدول.

**ثالثا: تراخيص الاستيراد:** بعد استقلال الجزائر، منحت رخصة الاستيراد سواء بصورة مجموعة المهنيين للشراء لجميع السلع المقيدة الاستيراد، والتي فردية أو بصورة جماعية تحتوي على طبيعة وقيمة السلعة المستوردة، الرسم الجمركي الذي تخضع له، وكذلك أصلها ومصدرها، الذي يكون حسب الحالة، إما من الدول التي تنتمي إلى منطقة الفرنك، أو من الدول الأخرى سواء كانت هذه التراخيص حسب طبيعة السلعة، أو البلد مصدر استيرادها، فإن مدة صلاحيتها لا تتجاوز مدة ستة أشهر، كما يترتب على منحها حق تحويل العملة الصعبة من قبل البنك المركزي بمقدار قيمة السلعة التي سوف تستورد، وهو ما يعبر عن وجود رقابة مسبقة لسياسة تقييد الواردات لا غير، الأمر الذي أدى إلى وجود إمكانية لتضخيم حجم السلع المستوردة أو المصدرة، مما نتج عنه تحويلات غير شرعية لرؤوس أموال نحو الخارج.

ونظرا لغياب مراقبة رسمية لاحقة لرخص الحصص المستوردة، فإن ذلك قد أدى بالمستوردين إلى تجاوز تلك الحصص المحددة لهم. فالرقابة الحكومية على الواردات، من خلال تحديد إطار التنفيذ الذي يخص مجموعة محددة من السلع، جعل من باقي السلع خارج هذا الإطار حرة، و لا تخضع لأية مراقبة. فالبرنامج العام للاستيراد لا يشمل سوى السلع المقيدة وبالتالي فهو يعتبر غير مكافئ، بل ومتناقض مع مبدأ عملية التخطيط المنتهج بالنسبة للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

**رابعا: نظام الحصص:** أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد في سنة 1964، تمّ بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية، كما أن سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، أي توجيهها نحو البلدان التي تربطها معها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة مثل المغرب، الذي يمنح للمنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن كمية، طبيعة وأصل السلع المستوردة حسب ثلاثة معايير هي:

- الحظر الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطورة على صحة المواطن.

- عند الضرورة يمكن إنقاص، تكملة أو تعديل حصص الاستيراد وفق تطور الظروف الاقتصادية ودواعي الحماية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

- حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.

وجّه نظام الحصص إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة، رغم هيمنة الدولة على القطاع العام للتجارة الخارجية، وكانت من بين أهدافه<sup>2</sup>:

- الاقتصاد في استعمال العملة الصعبة.

<sup>1</sup> فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 143.

<sup>2</sup> زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي

للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 77.

- الرقابة على المبادلات الخارجية.

- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على احتياطي الصرف.

بالنسبة لهذه الفترة فإن الميزان التجاري يمثل حسب الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1963-1969)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3572	4097	4611
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4029	4911
الرصيد	311	116	167-	73-	418	68	300-

Source :Mohamed Elhoucine Benissad, *Économie de développement de l'Algérie*, Edition Office Des publications universitaires, 2ème édition, ALGERIE, ECONOMIA PARIS, 1982, page 183.

يبين الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري ظلّ موجبا خلال الفترة (1963-1964) نظرا لسياسة التقشف التي اتبعتها السلطات الجزائرية من أجل إعادة بناء الجزائر المستقلة، وتحقيق التنمية، بينما حقق الميزان عجزا بين سنتي 1965 و 1966 بمقدار 167 مليون دينار و 73 مليون دينار جزائري على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات في تلك الفترة لتعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية إزاء قيام الجزائر بعملية التأميم.

إن الميزان التجاري سجل رصييدا ايجابيا يقدر بـ 418 مليون دينار جزائري في سنة 1967 ، وفي سنة 1968 بـ 73 مليون دينار جزائري، وكله راجع إلى ارتفاع الصادرات من جهة وثبات الواردات من جهة أخرى، وبلغت صادرات المحروقات حوالي % 72 من مجموع الصادرات الكلية، ثم نلاحظ أن الميزان عاد ليحقق العجز في سنة 1969 يقدر بـ 370 مليون دينار جزائري، نتيجة ارتفاع واردات سلع التجهيز لعمليات بناء الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية و الذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية كما حدد فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات، و بهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

تلجأ الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصص وهي عبارة عن قيود على الاستيراد و أحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة و يؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية.



وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 و هو يعمل على. تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، وقد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964 إن هذا الإجراء المطبق على سلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها.

عمل هذا القانون على تكريس احتكار الدولة الشامل على إجمال عمليات التجارة الخارجية على مستوى الاستيراد والتصدير على النحو التالي<sup>1</sup>:

أولا. على مستوى الاستيراد: جاء هذا القانون لتكريس ثلاثة مفاهيم.

1. المتعامل حسب مفهوم القانون: تمارس الدولة الاحتكار عن طريق وسيط و الوسيط هو كل تنظيم عمومي له صفة وطنية، وبصورة عامة هو كل مؤسسة اشتراكية لها طابع وطني بما في ذلك الدواوين و الهيئات العمومية والإدارية.

2. نظام AGI (الرخصة الإجمالية للاستيراد): تجدر الإشارة و تدعيما للإصلاح 1974 بالزامية اللجوء إلى AGI مع التوطين لدى البنك، ويكون مبلغ الرخصة موزع حسب الوضعية في التعريف الجمركية و أي محاولة تغيير هذه التعريف إلى وضعية أخرى من طرف المؤسسة تعتبر مخالفة، وتتمثل هذه الرخص في:

أ. رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقواعد المنتجة: وتقدم هذه الرخصة للقطاعات الإنتاجية أي التي تقوم بتحويل المواد التي تستوردها من الخارج، وهذه الرخصة لها نظامها الخاص حيث أنها تسمح بتحويل الاعتمادات المالية من مركز إلى آخر بدون رخصة مسبقة من كتابة الدولة الخارجية.

ب. رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقطاع التجاري: يقدم هذا النوع المؤسسات الاحتكارية ذات النشاط التجاري كمؤسسة التموين الغذائية EDIPAL و المؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية SNVI، فكلتا المؤسستين تحتكر نوع من البضاعة التي تشتريها ثم تعيد بيعها على حالتها الأصلية في هذا النوع لا يسمح التحويل بين المراكز إلا بموجب رخصة من كتابة الدولة الخارجية.

ت. رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالاستثمار: تقدم هذه الرخصة المؤسسات ذات الطابع الاستثماري أو المؤسسات التي تجدد استثمارها أو توسع منها هذا النوع أيضا لا يسمح بتحويل الاعتمادات المالية بين المراكز إلا بموجب رخصة من طرف كتابة الدولة للتجارة الخارجية.

3. مبدأ إلغاء الوطاء: يعنى بالوسيط في التجارة الخارجية هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإعداد التفاوض والاتفاق أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على المقابل أو الامتياز من أي طبيعة كان لفائدة طرف آخر، أي أن الوسيط هو المتعاقد لصالح متعامل عمومي وطني. إذا تم استبعاد و إلغاء هؤلاء الوطاء كونهم أصبحوا يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء و عليه أصبحت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بتعويض الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني.

<sup>1</sup> بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012،



أما القطاع الخاص فيمكنه أن يمول نفسه بنظام الحصص للاستيراد السابق ذكره حيث تتحصل المؤسسات الوطنية الخاصة بموجبه على المواد الأولية و مواد نصف مصنعة، أما بالنسبة للمؤسسات الأجنبية فيجب أن تكون لها عقد عمل. ثانيا. **على مستوى التصدير:** بالرغم من الاعتماد الشبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصورة شبه مطلقة من طرف مؤسسة سوناطراك ، تراوحت نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات ما بين % 97 و % 99 من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة. وعليه فتطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة كان على النحو التالي:

الجدول رقم 04: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1985-1989).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

البيان	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	49491	43394	34153	43427	70072
الصادرات	64564	34935	41736	45421	71937
الرصيد	15073	-8459	7583	1994	1865
معدل التغطية%	130.4	80.5	122.2	104.5	102.6

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري بلغ أكبر قيمة له سنة 1985 برصيد 1507 مليون دينار جزائري، وذلك راجع لارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات المكون الأساسي للصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، لكنه وبسبب الأزمة البترولية لسنة 1986، والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سجل رصيد الميزان التجاري عجز قيمته 8459 مليون دينار، فشرعت الجزائر بذلك في مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، إلا أنها بقيت مجرد دراسة. ومع حلول سنة 1988 ، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بسنّ قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك في إطار برنامج خاص لعامي 1989 و 1988 والذي سمي "بالبرنامج الإجمالي للصادرات".

**المطلب الثاني: الجزائر و برنامج التعديل الهيكلي لسياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.**

شهدت الجزائر اختلالات التي اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي.

**الفرع الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر قبل برنامج التعديل الهيكلي (1989-1994).**

اتخذت الجزائر إجراءات خلال سنة 1988 يمكن القول بأنها لا تعد وأن تكن احتكارا للتجارة الخارجية بالمعنى الكامل كما أنها لا تعبر عن توجه حقيقي نحو تحرير التجارة الخارجية، وبناء على الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق

النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، ثم في جوان 1991، والاتفاقيات التي أبرمها مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار الهيكلي.<sup>1</sup>

بدأت عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.<sup>2</sup>

اتخذت الجزائر بعد سنة 1989 إجراءات التي أدخلت بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق، والذي أقر إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين. ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي باشرتها السلطات العمومية في تلك الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها وقوع البلد في أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار البترول باعتباره المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، وكذا الاندماج المتزايد الذي أصبحت تعرفه العديد من الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي.<sup>3</sup>

بدأت من هنا مرحلة التحرير الجزئي حيث تمت من 1990-1993 حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من افريل 1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحصورة بنص قانون، وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع وصادر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلقة بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة و 90-30 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و 90-04 المتعلقة باعتماد الوكلاء وتجار الجملة.<sup>4</sup>

واستمرت مراحل عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد أقام دعائمه قانون المالية لسنة 1990 وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI و ميزانية العملة الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وبعد صدور مرسوم 91/37 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية. ودعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير

<sup>1</sup> حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 88.

<sup>2</sup> مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>3</sup> حشماوي محمد، التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 171.

<sup>4</sup> نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية، 2010، جامعة الشلف، ص 05.

وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة. وقد لوحظ في بداية تحرير عمليات الاستيراد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة، وهو ما ساهم في زيادة الدين الخارجي. حيث يمثل الجدول التالي الميزان التجاري لهذه الفترة:

جدول رقم 05: تطور الميزان التجاري للفترة (1991-1993).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993
الواردات	7681	84006	8788
الصادرات	12101	10837	10091
الميزان التجاري	4420	2431	1303

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي.

يتضح من الجدول هو أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقصه من سنة لأخرى إذ انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 2431 مليون دولار سنة 1992 ، ثم إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 ، وهذا راجع لانخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية .

إن تحرير الفعلي للتجارة الخارجية تم بعد إصدار التعلية 1991/3 المؤرخة في 1991/04/21 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، و إعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة مهما كانت البضائع المستوردة، ماعدا ذات الاستهلاك الواسع وعموما ما يمكن قوله أن الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية امتازت بمرونتها، حيث تمت عبر مراحل كالتالي<sup>1</sup>:

1. إحلال احتكار القطاع الخاص مكان احتكار الدولة :حلّ المتعاملين الاقتصاديين الخواص محل الدولة في وظيفة التبادل الخارجي عن طريق التعاقد، فالدولة ترتبط معهم بشروط تكون إما عبارة عن عقود امتياز أو دفاتر شروط.
2. إعادة النظر في هيكل الصادرات: تهدف إلى مضاعفة الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعطاء حرية التصدير لكن المشكل المطروح هو أن المنتجات الجزائرية تخشى من المنافسة في عقر دارها، فما بالك بغزو الأسواق الأجنبية.
3. إعادة النظر في مناطق التبادل التجاري :وتسعى هذه الإصلاحات إلى تنويع الموردين والمصدرين الأجانب، فنلاحظ أن دول أوروبا وخاصة فرنسا تهيمن على التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر، لأسباب تاريخية، كونها المستعمر القديم للجزائر، وأنها من وضع حجر الأساس في التجهيزات، الصناعية الوطنية، وأسباب جغرافية تعود إلى قرب أسواقها من الجزائر.

<sup>1</sup> الهادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر الطبعة الأولى، 1996، ص 224.

4. إعادة التوازن إلى الميزان التجاري: يتعين إعداد دراسات جدوى حول الشراكة مع الخارج لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري، حتى تضع الجزائر حدا لاعتبارها مقاولا يعمل على تقوية اقتصاديات هذه الدول الشريكة على حساب الاقتصاد الوطني.

واصلت الحكومة عملها، وأنشأت شركات مختلطة وطنية وأجنبية، وزادت الاهتمام بقطاع المحروقات التي كان يعول عليها لكن انهارت أسعارها في 1993 إلى 11 مليار دولار ووصلت خدمة الدين إلى 9050 مليار دولار الشيء. وفقا لهذه التعليمات، تم إنشاء لجنة "Comité ad-hoc" من أجل متابعة عمليات المبادلات التجارية وتنظيمها في إطار عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني ضمن اتفاقية STAND-BY في جوان 1991، والتي تتضمن تحرير التجارة الخارجية. قامت هذه اللجنة بتسيير الواردات إلى غاية أبريل 1994، تاريخ إلغائها، ولقد بلغ عدد الملفات المدروسة في سنة 1993 حوالي 4000 ملف، وسمحت باستيراد ما قيمته 9.7 مليار دولار من البضائع.

لكن خلال هذا البرنامج شهدت الجزائر وضعاً متأزماً سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني للعملة الصعبة، وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية، إضافة إلى التبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، إضافة إلى ظهور عجز مالي بنسبة 09% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، وتدهور شروط التبادل، وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات، واللجوء إلى الواردات، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات، وبلغ معدل التضخم نسبة 31% و 21.6% في سنتي 1992 و 1993 على التوالي، ولقد كان ارتفاع قيمة خدمة الدين القطرة التي أفاضت الكأس، فأصدر البرلمان في عهد حكومة السيد رضا مالك المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993/10/03 المتعلق بالاستثمار، الذي ألغى كل ما سبق من النصوص، وفتح المجال أمام الاستثمار، وأنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار، إلى جانب هذه الوكالة، قامت الدولة بتقديم ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لحمايتهم، مما سمح لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي

أدت تقلبات أسعار النفط وزيادة حدة المديونية، وانخفاض احتياطي الصّرف إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 07 مليار دولار في بداية 1999، إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي، رغم برنامج الإصلاح المطبقة سابقاً، ولمعالجة كل ذلك لم تجد الجزائر بدا من اللجوء - كالعادة - إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998. وقد وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه ب 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وكالعادة وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه في

<sup>1</sup> زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الثلاثة سن وات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني، والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن عدة محاور من بينها<sup>1</sup>:

### 1. إرساء نظام الصرف و تحرير المبادلات عن طريق:

- إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01.

- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل وسبتمبر بنسبة 50%.

- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية.

- إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تم تخفيضها ب50% كحد أقصى.

- إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.

### 2. تحرير الأسعار: ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحرير أسعار منتجات

القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب 200% تماشياً مع الأسعار العالمية.

### 3. المالية العامة والسياسة النقدية حيث تم:

أ. في مجال المالية العامة: توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية وتقليص الأجور.

ب. في مجال السياسة النقدية: تطبيق أسعار فائدة موجبة ماعدا تلك المتعلقة بالسكن، تطوير السوق النقدي، توسيع وزيادة رأسمال البنوك، إشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك ووضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، والتركيز على الادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والادخار، ووضع نظام تأمين الودائع لحماية بنوك الودائع في معاملتها مع الزبائن.

4. الشبكة الاجتماعية: وذلك بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن، ووضع نظام خاص بالتقاعد المسبق والاهتمام بسوق العمل.

5. استراتيجية إصلاح القطاع العام: يؤكد هذا البرنامج على استمرار عملية الخصخصة ابتداء من السياحة، التجارة، النقل والصناعة الغذائية، كما استكمل هذا البرنامج تطهير 23 مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.

6. القطاع الزراعي: وتضمن هذا البرنامج التركيز على الزراعة برفع الدعم على أسعار الحبوب، وربطها بالأسعار الدولية وتحرير أسعار المنتجات أمثال السميد والحليب لإعطاء دفع لهذا القطاع.

وقد انعكست جميع السياسات المتخذة خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية حيث سجل الميزان التجاري النتائج التالية كما يوضحها الجدول الموالي:

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 144.

الجدول رقم 06: تطور الصادرات و الواردات للفترة (1995-1999):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	10761	9098	8687	9403	9164
الصادرات	10240	13375	13889	10213	12522
الميزان التجاري	521	4277	5202	810	3358
معدل التغطية	95	147	160	109	137

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

نلاحظ أن الميزان التجاري عرف معدلا سالبا خلال سنة 1995 بمبلغ 521 مليون دولار، لكنه وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل معدلا ايجابيا ب 4277 مليون دولار في سنة 1996، إلا أنّ هذا الانتعاش لم يدم، حيث سجل انخفاض إلى 810 مليون دولار، ليعود إلى نسبة 3358 مليون دولار .

الفرع الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي :

بعد برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

الجدول رقم 07: الميزان التجاري للفترة (2000-2004).

الوحدة: مليون دولار.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775
معدل تغطية %	240.17	192.47	156.76	181.85	221.49

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

نلاحظ من الجدول، تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و 2002، والذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، وهو ما يظهره معدل التغطية . كما أن الفائض المسجل في سنة 2000 الذي وصل إلى 12858 مليون دولار، راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999 ، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية؛ ثم بعد ذلك شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً خلال سنوات لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار

دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات مقسمة وموزعة على عدة قطاعات على التوالي:<sup>1</sup> 2001 - 205 مليار دينار، 2002 - 185.9 مليار دينار، 2003 - 113.2 مليار دينار، 2004 - 20.5 مليار دينار.

يهدف هذا البرنامج بصفة عامة إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، والموفرة للشغل إضافة إلى أنه يدعم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية، ويحقق التنمية المحلية والبشرية، حيث يصبح الحديث عن النمو الاقتصادي واستدامته ممكنا. جاء هذا البرنامج بعد فشل اصطلاحات المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا بعد أن سيطرت فكرة أن " الإصلاح يؤدي إلى النمو " ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا البرنامج ما يلي<sup>2</sup>:

1. لإصلاح في المجال الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة: وقد تجلّى ذلك في بداية سريان اتفاق الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي مازالت تتفاوض بشأنها، إضافة إلى عصره المنظومة المالية.

2. تهمين الطاقات الاقتصادية الوطنية وتطويرها: وذلك من خلال إنعاش نسيج المؤسسات ومضاعفته والقيام بتطوير عملها، سعت بعدها الحكومة لتطبيق برنامج تكميلي ثاني غطى الفترة (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات ابتداء من 2005 إلى 2009 موزع على قطاعات متعددة. وقد كانت حصيلة التجارة الخارجية بعد سنة 2005 كما يلي:

الجدول رقم 08: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة: 2005 - 2014

الوحدة: مليون دولار.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
810 2	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
146 60	63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	الصادرات المحروقات
956 62	65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	إجمالي الصادرات
330 58	54852	47490	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
626 4	11065	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	م التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

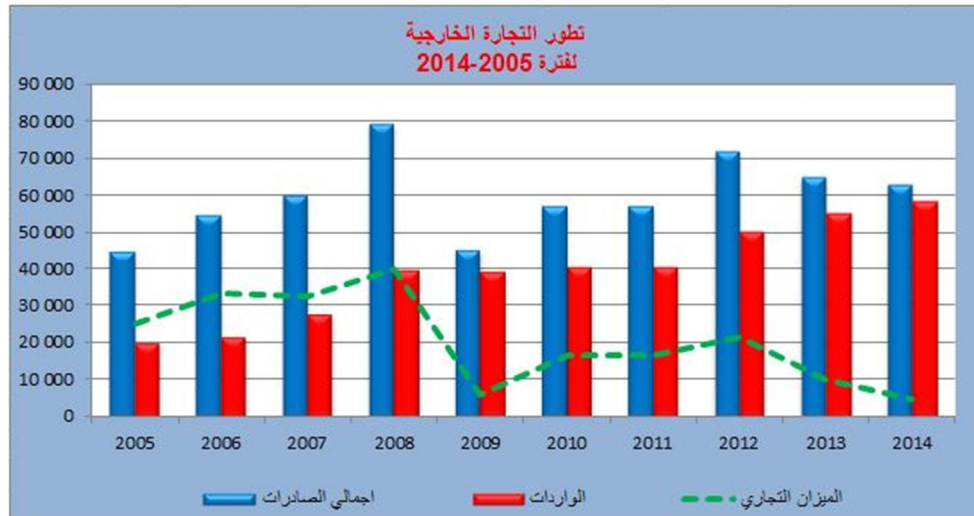
<sup>1</sup> Youcef BENHAFSI : " L' Algérie un développement pas comme les autre", Editions HOUMA, Alger, 2008, page 227.

<sup>2</sup> الطاهر ملاحسو، سياسة التصنيع بين النظرية و التطبيق في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 21، مارس 2010، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 27.



الشكل رقم 01: تطور التجارة الخارجية الجزائرية لفترة 2005-2014

الوحدة: مليون دولار



المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن قيمة الصادرات في زيادة مستمرة خلال الفترة 2005-2008 ليعود إلى انخفاض في عام 2009 ويليها زيادة.

كما سجلت الواردات زيادة مستمرة خلال الفترة 2005-2013 ويمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2009) من مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، كان له الأثر البارز على الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات وأعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشركات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني حققت الجزائر خلال سنة 2014 ، فائضا تجاريا قدره 4,63 مليار دولار.

وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47%، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2013. ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118 سجلت سنة 2013.

رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلا أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته واعتماده الكلي على عائدات البترول، ونلمس ذلك طبعاً من خلال هيكل الصادرات والواردات.

**1. هيكل الصادرات:** إن المتصفح لهيكل الصادرات الجزائرية يجد أنها تعتمد أساساً على المحروقات وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة، وهذا ما يظهره الجدول التالي:



الجدول رقم 09: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2004-2011).

الوحدة: مليون دولار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
347	310	113	111	93	70	63	52	الأغذية والمشروبات
179	271	172	392	250	326	192	119	المواد الخام
72,228	55,933	44,437	77,887	58,255	53,489	45,331	30,693	الوقود المعدني
35,035	24,779	...	...	...	...	...	...	البتروال خام
478	312	259	412	278	328	303	202	المواد الكيماوية
18	14	23	31	21	24	29	41	آلات ومعدات النقل
202	216	155	437	331	312	150	176	المصنوعات
1	8	30	9	0	0	0	0	سلع غير مصنفة
73,452	57,064	45,188	79,280	59,229	54,549	46,048	31,284	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

نستخلص من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، إذ انتقلت صادرات الوقود المعدني من 30.6 مليار دولار سنة 2004، إلى 72.2 مليار دولار سنة 2011، كما عرفت صادرات البتروال الخام في سنتي 2010، 2011 قيم تمثلت في 24.7 مليار دولار و 35 مليار دولار على الترتيب وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البتروال، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما نلاحظ قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات فإنها لا تتعدى في كل السنوات ما يقارب 1000 مليون دولار من سنة 2009 إلى سنة 2010 وذلك بسبب الأزمة العالمية التي عرفها العالم، حيث لا تعتبر الجزائر في معزل عن ما يحدث في العالم؛ وإن لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها، إلا أنها عرفت ذلك لاحقا من خلال "انخفاض أسعار المواد الأولية بما في ذلك النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب على هذه المنتجات ومن خلال انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسبب تراجع عدد الطلبات وأخيرا من خلال تراجع الطلب على الخدمات ولاسيما السياحة"

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة، والتي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تطبيقه فعليا ابتداء من سنة 2000، والذي تمّ تدعيمه بمخطط التنمية الريفية منذ سنة 2004، فقد ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبياً خلال تلك الفترة، ومع ذلك بقيت هامشية بنسبة 0.2% من مجموع الصادرات الإجمالية.

2. هيكل الواردات: إن المواد الغذائية تأخذ حصة لا بأس بها من مجموع الواردات، إضافة إلى سلع التجهيز مما نلاحظه على الجدول التالي:

الجدول رقم 10: التركيبة السلفية للواردات خلال الفترة (2004-2013).

الوحدة: 10<sup>6</sup> دولار

الواردات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	3587	3587	3800	4954	7813	5810	4440	7736	6496	6641
الطاقة والمحروقات	173	212	244	324	594	488	520	532	524	568
المنتجات الخام	784	751	843	1325	1394	1188	772	866	953	988
سلع التجهيز الفلاحية	173	160	96	146	174	229	234	272	219	233
سلع التجهيز الصناعية	7139	8452	8528	10026	13093	15044	6309	7575	10170	10983
سلع استهلاكية	2797	3107	3011	3751	6397	6096	1947	2324	2663	2722
Σ الواردات	18309	20357	21456	27631	39479	39100	40473	47247	47490	54852

المصدر: 2007-2004 وزارة المالية على الموقع [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz) ، 2009-2008 على الموقع [www.dgpp.mf.gov.dz](http://www.dgpp.mf.gov.dz) ، 2010-2013 المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

نلاحظ من خلال القراءة الأولى لمعطيات الجدول، أن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة (2004-2013)، حيث انتقلت من 18.3 مليار دولار خلال سنة 2004، إلى 39.4 مليار دولار سنة 2008 وصولا إلى 54.8 مليار دولار سنة 2013، هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايدا معتبرا، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، فرغم أن كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08 مليار دولار، وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30% من مجموع الواردات في سنة 2008، إضافة إلى قطاع الفلاحة يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إضافة إلى العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج. أما سلع التجهيز الصناعية فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 7.1 مليار دولار سنة 2004، بعدها أصبحت 10.9 مليار دولار سنة 2013، هذا ما يمكن تفسيره بجموية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي.

### المبحث الثالث: مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

إن الجزائر ليست بلداً عضو في المنظمة العالمية للتجارة، كما لم تكن جهة متعاقدة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية، لكن بعدما شاركت في دورة لأورجواي كملاحظ، أظهرت الجزائر إرادتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. قرار الجزائر يترجم رغبتها في شغل مكان هام يركز على قواعد المبادلات التجارية الحرة في هذا التنظيم الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يسمح بفضل النظام الجديد لتسوية الخلافات بالحماية الفعالة للمصالح التجارية للبلدان الأعضاء.

#### المطلب الأول: حتمية ودوافع و شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تأكد متخذوا القرار في الجزائر من ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على غرار باقي دول العالم، وذلك لأسباب عديدة وضمان تحقق مجموعة من الأهداف.

#### الفرع الأول: حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تتعلق حتمية الانضمام إلى OMC بالنقاط التالية<sup>1</sup>:

- انخيار المعسكر الشيوعي: و بالتالي اندثار نظامه الذي كانت معظم الدول النامية من بينها الجزائر تبني اقتصادها على أسسه، جعل هذه الدول تحاول الانتقال إلى النظام الليبرالي، الذي أصبح سيد الأنظمة.
  - توتر العلاقات الدولي: و اتجاه معظم الدول العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، نحو تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الجمركية و غير الجمركية.
  - بعد الاستقلال استفادت الجزائر كيفية الدول التي كانت مستعمرة سابقا من طرف البلدان المتعاقدة من تطبيق القواعد التجارية الاتفاقية العامة، و التي أصبحت الجزائر مجبرة على الانضمام إلى OMC.
  - تتبنى المنظمة مبادئ النظام العالمي الجديد، مما يحتم على الجزائر الانضمام لأنه ليس من مصلحتها البقاء بمعزل عن هذا النظام.
  - توجه اقتصاديات معظم الدول العالم نحو العولمة التي تنصب في قالب يخضع للنظام الجديد الذي تبناه OMC.
- الفرع الثاني: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

تود الجزائر من خلال صياغة طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تعزيز ودعم الرغبة في الانفتاح على التجارة الخارجية، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية.

فالبلد المشارك في عملية الانضمام إلى المنظمة باستطاعته الاختيار بين أمرين<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> حجوطي خدوجة، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2009-2010، ص 62.

- استعمال الانضمام كمشروع ومحفز للإصلاحات.

- أو استعماله من أجل تدنية التأثير الناتج عن التحول .

وبصفة عامة يمكن جعل الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من وراء الانضمام فيما يلي<sup>2</sup>:

**1. تنوع التجارة:** وذلك بتجاوز صفة البلد الأحادي التصدير والمعتمد على المواد الأولية ، فليس هناك شك في أن تصدير منتجات الطاقة مثل البترول والغاز والمواد المشتقة سيبقى جزء حيويًا من تجارة الجزائر الخارجية خلال العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة. ومع ذلك ، يظهر أنه من الأهمية أكثر فأكثر الاستفادة من قوة هذا النشاط الاقتصادي لمضاعفة جسور المبادلات ، بدلا من التوقع في تخصص دولي ضيق.

**2. رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي:** والغرض من ذلك هو تحضيره لمواجهة آثار منافسة أكثر فأكثر قوة، ناتجة عن تواجد السلع الأجنبية في الأسواق المحلية .وقد تؤدي هذه المنافسة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، فوجودها يمكن استعماله كأداة ضغط تجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق. ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

**3. تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات. وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وقانونون 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48 ألف سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10 % فقط. وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يفتح أمامها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

**4. الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:** من أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة ، خاصة في المدى القصير ، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفه جمركية مرتفعة نوعا ما ، وكذلك مدة التحرير التي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ست سنوات للدول المتقدمة. وقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات هدفها هو بالدرجة الأولى تسهيل التزام الدول النامية بأحكام

<sup>1</sup> محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام-الناتج المرتقبة ومعالجتها ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003 ،ص134.

<sup>2</sup> سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، معوقات الانضمام و أفاقه، الطبعة الأولى، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008 ،ص53

المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية. كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، و تعديل تشريعاتها و سياستها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية<sup>1</sup>.

### الفرع ثالث: شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يلزم الدول أن تقبل شروط الانضمام إلى OMC والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط منها شروط عامة وأخرى خاصة، بالنسبة للشروط العامة كل دولة بإمكانها الانضمام للمنظمة شريطة أن تقبل التوقيع وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على آفاق الجات، ويمكن لبعض الدول اختيار معقد الملاحظ أي قبول مؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا، حيث يمكنها الحضور في المجلس ويسمح بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش بدون الحق في الانتخاب.

بالنسبة للشروط الخاصة فالجزائر تسعى إلى الدخول للمنظمة لتصبح طرفا موقعا، لتحقيق هذا الهدف عملت على تشكيل لجنة للقيام بدراسة تحضيرية للمشروع والتدابير اللازمة لذلك، فقد قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة في شكل تقرير مفصل حول الحالة الاقتصادية إلى لجنة التنمية للمنظمة و بإعلان نتائج التقرير فالجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة، وهذا ما ينتج عنه التزامات صعبة خاصة وأن الجزائر في المرحلة الانتقالية من النظام المخطط إلى اقتصاد السوق والتغيرات المطلوبة لانضمام بلادنا إلى المنظمة تتعلق ب<sup>2</sup>:

**1. الحقوق الملكية:** بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر و كذا مراعاة قوانين الجات (GATT) المتبنية من قبل جولات طوكيو، التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1981 وهذا القانون يحدد قيمة المبادلات التجارية والسعر الواجب دفعه من الصفقة، فالجزائر تستعمل طريقة القيمة عند الجمركة، أي السعر المادي من سنة 1976، وهذا النظام منح لإدارة الجمارك إمكانية فرض السعر المصرح به من طرف المستورد ومحدد له سعر نظري من تلقاء نفسه.

**2. المرور إلى اقتصاد السوق:** للمرور إلى اقتصاد السوق يستوجب على الجزائر القيام بعدة إجراءات، إذ يتوجب الاستقرار في إعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد في جميع الميادين، واقتصاد السوق حسب أحد الاقتصاديين لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي، فاقتصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها أي دور في التمييز الداخلي للمؤسسات، بالمقابل فالدولة لا تتدخل على مستوى تأجيل الاقتصاد الكلي إلا كمعدل في تسيير النقود و مراقبة القروض على المنشآت القاعدية والرقابة حتى تتحصل على التكوين المكيف حسب حاجيات المؤسسات عن طريق سياسة التنظيم الإقليمي.

<sup>1</sup> خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 31.

<sup>2</sup> معمر موسى و آخرون، الجمارك الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2002-2003، ص 54.

3. تقديم التزامات في الخدمات: بحيث على الدولة تقديم جدولاً بالالتزامات التي يبيعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعرض القطاعات والنشاطات الهيئة الخدماتية، وضع جدول زمني لإزالتها.

4. الالتزامات باتفاقيات المنظمة: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع الاتفاقيات، ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية و اتفاقية الطائرات المدنية باعتبارها اتفاقيتان اختياريان، و بالتالي على الدولة الالتزام بتطبيق اتفاقيات جولة أورغواي، و هذا عكس ما كان سائدا في أيام الجات GATT و خاصة بعد جولة طوكيو.

#### المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أصبح أمراً مرتقبا، خاصة وأنها قطعت أشواطاً كبيرة في مجال التنمية إضافة إلى تقدمها في مفاوضات الانضمام، وتعتبر الجزائر من بين الدول المراقبة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ 1964، وقامت بإيداع طلب الانضمام في 1987 ثم في سنة 1996 ليتم بعد سنتين. الدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

#### الفرع الأول: مراحل سعي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يقتضي الأمر من الدولة المرشحة للانضمام أن تقدم مذكرة ترشح فيها الأهداف التي تسعى لتحقيقها من مجال التجارة الخارجية وعلاقتها بأهداف المنظمة، فتعالج نظام التجارة الخارجية وتعالج نظامها القانوني. لذلك تقوم مجموعة العمل المعينة لهذا الغرض بمعالجة مفصلة لأوضاع النظام التجاري بل والاقتصادي للبلد القادم لطلب العضوية.

وقد ترتب عن تأخر بلادنا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حرمانها من الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس سنوات للدول التي في طريق النمو، من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتنسجم مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup>.

قصد معالجة ملف الجزائر تم تأسيس لجنة دائمة من أكتوبر 1996 برئاسة وزير التجارة، تضم ممثلين عن الدوائر الوزارية، انتهى العمل بها في سنة 1998. وتم تقديم أول مذكرة في هذا المجال في جويلية 1996، تم إيداعها لدى أمانة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1997 وفقاً لما تشترطه عملية الانضمام<sup>2</sup>.

شرع في مفاوضات في إطار عملية الانضمام و عقدت عدة دورات من المفاوضات، تمثلت فيما يلي:

<sup>1</sup> محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 44.

<sup>2</sup> سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

**الجولة الأولى:** تمت في إطار الجولة الأولى الإجابة على مجموعة من الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف.

**الجولة الثانية:** لم تبدأ المفاوضات الفعلية إلا سنة 2001 وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس تنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات الوزارية والمجلس الوطني، استفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة تم التطرق خلالها إلى سياستها وأساليب عملها.

عرفت الفترة التفاوضية توجيه انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة، وتقرر في شهر جويلية، إعادة بعث ملف العضوية وتمت مناقشة المذكرة في صياغتها الجديدة من قبل الخبراء على مستوى وزارة التجارة.

**الجولة الثالثة:** عقد الاجتماع في جنيف في 16 نوفمبر 2000، والذي كان مناسبة لإثارة موضوع الملكية الفكرية ومكافحة التقليد إلى جانب التعريف الجمركية، بموجب الأمر رقم 01-02<sup>1</sup>، تم تحديد ثلاثة نسب للحقوق الجمركية وهي كالاتي (5٪، 15٪، 30٪) و تعهدت بإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات إلى تشريع يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة<sup>2</sup>.

**الجولة الرابعة:** عرفت هذه الجولة إيداع مذكرة إيضاحية في 15 جانفي 2002، تطرقت إلى مواضيع مختلفة كالخصوصية، قطاع الاتصال، الطاقة و المناجم، كما تعرض لموضوع عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

**الجولة الخامسة:** عرف هذا اللقاء عقد مفاوضات مع الوفد الجزائري المكون من 23 ممثلا وزاريا في عام 2003، صرح عل إثرها السيد -نور الدين بكروح- وزير التجارة آنذاك، على أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المطبقة في مختلف دول العالم، و ذلك بالمصادقة على قوانين الملكية الصناعية و فتح قطاع الخدمات، وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.

**الجولة السادسة:** طالبت المنظمة العالمية للتجارة خلال الدورة التفاوضية المنعقدة في شهر جانفي من عام 2004 بالجزائر، بمراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام.

أدى ذلك الأمر برئيس الجمهورية إلى استعمال حقه الدستوري، فقام بتعديل التشريعات دون انتظاره افتتاح دورة البرلمان. وتأكد الأمر أن جملة تلك التعديلات التشريعية والقانونية ما هي إلا بمثابة عربون لحسن سير المفاوضات<sup>4</sup>.

**الجولة السابعة:** ركزت المفاوضات على دراسة مشاريع الأوامر الرئاسية التي مست العديد من المواضيع. كما صرح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر آنذاك، أن بلده يساند الجزائر في الانضمام السريع إلى المنظمة العالمية للتجارة، مقابل ذلك الدعم طالب الوفد الأمريكي برفع الدعم عن المواد الزراعية في الجزائر.

<sup>1</sup> أمر رقم 02-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المنشأ للتعريف الجمركية الجديدة، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

<sup>2</sup> طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو، 2013-2014، ص 150.

<sup>3</sup> سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>4</sup> طاشت الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 151.



وكان رد وزير التجارة الجزائري بعدم رضاه بمثل هذا الأمر لاعتبار أن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم، و المنافسة النزيهة تقتضي التمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها<sup>1</sup>.

**الجولة الثامنة:** طرح على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال حتى نهاية 2004، كرست الجولة الثامنة للجواب عليها زيادة إلى التعرض ل 11 قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية و الفندقية والمياه.

فساهمت هذه الدورة إلى دفع مجموعة التفاوض لإعداد محضر انضمام الجزائر رسميا نهاية 2005، فتمت لقاءات مع العديد من الدول، أعضاء في المنظمة كالولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا إضافة إلى بلدان أخرى<sup>2</sup>.

**الجولة التاسعة:** تعرضت الدورة لعدة مواضيع من بينها الحماية التعريفية، كما صرح الوزير نفسه أن إجراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متابع بشكل عادي، لكن مع ذلك، يعترف أن المسار شاق و طويل المدى، وأكد أن الجزائر ما كانت من استطاعتها تلبية شروط الانضمام<sup>3</sup>.

**الجولة العاشرة:** تم إقرارها للعاشر من جوان 2006، عرفت هذه السنة محاولات أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إعادة دفع دورة الدوحة عبر قعد الكثير من الاجتماعات بين شهري مايو و جوان، خصصت لقطاع الفلاحة، وقد طلب المدير العام لهذه المنظمة من أعضاء العمل من أجل الوصول إلى اتفاق قبل نهاية 2006.

نظرا لهذا النشاط المكثف لم يكن يسيرا الوصول إلى اتفاق انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة و هذا رغم تصريح الوزير "الهاشمي جعبوب" بذلك، إذ دل بأن سنة 2006 ستشهد انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة.

ورغم تصريح هذا و كذا ما سبقه في ذلك، لم تتحقق أمنية الوزير المكلف بالتجارة إلى حد الآن، والسبب في ذلك، قد يكون تردد بعض الأعضاء كالولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا و الاتحاد الأوروبي.

و كانت قناعة الوزير مؤسسة على التعديلات التي تمت لأقلمة التشريع الجزائري مع أحكام المنظمة.

أما فيما يخص الوزير الحالي "أحمد بن بادة" فقد صرح بدوره بأن ملف الجزائر كامل متمنيا أن يكون هناك جواب ما دام قد تمت الإجابة على التساؤلات التي تلقفتها الجزائر، واقترنت نهاية العام 2011 و 2012 ولم يكن هنالك ما يدل على الاستجابة لطلب الجزائر.

لقد شاركت أكثر من 40 دولة في نشاط فوج العمل الذي عقد عشرة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرهما كان في 30 مارس 2012، وتقرر دورة حادية عشرة في غضون شهر جويلية المقبل.

**الجولة الحادية عشر:** انعقدت في أبريل 2013 تلقت الجزائر 170 سؤال جديد أو طلبات توضيح من طرف الدول الأعضاء وقد ابرز الوزير "أحمد بن بادة" أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة حيث قدمت لمجموعة العمل 12 وثيقة تتعلق بالعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع واقتراحات تعديل وتكملة وتحيين مشروع

<sup>1</sup> طاشت الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>2</sup> سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 61.



تقرير مجموعة العمل و خلال هذه الجولة تلقت الدعم من قبل 34 بلدا من أصل خمسين بلدا عضوا في مجموعة العمل منها المجموعة الآسيوية لاسيما الصين و المجموعتين العربية و الإفريقية و كذا مجموعة دول أمريكا اللاتينية. وبموازاة هذه الاجتماعات عقدت الجزائر اجتماعات ثنائية مع 13 بلدا ووقعت على اتفاقات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل و لأوروغواي و سويسرا و فنزويلا و الأرجنتين. و في نهاية 2013 ردت الجزائر على 1933 سؤال يتعلق بمعلومات حول قانون التجارة و التنظيمات المعمول بها، إضافة إلى توضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية عموما.<sup>1</sup>

### الجولة الثانية عشر:

أكد وزير التجارة في حوار خص به أن الجولة 13 من المفاوضات متعددة الأطراف لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية قد حددت خلال الثلاثي الأول من 2015. وحسب الوزير فإن هذا الاجتماع سيكون حاسما بالنظر إلى كونه سيسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية التي تضم 160 دولة. و قال الوزير " إن الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي يمثلان أكبر الشركاء في هذا الملف. ويجب أن نتوصل إلى اتفاقات ثنائية مع هذين الطرفين".

### الفرع الثاني: عراقيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من العوائق التي كانت سببا في تأخر الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ما يلي<sup>2</sup>:

- احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية وهذا الأمر يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقية الجات.
- الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية خاصة مما يفقد من أهمية التجارة الخارجية.
- عدم تجديد البنية الصناعية.
- تخوف الجزائر حتى من توقيع اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- منعت المشاكل السياسية بين الدول المغاربية بفعل اتفاقية اتحاد المغرب العربي، هذا الانضمام، حيث لو تفاوضت هذه البلدان مجتمعة سواء مع الإتحاد الأوروبي أو ال "OMC" حققت مكاسب كبيرة لشعوبها.
- عدم قيام شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد طرح المشاركون في منتدى انضمام الجزائر إلى ال "OMC" إشكالية انضمام الجزائر أولا للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فحسب السفير " بول تران" من الأفضل للجزائر ألا تربط شراكة مع الإتحاد الأوروبي، قبل أن تنضم إلى ال "OMC"، بحيث سيؤدي ذلك بها إلى عدم تحقيق امتيازات مع الإتحاد الأوروبي كما أكده "بول تران"، إن الأمر الهام الذي يخص الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو إنشاء مناطق حرة، وما يهم

<sup>1</sup> www.echoroukonline.com ،سفيان.ع، بن بادة: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يدخل مرحلته الأخيرة، 2014/03/12.

<sup>2</sup> طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 - 2001، ص 193.

الجزائر اليوم هو تفكيك التعريف الجمركية، وفي هذه الحالة على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصناعة الجزائرية، ثم المنتوجات الواجب حمايتها.

أما فيما يخص المواد الفلاحية فلن يتم تحرير السوق الجزائرية من خلال المنافسة، بل عن طريق التنازلات التعريفية المفروضة على المواد الفلاحية، لاسيما أن الجزائر تعتبر بلدا مستوردا لهذا المنتج.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن ضمان تأشيرة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجعل الجزائر في مواجهة انعكاسات هذا الانضمام والتي تمثل في حد ذاتها تحديات مستقبلية، إن هذه الآثار تتأرجح بين انعكاسات إيجابية والتي تسعى الجزائر إلى تعظيمها، وبين انعكاسات سلبية تسعى لتفاديها.

### الفرع الأول: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المجال الاقتصادي.

يعتبر القطاع الاقتصادي بمختلف أنواعه وفروعه من أكثر القطاعات أهمية في الجزائر، لذلك سيكون له آثار عديدة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لذلك سنحاول التطرق لبعض الآثار لبعض القطاعات نظرا لأهميتها.

### أولا. الانعكاسات على القطاع الزراعي:

كان القطاع الفلاحي الوطني يلمس تهميشا واضحا و الذي تسبب في:

- عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، جعلنا في تبعية دائمة للخارج، فمثلا يبلغ الإنتاج المحلي من الحليب 1 مليار لتر سنويا، و هو يغطي 1/3 من الطلب المحلي و الباقي يستورد، أما القمح فإننا نستورد حوالي 80% من الطلب المحلي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الهياكل الفلاحية في تقادم مستمر.
- توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، كسهل متيجة مثلا الذي تقلصت أراضيها الزراعية كثيرا.
- هذا ما دفع وزارة الفلاحة إلى ضرورة إيجاد حلول لمواجهة الصعوبات و العزم على إنعاش القطاع الفلاحي، و ذلك من خلال:<sup>2</sup>
- رفع الإنتاج الزراعي.
- تحديث الهياكل الزراعية.
- تحقيق شروط تنمية متواصلة مع نسبة نمو سنوية تفوق نسبة النمو الديمغرافي.
- الإستثمار في السلع الزراعية التي تملك فيها امتياز النوعية كالبرتقال و الزيتون و التمور.

<sup>1</sup> .لعشب محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>2</sup> عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 271.

- كما يستوجب الإنضمام إلى OMC: أن تستغل الجزائر الأراضي الزراعية و المناطق الرعوية استغلالاً أمثلاً، من أجل رفع الإنتاج و بالتالي تقليل الفاتورة المتعلقة باستيراد المواد الغذائية.

**1. إيجابيات الانضمام:** على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي أقل من 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة وهي التمر والعنب غير أنه من الممكن أن يستفيد القطاع الزراعي من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الحدود التالية:<sup>1</sup>

- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي قد يكون دافع وعامل لإنعاش وزيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بالخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والحمضيات والمواخ. ولا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وفي هذا الإطار فقد أعطى المخطط الوطني الرامي للنهوض بالقطاع الزراعي دفعا قويا لترقية القطاع والنهوض به من خلال إعادة تنظيمه وتوفير المواد المالية اللازمة والضرورية لإنجازه.<sup>2</sup>

- إن زيادة الدعم على القطاع الفلاحي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وباعتبار أن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا يتجاوز 4.5%، فإنه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة والمقدر بـ 10%، وبالتالي فإنه يمكن القول أنه أمام الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.

- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفات الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لدخول (أو نفاذ) الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل.

- إن تحرير السلع الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية.

**2. سلبيات الانضمام:** يعتبر قطاع الزراعة رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 4.5% وبالتالي فإن اتفاق إلغاء الدعم سيزيد الطين بلة، وسترتب عنه آثار سلبية من بينها:<sup>3</sup>

- إن مجموع إيرادات المواد الغذائية يمثل 1/4 من إيرادات الجزائر، أي ما يعادل 25.58%، وما يمكن ملاحظته هو أن أكثر من 80% من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حليب، سكر، حبوب، الخ...) بما أن الجزائر تعاني عجزا واضحا في هذا المجال، فإن التغيرات التي تطرأ على الأسعار والعرض والطلب الخاصة بهذه المواد عالميا،

<sup>1</sup> آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 289.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>3</sup> عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره ص 294.

ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وستصبح السوق الجزائرية محل أطماع المزارعين الأجانب بعد الانضمام، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لديهم القدرة على تغطية الطلب المحلي، من جهة، والمنافسة من جهة ثانية، إضافة إلى الإجراءات والتدابير الصحية التي تعتبر من أهم التحديات التي ستواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري، لأنه يفتقر إلى معايير الصحة والتطور التكنولوجي بسبب قلة الموارد المالية والأبحاث الخاصة بالمنتجات الفلاحية.

- لن تخضع المنتجات الزراعية إلى أي نوع من الحماية ماعدا الرسوم الجمركية، و التي لا بد أن تخفض إلى 24% كأقصى حدّ خلال 10 سنوات، و هذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافة للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية. كما أن أغلب وارداتنا هي سلع استهلاكية، و الجزائر تستورد ما مقداره 3 مليار دولار سنويا من المواد الغذائية، و نظرا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة الصارمة المتعلقة بالمواد الغذائية، فإنه يرتقب أن ترتفع أسعار المواد الغذائية.

### ثانيا. انعكاسات الانضمام على القطاع الصناعي:

وضعية مؤسساتنا الصناعية تبين أنها مازالت بعيدة عن إمكانية تحقيقها للأهداف الإستراتيجية كتحسين النوعية و تخفيض التكلفة، فالقطاع الصناعي مازال في حالة ركود رغم الأموال التي تصرف في إعادة هيكلة و إنعاشه، ومن أهم الأسباب:<sup>1</sup>

- تقادم التجهيزات و عدم صيانتها.

- صعوبة التحكم في بعض التكنولوجيا.

نظرا لهذه الوضعية، فإنه على المؤسسات الجزائرية أن تواجه تحديات كبيرة لتضمن استمرارها في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منها:

- التوفيق في العلاقة بين السعر والنوعية، بمعنى تحسين نوعية وجودة المنتجات الجزائرية وإكسابها خصائص عالمية دون أن يكلف مبالغ باهظة تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإفقد السلع الوطنية خاصية التنافسية.

- على المؤسسات الصناعية الجزائرية أن تبدع منتجات جديدة، و طرقاً جديدة في الإنتاج، لأن المنطق الصناعي العالمي يقول: "ابتكر أو اندثر".

### 1. الآثار الإيجابية: من الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر إلى ال "OMC" على الصناعة الجزائرية نذكر مايلي<sup>2</sup>:

- إن انضمام الجزائر إلى ال "OMC" وما يصاحبه من تحرير للمبادلات التجارية، قد يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية، وذلك من خلال توفر سلع صناعية ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة والتي يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات الصناعية الجزائرية، كما يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات الصناعية الجزائرية، وتطوير جهازها الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة.

<sup>1</sup> عباس قويدر، إبراهيمي عبد الله. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 02. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 70.

<sup>2</sup> ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 153.

- الانضمام إلى المنظمة يصاحبه إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية ومنها الجزائر.
- هذه الاستثمارات قد تؤدي إلى تحسين الجهاز الإنتاجي وتطويره عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وخلق مجالات إنتاج جديدة بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معدل البطالة التي تعاني منها الجزائر.
- رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية، وكمثال على ذلك الشراكة التي أبرمتها مؤسسة "ENAD" مع المؤسسة الألمانية لمواد التنظيف.
- 2. الآثار السلبية: تتمثل الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي فيما يلي<sup>1</sup>:
  - القطاع الصناعي خارج المحروقات يمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، وصادرات الجزائر خارج المحروقات تساوي 5% سنة 1999 و هي الآن منخفضة كما ذكرنا سابقا، هذا يعني أنها ستهمش تماما من منظمة تبنى معاملاتها على تجارة متعددة الأطراف حيث أنه لا يمكن للجزائر أن تكون متعاملا تجاريا فعالا في إطار هذه المنظمة، لأنها لن تجد ما تصدره فتصبح بلدا مستهلكا للصنع الأجنبية فقط.
  - غلق المؤسسات الصناعية الوطنية الغير القادرة على المنافسة، خاصة و أنّ الدولة لن تدعمها قانونيا.
  - الإعفاءات من دفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، سيفقد الجزائر موردا ماليا هاما، كما يمكن استثماره في المؤسسات الصناعية العمومية.
  - هناك بعض الإعانات تمنعها المنظمة العالمية للتجارة، كالإعانات المقدمة في إطار الصندوق الخاص لترقية الصادرات لأنها عبء على الخزينة العمومية، والإعفاءات من بعض الضرائب المباشرة (كالضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني). هذه الإعانات والامتيازات تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لأجل تشجيع الاستثمارات المباشرة في التراب الوطني.
  - إن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى التقليل من خسائرها واضطرابها للتصفية لعد القدرة على المنافسة، الأمر الذي يجعل الجزائر تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة ذات المنتج الأعلى جودة والأقل تكلفة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية، وبالتالي انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى الرفاهية.

### ثالثا. انعكاسات الانضمام على القطاع الخدماتي:

- عرف هذا القطاع عدة إصلاحات لمواكبة التطورات العالمية، لكن رغم هذه الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، مازال هذا القطاع يعاني من عدة نقائص و خاضع لاحتكار الدولة في غالبته، و غير قادر على اقتحام أبواب المنافسة الأجنبية، ولانضمام الجزائر إلى OMC ينجم ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 301.

### 1. الآثار الإيجابية: وتتمثل الآثار الإيجابية على القطاع الخدماتي فيما يلي:

- إمكانية نفاذ الخدمات الجزائرية إلى الخارج و بالتالي توسيع التوجه التصديري إلى الخارج.
- تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة.
- يتيح اتفاق الخدمات للدول الأعضاء بنقاط الاتصال للدول الأخرى و التي تعطي معلومات على النواحي لتجارية والفنية للخدمات بما في ذلك التشريعات الوطنية، ومن شأن تلك النقاط أن تتيح فرصة الإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الخدمات، وأيضا النفاذ إلى أسواق في تلك القطاعات.
- إن استيراد الخدمات من شأنه أن يفتح المجال للحصول على بعض الخدمات، كالخدمات المالية التي من شأنها أن تعزز القدرات الوطنية في مجالات الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى أنّ الشروط الموضوعية في قوائم الالتزامات الوطنية، يمكن أن تحدد شكل التواجد الأجنبي (مشروع مشترك أجنبي أو تحديد نسبة المساهمة الوطنية)، وشروط نقل التكنولوجيا وتوظيف الأجانب، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة لاختيار الأسلوب الأنسب.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية التي تتم في مجال الخدمات، والتي من شأنها توسيع مجال الخدمات التي يمكن تصديرها إلى الأعضاء الآخرين.

### 2. الآثار السلبية: وتتمثل الآثار السلبية على القطاع الخدماتي فيما يلي:

- إنّ تحرير تجارة الخدمات الأخرى (النقل، السياحة، التشييد والبناء، وغيرها) تزيد من المنافسة في السوق المحلية، نظراً لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة.
- قطاع الخدمات في الجزائر خاصة البريد والمواصلات والنقل يسير ببطء، في حين أن قطاع الاتصالات والمعلومات وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا تلعب دورا هاما في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.
- يقتضي اتفاق لتجارة في الخدمات بشأن مجال الاتصال بالتزام الدولة العضو بمنح موردي الخدمات الأجانب الذين يسمح لهم بممارسة أنشطة خدمتية في إقليم الدولة وحق استخدام شبكة الاتصالات العامة بشروط معقولة وبدون تمييز بين المورد الوطني والأجنبي، الشيء الذي يعطي الأفضلية للمستثمر الأجنبي في هذا القطاع في حالة امتلاكه لرأس مال كبير يسمح له بالاستثمار على أوسع نطاق.

### الفرع الثاني: انعكاسات الانضمام على المجال المالي والمصرفي.

- إن ضمان تأشير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يطرحه هذا الانضمام من الالتزام بجميع الاتفاقيات المبرمة ومنها اتفاقية التجارة في الخدمات GATS، يجعل الجزائر في مواجهة انعكاسات هذا الانضمام والتي تمثل في حد ذاتها تحديات مستقبلية كبيرة أمام السوق المالي والقطاع المصرفي الجزائري وتتمثل أهم الآثار فيما يلي<sup>2</sup>:

### 1. الآثار الإيجابية: ويمكن إدراجها فيما يلي:

<sup>1</sup> الطاهر ملاحسو، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 311.

- تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم على هذا القطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية والانفتاح عليها ، لتحصل على الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية، وترفع نموها الاقتصادي.

- إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية، سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي، وهو ما لم يتوفر في السوق المصرفية الجزائرية في ظرف الراهن وسوف يترتب على ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب، إضافة إلى ذلك إتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تراوحتها من قبل، إلى جانب توفير المزيد من الإطارات المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية.

- يمكن للجزائر الاستفادة من فترات السماح الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة للعمل على المراجعة النقدية والمالية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي، والتحرير التدريجي للقطاع المالي والخدمات المالية.

- يمكن الانفتاح المالي الجزائري من الوصول على إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- إن تحرير وتحديث الجهاز المصرفي والمالي، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، قد يؤدي إلى حد ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- إن انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على العالم الخارجي وتحديدًا على أسواق المال العالمية يؤهلها لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق.

- من المتوقع وبعد فتح مجال التأمين أمام الخواص أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، وهو ما يعود بالنفع والخير على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة.

**2. الآثار السلبية:** ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- من المرتقب وحسب الواقع الجزائري، أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقود إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة ولا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس وتصمد أمام البنوك الأجنبية المتطورة التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب واستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري.

- إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها ومتفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية، ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق بلدانها وليس البلدان المضيفة.

- إن الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية محدودة وغير متنوعة، ولا تجعلها قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص ما زال ناشئا ويتطلب تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرائق عمله.



- إن تحرير حركة رؤوس الأموال تؤثر على السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري.

### الفرع الثالث: آثار الانضمام على قطاع الجمارك.

يشكل التقييم لدى الجمارك عنصرا أساسيا في النظم التعريفية الحالية حيث يمثل أهمية بالغة فقط فيما يتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية التي تهدف منها إلى جلب موارد للاقتصاد الوطني وبالتالي ستتأثر بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كما يلي:

#### 1. إيجابيات الانضمام: هناك العديد من الآثار الايجابية نذكر منها مايلي<sup>1</sup>:

- يسمح لها الحصول على نفس الحقوق والالتزامات التي تحكم الدول المنظمة الأخرى وبالتالي تحقيق المساواة في ظل احترام المبادئ التي جاءت بها المنظمة.
- الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الممنوحة إلى بلدان المنظمة بالمحافظة على التقييد الكمي للواردات والصادرات خلال المرحلة الانتقالية وهذا بتحرير المنتج.
- في إطار الاتفاق حول الإعانات المالية تستطيع الاستفادة من مرحلة انتقالية تقدر ب 8 سنوات وهذا بالنتيجة المدرجة للإعانات المالية المقدمة عند التصدير.
- الاستفادة من التعاون التقني الذي يمنح إلى الدول النامية.
- الاستفادة من نظام الإعلام الآلي العالمي (Traiford sydomia) .
- تحرير مبادلاتها التجارية منها الاستيراد والتصدير والتخلي على التقييد الكمي للصادرات والواردات التي تعمل بها سابقا.
- تخفيض معدلات وعدد الحقوق والرسوم الجمركية وبالتالي تسهيل العمليات الجمركية وتقييم البضائع.
- الحصول على الإجراءات المتعلقة بالتسهيلات الفردية المقدمة من طرف المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي BM.
- جعل إدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الخارجية.
- منح إدارة الجمارك وضع إجراءات مراقبة فعالة وسريعة للتجارة الخارجية.
- التحديد الأكثر دقة لوعاء الرسوم والحقوق الجمركية وتطبيق احداث التشريعات القانونية في إطار اقتصاد حر.

<sup>1</sup> . طويل أسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 . 2001، ص197.



2. سلبيات الانضمام: منه أهم السلبيات التي تنجم عن انضمام الجزائر إلى الـ"OMC" على النظام الجمركي ماييلي<sup>1</sup>:
- الانضمام يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية.
  - تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير.
  - تطبيق مبادئ الجات سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية وخاصة استعمال المادة 7 من الجات.
  - الامتيازات التعريفية تؤثر سلبا على المخطط الجبائي وذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطوير التبادلات الخارجية.
  - المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا، إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائيا وتبقى المحروقات تمثل الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر، الشيء الذي سوف يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية.
  - زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة.
  - الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومي من جراء تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية.
  - انخفاض المدخول الجبائي لأن الضرائب تمثل 25% من المداخيل الجبائية.
  - التخفيض التدريجي والعام للحقوق الجمركية بمعدل أقصى حيث كان 120% لينتقل إلى 60% ثم إلى 50% ليصل إلى 45% في قانون الملكية، أعلى معدل 40%

<sup>1</sup> . طويل آسيا، طويل آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

### خاتمة الفصل:

تتغير السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر بتغير الظروف والوقائع الاقتصادية، فمن إتباع سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه، إلى إتباع سياسة التعديل الهيكلي وسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، من هنا اتجهت الجزائر إلى التخفيف من الاعتماد على المحروقات، عن طريق تعبئة أكثر لجهود المواطنين، وتقليص الاعتماد على الخارج، وقامت بإصلاحات حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد ما بعد البترول.

بدأت الجزائر طريق الإصلاح الاقتصادي والمالي في بداية التسعينات وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاهها ملائما للاستقرار تداخلت فيه العديد من العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، وبالنسبة لمؤشرات التطور المالي فقد أظهرت كذلك اتجاهها إيجابيا في بيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار، ورغم ذلك يبقى منخفض الأداء فأمامها الكثير من المستويات والجهود المتزامية للإصلاح، إضافة إلى طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المنظم للتجارة العالمية.

يبقى ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من بين الملفات الغامضة للجزائريين، ومنذ 1987 تاريخ أول طلب تقدمت به الجزائر للانضمام للاتفاقية - قبل أن تتحول لاحقا إلى المنظمة - تسعى الجزائر لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا، كونها تعي أن هذه الإجراءات لا يجب أن تتم على حساب اقتصادها الوطني وإنتاجها المحلي. ما يمكن أن نؤكد عليه في الختام هو أنه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية أن تبقى الجزائر منعزلة ولا تندمج ضمن المسار الاقتصادي الحالي، ولكن يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، بالرغم من أنه كلما تأخرنا كانت التكلفة مستقبلا أكبر، وعلى هذا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يطرح من تخوفات يمكن كذلك أن تفتح بابا آخر لانطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية في سياق بحثها عن التنافسية.

الفصل الثالث: تحرير

التجارة الخارجية

الجزائرية في ظل

التطورات الإقليمية

الراهنة

### مقدمة الفصل:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية وكذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا المنطقة الحرة العربية الكبرى بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح على قطاع التجارة الخارجية على المدى القصير، المتوسط والطويل، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

**المبحث الأول:** انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة الخارجية الجزائرية.

**المبحث الثاني:** التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية.

### المبحث الأول: انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية الجزائرية.

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية، والتعاون العلمي والتقني، وتعد الجزائر أحد أطراف هذه الشراكة والتي امتازت علاقتها مع الاتحاد الأوروبي دائما بالترابط لتأخذ صيغة التعاون والشراكة، ولتتبع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل خاص وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: مسائل حول الشراكة الاورومتوسطية.

توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها اتجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط حيث ضبقت الدول الأوروبية سياستها مع دول الحوض المتوسطي في إطار مميز نظرا لموقعه الجغرافي الهام في العلاقات الدولية ولدراسة هذه السياسة نحاول أن نستعرض في هذه الفقرات بعض المسائل حول الشراكة الاورومتوسطية.

### الفرع الأول: نشأة الشراكة الاورومتوسطية.

قدم الإتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوروبية الجديدة تجاه منطقة المتوسط الألمانية في ديسمبر " إيسن " والتي تجسدت في ما صدر عن القمة الأوروبية في مدينة 1994 من قرارات دعت لقيام شراكة أوروبية متوسطة تم في إطارها عقد مؤتمر موازي في برشلونة نهاية نوفمبر سنة 1995 ، حيث ضم دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر وإثني عشرة دولة متوسطة، لبحث العلاقات الأوروبية المتوسطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وهو المؤتمر الذي بدأ الخطوات الرامية لتأسيس تجمع اقتصادي وسياسي كبير، حيث يشمل إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة تضم 27 دولة وتجعل منها إلى جانب المنطقة الآسيوية والمنطقة الأمريكية إحدى الدعامات الثلاث للنظام الاقتصادي الدولي، كما تهدف تلك السياسة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط عن طريق دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بتحديث الهياكل الاقتصادية في دول جنوب المتوسط<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف الشراكة الاورومتوسطية.

وتتمثل الأهداف فيما يلي:

**1. الأهداف السياسية والأمنية:** تسعى إلى تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط (السلة السياسية) نجد فيها عدة عناصر مثل قناة الشركاء بأن السلام والاستقرار في المنطقة مكسب مشترك يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة، تنمية دولة القانون والديمقراطية في ظل حرية كل طرف في اختيار جهازه السياسي الاقتصادي والعدلي ثم احترام حقوق

<sup>1</sup> بيلحي امال، كربوعة العالية، الشراكة الاورومتوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية، جامعة الجلفة، 2008 . 2009 ، ص 10.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق بدون تمييز، تشجيع التسامح ومكافحة التعصب والتمييز وتم التركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون شريك آخر، كذلك احترام حدود ووحدة كل شريك من الشركاء والتأكيد على ضرورة التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، والمساهمة في التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وخاصة المخدرات<sup>1</sup>.

### 2. الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

أ. إقامة منطقة تجارة حرة: إنشاء منطقة كبرى للتجارة الحرة تضم الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق وسط أوروبا بصورة تدريجية حتى سنة 2010، يجعلها ساحة خصبة لتطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي. ولتسهيل ذلك تقرر ما يلي:

- الإلغاء التدريجي لقيود التعريف الجمركية على المنتجات الصناعية، والتحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يخص قواعد المنشأ، وحماية الحقوق الفكرية والملكية الصناعية العالمية.

- تطوير السياسات المتعلقة بنظام اقتصاد السوق، وكذا سياسات الاندماج التجاري لهذه الدول، وإعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدماً إلى بلدان المتوسط.

### ب. تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي: وذلك كما يلي:

- وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمُدخرات المحليّة وبالاستثمارات الخارجية.

- تشجيع الأطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على عدة اتفاقيات فيما بينها، ودعم هذا التعاون.

- تبني برامج دعم تقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التحديث الصناعي والارتفاع بمستويات الجودة والمواصفات.

- التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديثها، وإعادة هيكلتها وفق مناهج حديثة، بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يقلل من العجز الغذائي.

<sup>1</sup> نذير بطاطاش، التعاون الأوربي-الافريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجاً، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2010-2011، ص 17.

<sup>2</sup> شعيب أنشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 116.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

- تبادل منح المزايا الضريبية التي يقدمها الطرفان لطرف ثالث.

- التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات، والإسراع في نشر أحدث التكنولوجيا في هذا المجال.

- تدعيم البحث العلمي، والعمل على التعاون في مجال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والفنية.

- إعطاء أهمية لقطاع الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري له.

**ت. الدعم المالي:** تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة بتحسين ملحوظ إذ شمل مشروعات هامة ومجالات جديدة لأول مرة، وهي برامج ذات صبغة اجتماعية كالصحة، والسكن التعليم، كما تم تخصيص مساعدات لدعم برامج الإصلاح الهيكلي، وما ينجم من متاعب لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، وفق أداة جديدة، استحدثتها المجموعة الأوروبية وهو (MEDA) أو صندوق من أجل المتوسط، ولتستفيد منها ما يعرف باسم صندوق ميديا جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة، فيما عدا قبرص ومالطا وإسرائيل التي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دولا سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

**الأهداف الثقافية والإنسانية:** تهدف إلى التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط والحوار واحترام الثقافات والأديان شرطان أساسيان لتقارب الشعوب، ولأجهزة الإعلام دور كبير في هذا المجال، تنمية الموارد البشرية، ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية، التواصل بين الشباب، تشجيع المؤسسات الديمقراطية، الاعتراف بالدور الذي تلعبه الهجرة وإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية. تشجيع تدابير تهدف للوقاية من الإرهاب والمخدرات والإجرام الدولي والرشوة أهمية المكافحة بدون تردد للمظاهر العنصرية وكرهية الأجانب والتعصب<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: متطلبات نجاح الشراكة الاورومتوسطية

لاشك أن نجاح الشراكة الاورومتوسطية يعد مكتسبا يخدم مصالح وطموحات كلا الطرفين، إلا أن هذا النجاح يتطلب من كل طرف تبني سياسات ملائمة يلتزم بتطبيقها وتمثل فيما يلي:

#### أولا. من جانب الاتحاد الأوروبي:

تعهد الاتحاد الأوروبي بالعمل على التخفيف من الآثار السلبية للمرحلة الانتقالية وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات<sup>3</sup>:

**1- التخفيض في الدين:** ويعد هذا الإجراء أحد أهم الأولويات المساعدة على نجاح المرحلة وذلك كما يلي:

- تحويل جزء من الدين بالعملة المحلية يستعمل في المبادلات بين الطرفين.

<sup>1</sup> هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>2</sup> نذير بطاطاش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup> عبد الأمير السعد، الجدال الراهن حول الشراكة الاورومتوسطية، الندوة الدولية حول: أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، كلية العلوم

الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2002، ص 133.

-تحويل جزء من الدين للمشاريع التنموية .

2.رفع حجم الاستثمارات :نتيجة للعجز الكبير في الادخار المحلي لدول جنوب وشرق المتوسط، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي برفع حجم الاستثمارات في هذه الدول وعمل على دراسة مبالغها وشروطها ويقى على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات شكل ومضمون تدفق الاستثمارات في إطار الشراكة الاورومتوسطية.

ثانيا. من جانب الدول المتوسطة:

تستلزم اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطة، توافر مجموعة من الشروط في اقتصاديات الدول المتوسطة حتى يتحقق النجاح في تلك الاتفاقيات، وقد قام عدد غير قليل من الاقتصاديين العرب بإعداد تقديرات حول معظم الدول العربية المتوسطة كي تستفيد فعلا من منافع الشراكة، وقد جاء في تقديراتهم أن هذه الدول بحاجة مسبقة إلى تحقيق التالي<sup>1</sup>:

1-دعم الاستقرار الاقتصادي: ينبغي على هذه الدول تبني سياسات صرف مناسبة ومدعمة بسياسات نقدية، حتى تتمكن من تفادي أثر انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الصرف الناتج عن إزالة وإلغاء الحواجز الجمركية بين طرفي الاتفاق في إطار قيام منطقة التجارة الحرة بينهما،وسيساعد الاستقرار الاقتصادي على جذب المزيد من الاستثمارات.

2-التقليل من اعتمادها على العائدات الجمركية من الضرائب: التخفيض في حجم التعريفات الجمركية، خاصة في مجال الواردات من السلع الصناعية، وعدم المغالاة في الضرائب ورسوم الإنتاج والتدخلات، وهذا مع مراعاة التدرج في سياسة تحرير التجارة الخارجية، وذلك من أجل تحجيم الأثر المالي لسياسة الانفتاح في إطار منطقة التجارة الحرة.

3-العمل على تقليص حجم الدين الخارجي: يؤدي الارتفاع في الدين الخارجي إلى تعقد الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف دول جنوب وشرق المتوسط، وتقلص من الاستثمارات الخاصة، وذلك أن ارتفاع الدين والزيادة المستمرة في خدمته من شأنها أن تحمل ميزانيات هذه الدول الضعيفة أعباء ثقيلة، والتي سيترتب عنها آثار سلبية على السياسات الاقتصادية داخل هذه الدول كالزيادة في حجم الضرائب لذا فإنه يجب عليها التحكم في تجارة الصرف من أجل التخفيض من حدة أعباء الدين الخارجي .

4-العمل على تطوير وتقوية نظام المعلومات والاتصالات: وذلك لمعرفة الفرص المتاحة للاستيراد والتصدير من وإلى الاتحاد الأوروبي، وهذا عن طريق توسيع قنوات التنسيق والتعاون بين القطاع العام والخاص.

5-العمل على بناء شبكة أمان اجتماعية: نظرا لأن دخول دول جنوب وشرق المتوسط في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي استوجب على هذه الدول أن تدخل على سياساتها برامج الإصلاح الاقتصادي والتي قد ينخفض فيها الدخل الحقيقي لبعض الفئات الاجتماعية في الأجل القصير والمتوسط، ويحدث خسائر مؤقتة في التوظيف، وهو ما استوجب وجود شبكة للأمان الاجتماعي تساعد الفئات الأكثر تضررا من تلك السياسات، وتوفر لهم فرص عمل بديلة عن طريق إعادة تدريبهم.

<sup>1</sup>عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص 134.



### المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية:

عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو-إستراتيجية والسياسية، لذلك سنحاول فيما يلي التعرض لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية ومحتواها وأهم ما جاءت به.

#### الفرع الأول: العلاقات الأوروبية-الجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

إن العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست وليدة اليوم، بل تعود إلى بداية الستينات أي في عهد السوق الأوروبية المشتركة، نظرا لتشابك العلاقات مع فرنسا، بفعل احتلالها للجزائر قرن و 32 سنة، ولكن مباشرة بعد الاستقلال عمل الطرفان على طي صفحة الاحتلال لحساب عهد جديد يقوم على مبدأ التعاون، وهذا ما سنحاول زمنيا تتبعه كما يلي:  
أولا. التعاون الأوروبي قبل مؤتمر برشلونة. وتمثلت فيما يلي<sup>1</sup>:

**1-التعاون قبل 1976**: مثلت دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر منذ مطلع الستينات حيث استوعبت السوق الأوروبية المشتركة 95% من صادرات الجزائر، وكانت 80% من واردات الجزائر تأتي من هذه الدول ورغم عدم توقيع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية.

وفي فيفري 1964 تم عقد أول لقاء بين الوفد الجزائري ووفد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتبع هذا اللقاء بثاني خلال شهر ماي وثالث خلال شهر ديسمبر من نفس السنة إلا أن هذه اللقاءات لم تصل لأية نتيجة، بعد أن أكد الوفد الجزائري أن أي اتفاق جديد يجب أن يكون عام الهدف وأن لا يقتصر على التبادل في مادة معينة بل يشمل كل الميادين، إضافة إلى المحافظة على الامتيازات التفضيلية السابقة في حين اقترحت المجموعة الأوروبية توقيع اتفاق تجاري تفضيلي في شكل اتحاد جمركي يتوافق وقواعد منطقة تبادل حر، على غرار اتفاقي تونس والمغرب سنة 1969 لتنطلق المفاوضات الثنائية مجددا بينهما في سنة 1972، قصد الوصول لاتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة التي اتبعتها المجموعة الأوروبية، في هذه المرحلة وفي 26 أبريل 1976، وقعت الجزائر على اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

**2- اتفاق 1976 للتعاون الشامل**: مثل توقيع اتفاق التعاون في 26 أبريل 1976 العلاقة الرسمية الأولى التي ربطت الجزائر بالاتحاد الأوروبي، وكانت من أهداف هذا الاتفاق الغير محدود زمنيا هي مساعدة ودعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من النظرة المتوسطة الشاملة التي اتفق حولها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خلال قمة باريس سنة 1972 ولقد تم بناء التعاون حول ثلاث جوانب أبرزها الجانب التجاري، بالإضافة إلى بعض جوانب التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

<sup>1</sup> هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 68.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

أ. المبادلات التجارية: بناء على المادة 08 من اتفاق التعاون فإن هدفه في المجال التجاري هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها لذا فقد منحت الجزائر في إطار هذا الاتفاق الكثير من التفضيلات منها:

- تخفيض الرسوم الجمركية ما بين % 20 إلى % 100 على بعض المنتجات الزراعية.

- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة لمنسوجات.

ب. المجال الاجتماعي: منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا إلا أنه لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا (نظام الجزائريين المقيمين بفرنسا على وجه الخصوص) عن تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق.

ت. التعاون الاقتصادي والمالي: قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة (1976-1996) تمتعت الجزائر من خلالها بمساعدات قدرها 949 مليون أورو متكونة من 309 مليون أورو من المنح الناجمة عن موارد ميزانيات اللجنة الأوروبية (214 مليون أورو ممنوحة بموجب البروتوكولات و 95 مليون أورو ممنوحة بموجب تطبيق جناح التسوية الهيكلية للسياسة المتوسطة المتجددة)، و 640 مليون أورو في شكل قروض مقتطعة من الموارد الذاتية للبنك الأوروبي للاستثمار (B.E.I).

### ثانيا - مفاوضات الشراكة الأورو - جزائرية:

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل التالية<sup>1</sup>:

- المرحلة الأولى 1993-1997: بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويأتي هذا الموقف استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 واستجابة للسياسة الأوروبية المتوسطة الجديدة، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 و فيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأوروبية المتوسطة وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و 28 نوفمبر 1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطة (15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و 12 بلدا متوسطيا) مبينا بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والأمنية. وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط

<sup>1</sup>مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 203.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال ماران (Manuel Marin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.

- الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997-2001: انطلقت المفاوضات الجزائرية الأوروبية رسمياً يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و 23 أبريل، و 27 و 28 ماي 1997 على التوالي، و عدا إنشاء أربع مجموعات عمل ( التعاون الاجتماعي والثقافي،التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة والخدمات ) لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضحة.

وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية. وبتاريخ 17 أبريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين، أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلى بعد 2002 ، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية، عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل، وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، ومطالباً في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.  
- تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحدياً كبيراً باعتبار الأسباب الآتية:  
- إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني.

- أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1.4 و 1.7 مليار دولار.

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة (13/12 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية والقضائية و حرية تنقل الأشخاص كما قُدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر حيث عقدت الجولة الثامنة في 16/15 مارس 2001، وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، والجولة التاسعة في 05/03 ماي 2001 ودرست ملفي الزراعة والخدمات. وفي 05 و 06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.

- المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية: بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و بعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001 ، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار.

أما في التعاون المالي تم في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2004 ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية و تنمية الموارد البشرية. وبتاريخ 22 أبريل 2002 بمدينة (valence)اسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الاورومتوسطية الخامسة ، وفيها وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية.

من خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة ، كانت الجزائر قد ركزت في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات، ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في 2001 ، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري وبرلمانات الدول الأعضاء.

### الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية - الأوروبية:

احتوى الاتفاق الجزائري - الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية<sup>1</sup> :

**الجانب الأول :** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين وتساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطة(وهذا ما جاءت به المواد 3,4,5 من الاتفاقية).

**الجانب الثاني :** يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل ZLE وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على :

-عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

-إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

-إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

<sup>1</sup> سميحة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، العدد 09، 2011، ص152.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

**الجانب الثالث :** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات... الخ).

**الجانب الرابع :** يتعلق بدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر هذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزمة متفق عليها.

**الجانب الخامس :** يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به (المادة 48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي.

**الجانب السادس :** يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات.

**الجانب السابع :** يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

أما فيما يخص التعاون المالي، فلم تنتظر الجزائر لدخول عقد الشراكة حيز التنفيذ حتى تتحصل على المساعدات المالية من طرف الإتحاد الأوروبي بل نجدها قد استفادت اللتان عوضتا البروتوكولات MEDA<sub>1</sub> و MEDA<sub>2</sub> من تمويلات لا يستهان بها في إطار التمويل، وبالتالي فهما الوسيلة الأساسية لتقوية هذه الشراكة، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميذا للفترة

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

1995-2006 بمبلغ 510.2 مليون أورو يتم منحه على مرحلتين تغطي الفترة الأولى 1995-1999 في إطار MEDA<sub>1</sub> بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فتغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج MEDA<sub>2</sub> بمبلغ 346.2 مليون أورو.

**الجانب الثامن :** يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك بـ:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).

- التعاون في مجال رقابة المهجرة غير المشروعة.

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

**الفرع الثالث : التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة.**

تضمن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية بعض القطاعات الحساسة كالصناعة والزراعة ، تجارة الخدمات . وفي نهاية سنة 2010 ، طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي تأجيل رزمة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من 2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأورو بثلث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري.<sup>1</sup>

**أولا : المنتجات الصناعية :** تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، فالصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم التعريفية ومن القيود لأخرى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة كالسلع النسيجية والملابس، في حين تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية ، يتم تحريرها من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل خلال فترة انتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في الجدول رقم 11<sup>2</sup>.

**قوائم المنتجات الصناعية :** أما فيما يخص القوائم ، فتأتي مفصلة كالتالي<sup>3</sup>:

**القائمة الأولى :** تتشكل من المواد الأولية الصناعية ، وهي تمثل ما يقارب 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد ( ما يزيد عن 1,15 مليار دولار)، تتمتع بحماية تعريفية تتراوح بين 5% إلى 15% يتم تحريرها من كل الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

<sup>1</sup> جريدة المساء، العدد 4618، يوم 2012/04/17.

<sup>2</sup> علي لزعر ، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطي ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009 ، ص 35.

<sup>3</sup> براق مجّد ، ميموي سمير ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ، العدد 06، 2009، ص 34.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

**القائمة الثانية:** تتشكل من المواد نصف المصنعة، سلع التجهيز الصناعي والفلاحي، وهي تمثل 35% من الواردات الجزائرية أي ما يعادل 1,2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي.

**القائمة الثالثة:** تتشكل من المنتجات التامة، المنتجات الصناعية المستوردة تقليديا، وتتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة، لأنها تنتج محليا، كما أنها حساسة، تمثل 40% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي تخضع لتحرير تدريجي من الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل 10% على مدار 12 سنة.

الجدول رقم 11: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية.

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
		عدد بنودها التعريفية:	عدد بنودها التعريفية:	عدد بنودها التعريفية:
		2076	1089	1964
		النص المرجعي في الاتفاق:	النص المرجعي في الاتفاق:	النص المرجعي في الاتفاق:
		المادة 9 الفقرة 1	المادة 9 الفقرة 2	المادة 9 الفقرة 3
سنة الدخول في الاتفاق 2005	2005	100%	-	-
01	2006	0%	-	-
02	2007	0%	20%	10%
03	2008	0%	10%	10%
04	2009	0%	10%	10%
05	2010	0%	20%	10%
06	2011	0%	20%	10%
07	2012	0%	20%	10%
08	2013	0%	0%	10%
09	2014	0%	0%	10%
10	2015	0%	0%	15%
11	2016	0%	0%	5%
12	2017	0%	0%	0%

المصدر: براق مجّد، ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص55.

فالجدول السابق يوضح أن التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الواجب التقيّد بها منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حسب القوائم المبينة فيه، إلا أنه في الواقع لم يتم الالتزام بها من طرف بسبب ضعف البنية الصناعية للجزائر خارج المحروقات.

وقد وصف وزير الشؤون الخارجية الجزائري الجولة الأخيرة للمفاوضات حول التفكيك التعريفي المنعقدة في فيفري 2012 بالجزائر بـ "المثمرة"، بحيث كان يرتقب التوصل الوشيك إلى "حل وسط مقبول من كلا الطرفين في إطار اتفاق



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

نهاي شامل"، علما أن الجزائر تدافع عن قائمة تتضمن 1740 منتجا ، لاسيما في مجال الحديد والصلب والنسيج والإلكترونيك ومنتجات صناعة السيارات التي تسعى إلى عدم إدراجها في التفكيك التعريفي<sup>1</sup>.

أما في جولة المفاوضات المنعقدة يوم 15 جوان 2010 خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمواد الصناعية فقد شملت عملية المراجعة 1058 بندا جمركيا تعريفيا منشأه الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لمنتجات القائمة الثانية والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـ 0% في 1 سبتمبر 2012 ، فقد تقرر الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بندا جمركيا تعريفيا للمواد الجدد حساسة وكذا من مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات للوصول إلى نسبة 0 بالمائة في سنة 2016 عوضا من 2012 كما تمت الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـ 185 بندا جمركيا تعريفيا لفترة إضافية، مدتها سنتان ، والاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربع سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% في موعد 2016 عوضا من 2012 وبالنسبة للمواد القائمة الثالثة فقد تقرر إخضاع 174 بندا تعريفيا جمركيا للمواد الجدد حساسة لإعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23% للمواد الخاضعة لنسبة 30% ، و 12% من المواد الخاضعة لنسبة 15% من الحقوق، و كذا منح مهلة إضافية مقدرة بـ 3 سنوات أي 2020 بدلا من 2017، واستفاد 617 بندا تعريفيا جمركيا من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30% وكذلك تعليق لهذه الحقوق الجمركية بنسبة 10.5% من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% وتعليق نسبة 3.5% من المواد التي كانت خاضعة لـ 5% لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ، ومهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات، قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي كلي بنسبة 0% في موعد 2020 عوضا من 2017<sup>2</sup>.

**ثانيا : المنتجات الفلاحية :** لم يتم تحرير هذا القطاع تحريرا كاملا، إنما يجرى تدريجيا ، فهو خاضع لنظام الحصص والتوقيتات الزمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي، فلم يأت الاتفاق بمجديد في هذا الشأن وتبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاون لسنة 1976 ، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة وقد تم الاتفاق على مراجعة هذا الملف في السنوات اللاحقة، فالمكاسب المتوقعة من منطقة التبادل الحر ، تكون في غاية الأهمية للدول المتوسطة لو تم إدراج الملف الفلاحي في عملية التحرير وخاصة في إطار متعدد الأطراف<sup>3</sup>، وقد منحت للجزائر مزايا اتفاق 1976 ومزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية ومنتجات الصيد البحري مقابل نظام الحصص للمواد الأوروبية، أما عملية التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية تركت هي 1-08-2012مليكة خلاف، بن بادة مؤكدا تحقيق الجزائر أهدافها في مفاوضات التفكيك الجمركي، وملف الخدمات للتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة<sup>4</sup>، توصل الطرفين إلى اتفاق حول 36 منتجا فلاحيا موجهها للاستيراد نحو الجزائر تستفيد من الإعفاء الضريبي سيتم إلغاء جزء منها

<sup>1</sup> جريدة المساء، العدد 4618، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> مليكة خلاف ، بن بادة مؤكدا تحقيق الجزائر أهدافها في مفاوضات التفكيك الجمركي، جريدة المساء ، يوم 2012/08/28،

[www.el-massa.com](http://www.el-massa.com)

<sup>3</sup> علي لزعر، بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2007، ص 165.



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

وإعادة تكييف الجزء الآخر، علما أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه سنة 2002 ودخل حيز التطبيق في 2005 ينص على التفكيك التدريجي لقائمتين من المنتجات الأوروبية الموجهة للاستيراد بالجزائر، علما أن القائمة الأولى اكتمل تفكيكها سنة 2012 والثانية في سنة 2017<sup>1</sup>.

### 1. الامتيازات المقررة للصادرات الجزائرية من السلع الزراعية: تختلف حسب الأصناف التالية<sup>2</sup>:

أ. **منتجات الصيد** : تعفى الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي من منتجات الصيد - حسب البروتوكول الثالث من اتفاق الشراكة - من الحقوق الجمركية، وتمثل هذه المنتجات في أنواع الأسماك ومنتجات الصيد المحولة والمصبرات والمستحضرات القاعدية من السمك.

ب. **المنتجات الزراعية المحولة** : تتمثل الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية الجزائرية المحولة في إعفاءات وتخفيضات في الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، وتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية، وتوزع هذه المنتجات على ثلاث قوائم، تتضمن القائمة الأولى 163 بندا من التعريفات الجمركية للاتحاد الأوروبي، وتتمتع الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية، ولا يطبق عليها أية قيود كمية، أما القائمة الثانية والمتمثلة أساسا في الحليب والمستحضرات الغذائية فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إعفاء كلي من الحقوق الجمركية، لكن مع تطبيق نظام التحديد الكمي السنوي، بمعنى أن الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات ستخضع للحقوق الجمركية إذا تجاوزت هذه الكميات المحددة سنويا من طرف الاتحاد الأوروبي، وهو ما يطلق عليه الحظر التعريفي.

وفيما يتعلق بالقائمة الثالثة والتي تضم 144 بندا تعريفيًا، فتحظى بعدم تطبيق العنصر الزراعي إضافة إلى إعفاء كلي أو جزئي من الحقوق الجمركية.

إن الجزائر لم تصدر أي نوع من هذه المنتجات السالفة الذكر باتجاه الاتحاد الأوروبي، نظرا لخصر الاتحاد الأوروبي للمجال الزراعي على استيراد المنتجات الزراعية بأكبر جودة، والالتزام بسياسته الزراعية الموحدة وما تتضمنه من قيود على الواردات الزراعية.

ج. **منتجات زراعية أخرى** : بالنسبة للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية المتبقية والمتضمنة في الملحق الأول من البروتوكول الأول، فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إلغاء أو تخفيض للحقوق الجمركية بنسب مختلفة وبكميات محددة، أو يتم تحديدها انطلاقا من معطيات السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق، وفي هذه القائمة نجد أهم الصادرات الزراعية الجزائرية كالتمور بأنواعها .

وخلال انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، واستمر مسار المفاوضات لأكثر من سنتين، ليتم التوصل بعد عقد 8 دورات من المفاوضات إلى اتفاق يضمن إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي، وإلغاء التفضيلات

<sup>1</sup> جريدة المساء، العدد 4618، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 220.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للشريك الأوروبي، إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة لهذا الشريك أيضا، إلى جانب تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية الممنوحة له أيضا. أمام هذه التعديلات التي طرأت على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال عقد جولات أخرى من المفاوضات بالنظر إلى عدم التكافؤ في المصالح بين الطرفين، فقد أنشأت الجزائر خلايا متابعة لتقييم الاتفاق، إذ تم بموجبها التأكيد على ضرورة مراجعة الأمور بسبب تضرر المداخيل، وأعطى السيد وزير التجارة الخارجية الجزائري، في هذا السياق مثلا عن الخسائر المسجلة بين 2005 و2009 والمقدرة بـ 2.5 مليار دولار أي ما يعادل 500 مليون دولار سنويا، مضيفا أنه في حال استمرار هذه الوتيرة وبقاء الاتفاق على حاله، فإن الجزائر كانت ستخسر 8.5 ملايين دولار بين 2010 و2017<sup>1</sup>.

**ثالثا : تجارة الخدمات :** تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولى الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولى الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا، أما قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله، التي تشمل جزءا بحريا يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو فروعها، ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركتهما أو استغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الاتفاق، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: واقع المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية.

سنتناول في هذا المطلب تأثيرات اتفاقية الشراكة الأورو -جزائرية على المبادلات التجارية، حيث نتطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال هذه الفترة، بدراسة تحليلية وتقييمية لواقع الصادرات والواردات الجزائرية في ظل هذه الاتفاقية وكذا تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وأهم الإجراءات الواجب إتباعها لإنجاح الشراكة.

#### الفرع الأول: تأثير الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري الجزائري.

كان لاتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية تأثير على الميزان التجاري الجزائري كما يلي:

**أولا. واقع الصادرات:** لقد كان متوقعا أنه بدخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية سترتفع صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي، نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وللتأكد من ذلك نلقي نظرة تحليلية في الجداول الموالية.

<sup>1</sup> مملكة خلاف، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، بن سميحة دلال، اتفاق الشراكة الأورو جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006، ص 04.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الجدول رقم 12: توزيع صادرات الجزائر بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم للفترة (2003-2013)

الوحدة: مليون دولار

2013	2012	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		
41277	37562	28009	23186	41246	26833	28750	25593	18325	140096	القيمة	الاتحاد الأوروبي
62.21	52.26	49.09	51.30	52.01	44.60	52.46	55.64	57.12	57.27	النسبة	
24640	34303	29044	22008	38052	33330	25863	20408	13758	10516	القيمة	باقي دول العالم
37.79	47.74	50.91	48.7	47.99	55.4	47.36	44.36	42.88	42.23	النسبة	

المصدر: 2009-2003: إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنة 2011، 2012-2013: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

يبين هذا الجدول أن الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر، حيث بلغت صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي أقصاها سنة 2008 بقيمة تقدر بـ 41.2 مليار دولار بمعدل سنوي 53.71% بينما مثلت لنفس السنة مقارنة بعام 2003 قدرت بـ 191.61% أي بزيادة الضعفين تقريبا.

ورغم الارتفاع في قيمة صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية في انخفاض حيث سجلت النسب الآتية: 55.64%، 52.46%، 44.60%، لكل من السنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي، في حين سجلت 49.09% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2010، مقابل ارتفاع في حصة دول منظمة التعاون والتنمية إلى 35.54% ورغم أنها لم تكن تتجاوز 25% سنة 2002، كما ارتفعت حصة الدول الآسيوية إلى 7.15% بعد أن كانت 2.42% سنة 2002، وهذا نتيجة لانفتاح السوق الأوروبية نحو سياسة تشجيع المبادلات الداخلية خاصة مع دول أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ماي 2005. ونلاحظ زيادة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2012-2013.

أما بالنسبة للتركيب السلعي لصادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي فنوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة (2003-2010)

الوحدة: مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		
28009	23186	41246	26833	28750	25593	18325	14096	القيمة	الصادرات الإجمالية
20.8	43.79-	53.71	6.67-	12.33	39.66	30	/	%	النمو
27004	22558	40030	25921	28041	24996	17752	13519	القيمة	الصادرات من المحروقات
19.70	43.65-	54.43	7.56-	12.18	40.80	31.31	/	%	النمو
1005	628	1216	912	709	597	573	517	القيمة	الصادرات خارج المحروقات
60.03	48.35-	33.33	28.63	18.76	4.19	10.83	/	%	النمو

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

تعطي المؤشرات الواضحة في الجدول صورة تشير لإمكانية اكتساب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قدرة النفاذ للأسواق الأوروبية، من خلال تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وفق ما اتفق عليه في إطار الشراكة الأورو جزائرية.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

إذ شهدت الصادرات خارج المحروقات للاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 معدلات نمو متزايدة قدرت سنة 2007 (السنة التي عرفت تراجع في قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية إلى الاتحاد الأوروبي) ب 28.6% بزيادة بلغت 2.03 مليار دولار، أما في سنة 2008 فقد حققت معدل نمو بلغ 33.3% من 9.12 مليار دولار سنة 2007 إلى 12.1 مليار دولار سنة 2008، وبمعدل نمو 103.5% لسنة 2008 مقارنة بعام 2005 .

وتأتي اسبانيا في المرتبة الأولى لأسباب جغرافية، حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات إليها 2.2 مليار دولار سنة 2008 بنسبة 18.2% ، أما سنة 2010 فقد بلغت 300 مليون دولار بنسبة 29.8% من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

أما فرنسا فتأتي في المرتبة الثانية لأسباب تاريخية وجغرافية، فقد بلغت الصادرات الجزائرية إليها سنة 2010 ما قيمته 2.24 مليار دولار بنسبة 22.2% ثم تليها كل من إيطاليا وهولندا، بلجيكا.

أما الصادرات الإجمالية للاتحاد الأوروبي فقد سجلت سنة 2006 بمعدل نمو بلغ 12.3% لتعرف بعد ذلك انخفاضا محسوسا في النمو وذلك نتيجة انخفاض نصيب الصادرات من المحروقات للاتحاد الأوروبي سنة 2007 بمعدل نمو سالب 7.56% بينما قدرت قيمة الصادرات اتجاه الاتحاد الأوروبي سنة 2010 ب 28 مليار دولار بمعدل 20.8% وبزيادة وصلت إلى 4.8 مليار دولار.

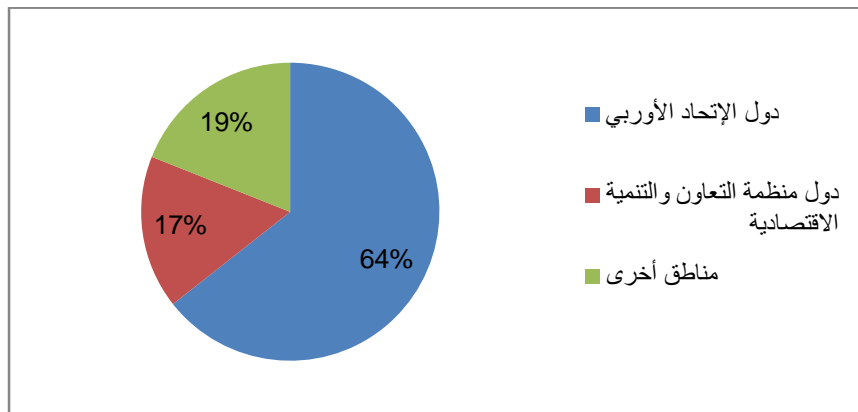
والملاحق رقم 02 يوضح الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات قد شهدت نمو يبشر بمؤشرات نجاح الشراكة، فيما تعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية، لكن على الجزائر العمل من أجل إحداث تغيير في البنية الهيكلية للصادرات، وذلك من خلال تطوير منتجات جديدة بإمكانها المنافسة على مستوى الأسواق الأوروبية.

ويوضح الشكل المقابل توزيع صادرات الجزائر لسنة 2014 حسب المناطق المستقبلية كما يلي:

الشكل رقم 02: توزيع الصادرات حسب المناطق لسنة 2014.

الوحدة: %.



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من الشكل التالي نلاحظ التحول الأوروبي هو الشريك الأكبر للجزائر فقد بلغت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لسنة 2014 بنسبة 64.36% وهي نسبة كبيرة.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

كما يوضح الشكل التالي أهم الشركاء في الصادرات:

الشكل رقم 03: أهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من الشكل التالي نلاحظ أن معظم شركاء الجزائر في الصادرات هي دول أوروبية فاسبانيا بقيمة 9.7 مليار دولار، إيطاليا بقيمة 8.3 مليار دولار، فرنسا بقيمة 6.7 مليار دولار، بريطانيا بقيمة 5.4 مليار دولار وهولندا بقيمة 5 مليار دولار بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 4.7 مليار دولار.

ثانيا. واقع الواردات: بدخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ فإنه من المتوقع أن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وللتأكد من ذلك نقلنا نظرة تحليلية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 14: توزيع واردات الجزائر بين الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم للفترة 2003-2013

الوحدة: مليون دولار.

2013	2012	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		
54852	47490	40473	39294	39479	27631	21456	20375	18308	13534	القيمة	الواردات
7.362	/	03	0.47-	42.88	28.78	5.30	11.29	35.27	/	النمو	الإجمالية
28724	24214	20704	20772	20685	14427	11729	11219	10109	7954	القيمة	الواردات
52.36	51.03	51.15	52.86	53.15	52.21	54.66	55.06	55.22	58.77	النسبة	من الاتحاد
4.5	/	0.33-	1.02-	45.46	23	4.55	11	27.09	/	النمو	الأوروبي
26128	23276	19769	18522	18494	13204	9727	9156	8199	5580	القيمة	الواردات
47.64	48.97	48.85	47.14	46.85	47.79	45.34	44.94	44.78	41.23	النسبة	من بقية
/	/	6.73	0.15	40.06	35.75	6.24	11.67	46.94	/	النمو	دول العالم

المصدر: 2010-2003 إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنة 2011، 2012-2013: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

يتبين من نتائج الجدول أنه بعد اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية قد بلغ معدل نمو إجمالي الواردات سنة 2008 نسبة 42.8% أي بزيادة تقدر بـ 11.8 مليار دولار مقارنة بعام 2007، في حين بلغ لنفس السنة مقارنة بعام 2003: 191.7% بزيادة بلغت 25.9 مليار دولار، لتعرف الواردات في الجزائر سنة 2009 تراجعاً طفيفاً والذي يرجع إلى مجموعة الإجراءات التي قامت بها السلطات للحد من فاتورة الواردات والتي من أهمها:

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

-الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة.

-تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا.

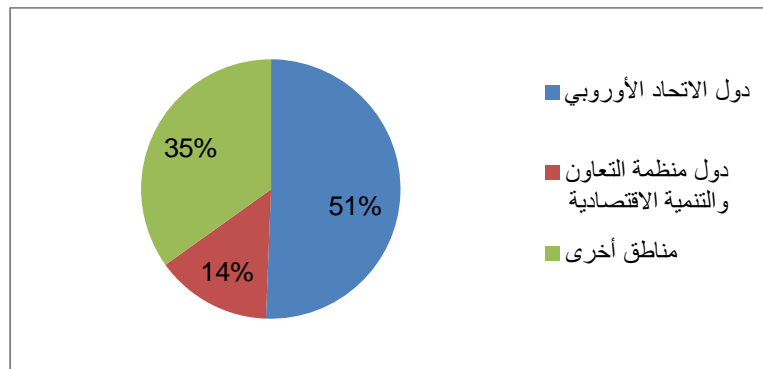
- بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

تؤكد النتائج أعلاه ما كان متوقعا حيث ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وبلغت أقصاها سنة 2008 بقيمة تقدر بـ 20.9 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 45.46%، في حين بلغ لنفس السنة مقارنة بعام 2003: 163.83% بزيادة تقدر بـ 13 مليار دولار، إلا أن هذا المؤشر غير كاف منفردا لتحديد ما إذا كان هناك عملية (تحويل للتجارة) أم لا، لذلك وجب مقارنة هذه الزيادة بالزيادة في الواردات الكلية، ويتضح أن الواردات الأوربية قد شكلت بالنسبة للواردات الإجمالية للجزائر النسب التالية: 54.6، 52.5، 53.1، 52.8 لكل من السنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على التوالي.

بالإضافة لانخفاض نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات للجزائر الكلية خلال السنوات التي تلت تطبيق الاتفاق، يظهر جليا الواردات الإجمالية قد سجلت معدلات نمو سنوية أكثر ارتفاعا من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤشر على أنه لم يحدث عملية "تحويل للتجارة" ظاهرا، ففي حين كان ينتظر من الناحية النظرية أن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإلغاء الرسوم على حساب الواردات من الدول الأخرى إلا أنه برغم ارتفاع الواردات الجزائرية فعلا من الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة لتوسع الجزائر في الاستيراد عموما خلال السنوات المشار إليها، وهو ما تؤكد معدلات نمو الواردات الإجمالية والواردات من الاتحاد الأوروبي، وكذا نسبة صادرات للجزائر مقارنة ببقية العالم إلى الجزائر. في حين عرفت الفترة 2010-2013 زيادة في قيمة الواردات. ويوضح الشكل المقابل توزيع واردات الجزائر لسنة 2014 حسب المناطق المستقبلية كما يلي:

الشكل رقم 04: توزيع واردات الجزائر حسب المناطق لسنة 2014.

الوحدة: %.



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

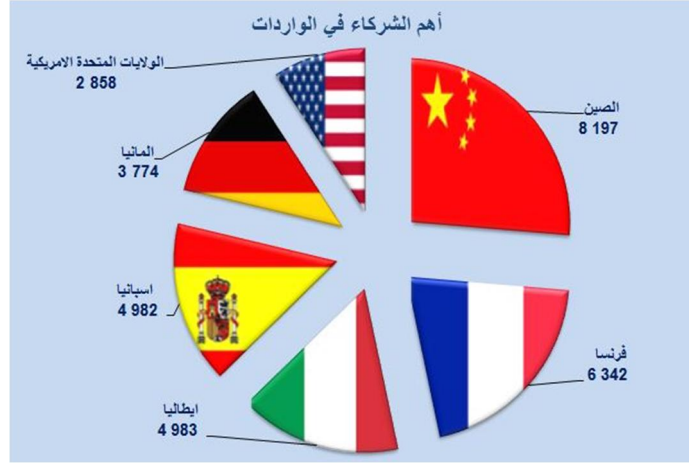
نلاحظ من الشكل أن الاتحاد الأوروبي يمثل أكبر نسبة من الواردات الجزائرية بنسبة 50.56. ويمثل الشكل الموالي أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2014.

الشكل رقم 05: أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2014.

الوحدة: مليون دولار.



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من الشكل التالي نلاحظ أن أهم شركاء الجزائر في الواردات لسنة 2014 هي دول من الاتحاد الأوروبي ففرنسا بقيمة 6.3 مليار دولار، إيطاليا بقيمة 4.9 مليار دولار، إسبانيا بقيمة 4.9 مليون دولار وألمانيا بقيمة 3.7 مليار دولار بالإضافة إلى قيمة الواردات من الصين 8.1 مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 2.8 مليون دولار.

### الفرع الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة على الاقتصاد الوطني.

#### أولا. الآثار السلبية: وتتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- بقية الأبعاد الإنتاجية والبشرية والنقدية وبشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لا تشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.
- على الصعيد الكلي فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تمهات المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا.
- كما أن تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يعني تفشي البطالة، وحرمان مئات العائلات الجزائرية من قوت يومها.
- وعلى صعيد النمو والتنمية الاقتصادية فليس هناك أي مؤشر واضح يدعو إلى القول بأن التبادل الحر نقطة حتمية وكافية للتنمية، إذ يبدو أن الأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية عديدة أخرى، منها الداخلية والخارجية التي لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها.
- وعلى صعيد المعاملات الخارجية فإن اتفاق الشراكة لا يقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية بل على العكس فإن الأوضاع الجديدة في أوروبا والظروف التي خلقتها جولة الأورغواي ستزيد من تعقيد الأمور أمام المنتجات الجزائرية التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت أخيرا إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منتجات بقية العالم.

<sup>1</sup> Gerard Kebabdjiane, *Problèmes et enjeux de l'ouverture commerciale euro méditerranéenne*, In FORUM des chefs d'entreprises : Quel développement pour l'Algérie 19 et 20 Janvier 2002, p55.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

- وعلى العكس فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوربية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوربية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وإنتاجية ضعيفة، وتنتج منتجات تتسم بالرداءة وبارتفاع التكاليف رغم استفادتها من تقييم مبالغ فيه لمعدل الصرف، وحماية جمركية وغير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلي لمدة طويلة.

- كما أن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة لن يؤدي إلى تحسين القدرة التفاوضية للجزائر أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجريها وستجربها مستقبلا لعدم اندماجها في الاتحاد الأوربي.

ثانيا. الآثار الإيجابية: وتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان بقلص من حظر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والامن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المدين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر .

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريضها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين آدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

- تهمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

- فضلا عن إمكانية هيكلة الاقتصاد الجزائري في المدين المتوسط والطويل من خلال:

\* تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO. وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

\* خصخصة القطاعات الأقل كفاءة، بما في ذلك القطاع المصرفي، وتحديثه وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.

\* الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، والاستفادة من خبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية.

\* خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.

كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى:

\* خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان.

\* تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (لاسيما النقل بمختلف أشكاله، الاتصالات، السياحة وغيرها)

\* التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وتمثيلها وتطويرها.

<sup>1</sup> باط عبد المجيد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 01، 2004، ص 64.



\* الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

الفرع الثالث : الإجراءات (السياسات) المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة الأوروبية.

يمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

**1-إعادة التأهيل الصناعي :** يجب تبني المؤسسات مجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل في عملية تأهيل ثلاث محاور أساسية<sup>1</sup>:

**أ -الاستثمارات غير المادية :** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

**ب -الاستثمارات المادية :** على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف، وذلك من خلال:

-تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.

-تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.

-اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية).

**ج -إعادة الهيكلة المالية :** تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال دعم الإمكانيات الذاتية والتحكم في حجم ونوعية الديون<sup>2</sup>.

**2-توسيع نطاق الحكم الراشد :** إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تأسس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة.

وتتمثل هذه المؤسسات كما حددها " داني رودريك و سوبر أمانيات "فيما يلي<sup>3</sup>:

**أ -المؤسسات المنظمة للسوق :** هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات،... إلخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

<sup>1</sup> سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

<sup>2</sup> زيري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، 2006، ص 49.

<sup>3</sup> داني رودريك، سوبر أمانيات، أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا لا تعني، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2003، ص 32.

ب - المؤسسات المحققة للاستقرار : هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

ج - المؤسسات المانحة للشرعية : هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصدقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائدهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

3- ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية : ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول رأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية. وكذا تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية وتدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

4- ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة : يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره ص 160.

### المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية البيئية العربية.

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار وفي ضوء ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية واتحاد المغرب العربي من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية، على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية والجزائر عضوة في كلا التكتلين وفيما يلي سنتطرق إلى التجارة الخارجية الجزائرية في ظل كلا التكتلين.

#### المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

#### الفرع الأول: التعريف بال GAFTA وأهدافها.

بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 1998، ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. ومن أبرز تلك التطورات ظهور النظام التجاري الدولي الجديد، بإقرار اتفاقيات التجارة الدولية (مراكش 1994) وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ وإدارة هذه الاتفاقيات والإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتسعى هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق العالمية دون أي قيود جمركية وفتح مجال المنافسة فيها وفقا لجودة المنتج والسعر.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هي اتفاق متعدد الأطراف هدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية، خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات)، وذلك: باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويًا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة. وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وهدفت المنطقة الى تحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.

<sup>1</sup> اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 11-13/11/2007، ص 12.

- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأساس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

### الفرع الثاني: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي للـ GAFTA.

#### أولاً: الإطار القانوني للـ GAFTA.

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لا بد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها. وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد " كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجياً وفقاً لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية. " ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسعة عشر دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة. وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.

ولم تثمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية، في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى إتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، أما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، وارتأى البعض إخضاعها للتخفيض التدريجي.

ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصاً من الدول العربية على سرعة إقامة كتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

العربية والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة . ومن خلال التركيز على معالجة العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقية، تمت صياغة ما تم التعارف على تسميته بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.<sup>1</sup> ثانيا. البرنامج التنفيذي للـ GAFTA.

مثل هذا البرنامج صيغة توافقية لبرنامج عمل بين الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تلتزم بتنفيذه وفق الأحكام الواردة فيه، وفق القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن تطبيق أحكامه ، وتضمن البرنامج على الأخص ما يلي<sup>2</sup>:

### 1. آلية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

- أسلوب التحرير المدرج : يتم تحرير كافة السلع العربية ، الزراعية والحيوانية والمنجمية والصناعية ، وفقاً لأسلوب التحرير المدرج بنسب متساوية خلال فترة 10 سنوات تنتهي في 2007/12/31، تم تعديلها لتنتهي في 2004/12/31.
- تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المدرج، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج ، وإدراج هذه السلع في رزنامة زراعية عربية مشتركة.
- لا تسري أحكام البرنامج على السلع المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية . تحدد كافة هذه السلع في قائمة موحدة لكافة الدول العربية.
- تصنف كافة السلع الواردة في البرنامج وفق النظام المنسق ( HS ) .

2. معاملة القيود غير الجمركية: تعرف القيود غير الجمركية، بأنها كافة التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية . وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان.

3. قواعد المنشأ للسلع العربية: لغرض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط أن تكون السلعة عربية، أي أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وخلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية ، فإنه يتم العمل بقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ( قرار رقم 1336 - دورة 60 بتاريخ 1997/09/17 ) ، والتي تضمن اكتساب السلعة صفة المنشأ العربي عندما تكون القيمة المضافة الوطنية نسبة لا تقل عن 40 % من قيمتها بسعر تسليم باب المصنع.

4. المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً: منحت الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية تمثلت في إعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقاً للبرنامج التنفيذي ، في حين بدأت اليمن التحرير بواقع 16 % سنويا اعتباراً من 2005/01/01، والسودان بواقع 20 % اعتباراً من 2006/01/01.

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ص 01.

<sup>2</sup> نواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 06، 2008، ص 187.

### الفرع الثالث: شروط العضوية لل GAFTA.

يشترط لتكون الدولة عضواً في المنطقة أن تستوفي الشروط التالية:

- تكون عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

- أن يصدر قرار من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة ، ويبلغ نص القرار إلى الأمانة العامة للجامعة.

وبعد أن تستكمل الدولة شروط العضوية عليها القيام بإجراءات التنفيذ حتى تصبح عضواً منفذاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وهذه الإجراءات هي<sup>1</sup>:

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة هيكل تعرفتها الجمركية الفعلية ، وفق النظام المنسق ( HS ) والنافذة فعلا في 1998/01/01.

- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية (البرية والبحرية والجوية) بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بدءاً من 1998/01/01 ولمدة 10 سنوات، والتي تم تعديلها لتصبح المدة 7 سنوات.

- اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ( قرار رقم 1336 د 60 بتاريخ 1997/09/17 ) ، بما في ذلك شهادة المنشأ العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادة المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها.

- اعتماد قائمة السلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب : الدينية، البيئية، الأمنية، الصحية.

### المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى ال GAFTA.

سعت الدول العربية إلى إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري البيني وذلك لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة والجزائر واحدة من هذه الدول لتحقيق أهداف متعددة في مجال التجاري والاقتصادي.

### الفرع الأول: مسار انضمام الجزائر إلى ال GAFTA وأهميته.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية موقع عليها من طرف الدول العربية، وهي تهدف إلى تحرير تبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وتسهيل تجارة الخدمات.

حيث قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004، ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي 2005، وقد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسمياً بهذه المنطقة وتم إرسال ملف الانضمام في ديسمبر

<sup>1</sup> اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

2008 إلى الجامعة العربية عن طريق مندوب الجزائر الدائم لدى ه الأخيرة وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي 2009.

تتلخص أهداف انضمام الجزائر إلى ال **GAFTA** فيما يلي<sup>1</sup>:

- تنوع ممولي الجزائر من السلع ودخول المنتج الوطني السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة .
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية .
- فتح أسواق جديدة للمنتج الجزائري، وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتج .
- يعفي السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربي والمتبادلة بين الدول الأعضاء من كل الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل.
- دخول المنتجات الجزائرية إلى الأقطار العربية في ظروف و شروط ملائمة.

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية في ال **GAFTA**.

نلاحظ تطور قيمة الصادرات والواردات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الجدول التالي:

جدول رقم15: تطور التجارة الخارجية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول العربية

خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: مليون دولار.

2013	2012	2011	2010	2009	
110.511	109.568	89.788	76.487	75.904	قيمة الصادرات
8.4	8.3	7.5	8.4	10.3	المساهمة في اجمالي الصادرات %
111.318	104.425	87.116	74.958	71.857	قيمة الواردات
12.8	12.7	11.8	11.4	11.9	المساهمة في اجمالي الواردات %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014.

نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اجمالي الصادرات للتجمعات العربية فقد قدرت في سنة 2009 بقيمة 75.9 مليار دولار لتصل إلى 110 مليار دولار سنة 2013، وكذلك بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا طفيفا فقد قدرت سنة 2009 ب 71.8 مليار دولار لتصل إلى 111.3 مليار دولار.

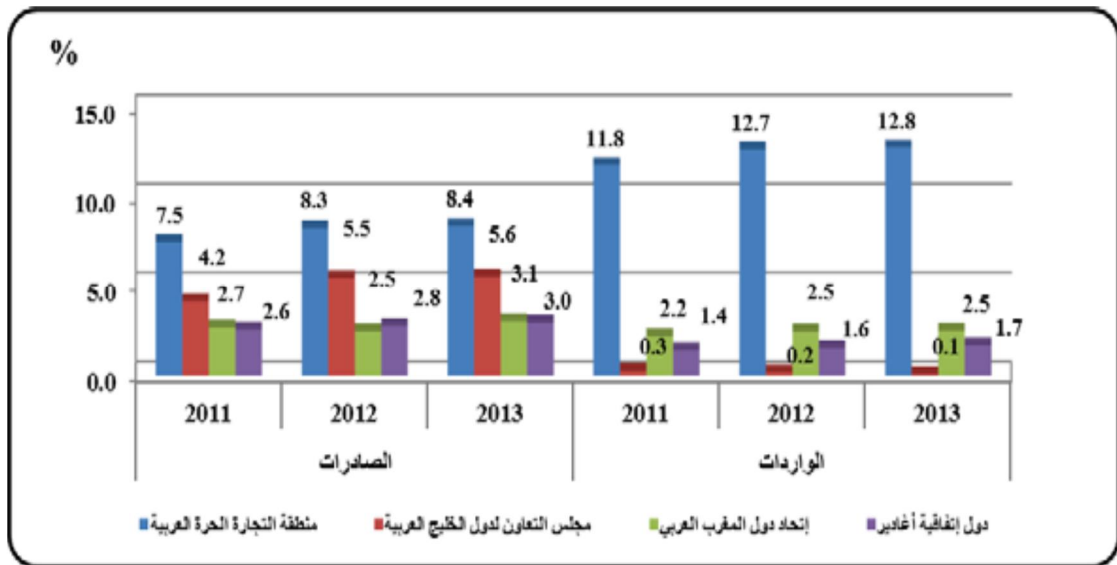
الشكل رقم06: حصة الصادرات والواردات البنينة اجمالي الصادرات والواردات للتجمعات العربية (2011-2013)

الوحدة: %.

<sup>1</sup>تقرير وزارة التجارة الخارجية.



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة



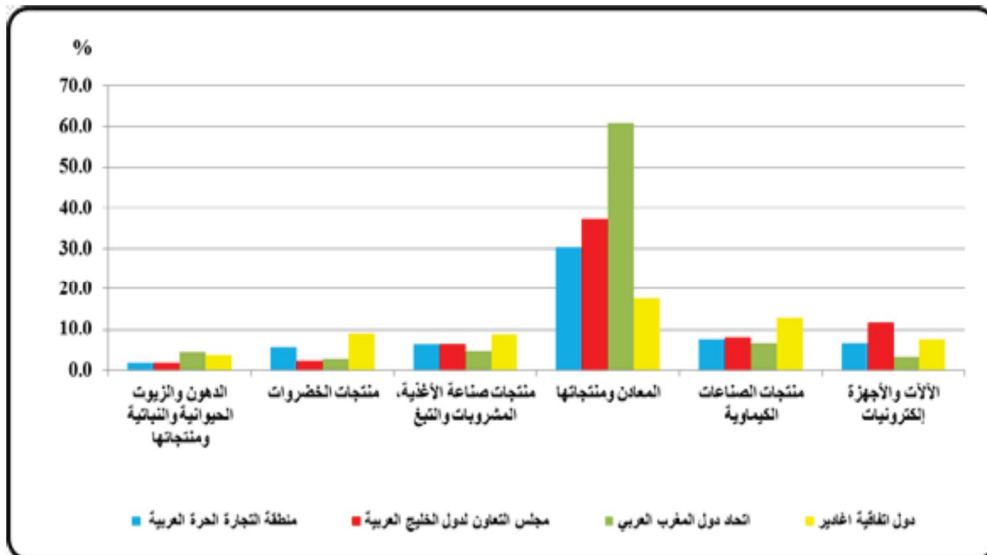
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014.

إن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية في كل من الصادرات والواردات فقد قدرت الصادرات بنسبة 7.5%، 8.3%، 8.4% للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، أما قيمة الواردات فقد كانت 11.8%، 12.7%، 12.8%، للسنوات 2011، 2012، 2013 ثم يتبعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد دول المغرب العربي واتفاقية أغادير.

وفيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد كانت كمايلي:

الشكل رقم 07: أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية

متوسط الفترة (2010-2013)



المصدر: صندوق النقد العربي، اتجاهات التجارة الخارجية، أفريل 2014.

نلاحظ أن أهم السلع المتبادلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثلت في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات و الأجهزة الالكترونية.



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

### الفرع الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل ال GAFTA.

إن بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كانت لها عدة مبادلات مع البلدان العربية فقد كان إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية في التجارة البينية العربية منذ انضمامها كما يلي:

#### الجدول رقم 16: الصادرات والواردات الجزائرية في التجارة البينية العربية للفترة 2009-2013

الوحدة: مليون دولار

معدل التغير السنوي % للفترة 2013-2009	2013	2012	2011	2010	2009	
30.2	2975.1	2988.1	2396.4	1854.0	1354.5	الصادرات
2.2	2.6	2.7	2.3	1.9	1.6	نسبتها من إجمالي الصادرات البينية العربية
12.5	3262.7	2170.4	2415.7	1585.5	1525.8	الواردات
2.1	2.9	2.0	2.5	1.9	2.1	نسبتها من إجمالي الواردات البينية العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

نلاحظ من الجدول أن نسبة نمو التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول العربية قدرت ب 30.2% منذ انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية، كما أن الصادرات عرفت زيادة معتبرة فقد قدرت سنة 2009 ب 13.5 مليار دولار ووصلت إلى 29.7 مليار دولار سنة 2013.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الدول العربية فقد عرفت زيادة معتبرة أيضا فقد قدرت في سنة الانضمام 2009 ب 15.2 مليار دولار.

حسب مجلة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بلغت صادرات الجزائر من المحروقات نحو هذه المنطقة خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2013 مبلغ 2.5 مليار دولار مقابل مليارين في نفس الفترة من السنة المنصرمة أي ما يمثل 5.2 بالمائة من مجموع الصادرات الجزائرية من المحروقات.

و تقدر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو المنطقة بالنسبة لنفس الفترة 208.7 مليون دولار مقابل 143.24 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2012 ما يمثل زيادة بنسبة 45 بالمائة.

أما المواد الغذائية التي تمثل 65 بالمائة من الصادرات الجزائرية خارج النفط فتمثل ما قيمته 135.5 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2013 مقابل 78.5 مليون دولار في نفس الفترة من 2012.

أما المنتوجات التي تغطي فتمثل أثاث في السكر و الياغورت و التمور والبصل و العجائن الغذائية و الكسكسي و زيت عباد الشمس و خليط عصير الفواكه.

وشهدت صادرات القطاع الصناعي هي الأخرى نموا ب 35 بالمائة (72.6 مليون دولار) قد دفعها زيادة مبيعات الأسمدة.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الشكل رقم 08: توزيع التبادلات التجارية الجزائرية حسب المناطق لسنة 2014.

الوحدة: مليون دولار.



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من الشكل التالي نلاحظ أن قيمة المبادلات التجارية مع البلدان العربية تتميز بالانخفاض فقد قدرت في سنة 2014 بـ 594 مليون دولار فهي قيمة منخفضة جدا مقارنة بقيمة مبادلاتها مع دول الاتحاد الأوربي والدول الآسيوية والدول المغاربية.

### المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية و اتحاد المغرب العربي.

أخذت ظاهرة بروز وانتشار التكتلات بكل معناها وكل ثقلها، وفي هذا السياق تحاول دول المغرب العربي وحسب الخصوصية التي تتميز بها تكيف نفسها وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي.

#### الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي.

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30/4/1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوجدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 10/6/1988، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية<sup>1</sup>:

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها. كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى:

- تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والحلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

### الفرع الثاني: التجارة الخارجية في اتحاد المغرب العربي.

سجلت التجمعات العربية خلال عام 2013 زيادة في صادراتها البينية بنسب متباينة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي بنسبة 6.4% وهذا ما سنراه من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة فالجدول التالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup>عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 65.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الجدول رقم 17: تطور التجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي للدول العربية

خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: مليون دولار

التغير معدل %2013	2013	2012	2011	2010	2009	
6.4	4.345	4.082	3.485	2.895	2.693	الصادرات
	3.1	2.5	2.7	2	2.5	المساهمة في إجمالي الصادرات %
6.8	3.785	3.543	2.782	2.672	2.539	الواردات
	2.5	2.5	2.2	2.2	2.2	المساهمة في إجمالي الواردات %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014.

يشمل اتحاد المغرب العربي في عضويته دولا تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل الجزائر، مصر، تونس والمغرب، إلا أن الأهمية النسبية لتجارها البنينة في التجارة الإجمالية لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى. فقد سجلت الصادرات في سنة 2009 نسبة 2.5% لترتفع إلى 3.1% فقط سنة 2013. وكذلك بالنسبة للواردات فقد سجلت في سنة 2009 نسبة 2.2% وفي سنة 2013 بنسبة 2.5% فقط.

وهذا ما يمثله الشكل رقم 06.

أما بالنسبة للسلع المتبادلة في اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت كل من المعادن ومنتجاته، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ. وهذا ما يوضحه الشكل رقم 07.

وبما أن الجزائر عضوة في اتحاد المغرب العربي فقد كان تطور التجارة نحو الدول العضوة ضعيف جدا وهذا ما يمثله الشكل رقم 08. بالنسبة للصادرات يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: صادرات الجزائر نحو دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة: مليون دولار.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1189.3	991.5	650.1	536.3	451.2	855.7	99.9	106.2	99.9	تونس
22.6	6.6	11.4	30.7	12.3	46.7	13.9	19.3	13.9	ليبيا
503.8	825.7	650.7	427.1	472.5	606.6	557.6	451.4	557.7	مصر
1027.1	968.7	921.8	713.3	392.2	710.9	304.3	387.8	304.3	المغرب
4.2	0.1	0.7	1.1	2	2.4	0.1	1.4	0.1	موريتانيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

من الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية مع الدول العضوة في اتحاد المغرب العربي ضعيف ولم يشهد تطورا كبيرا خلال الفترة 2009-2013 مع ليبيا وموريتانيا وزيادة طفيفة مع كل من مصر، المغرب و تونس.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

أما بالنسبة للواردات فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 19: واردات الجزائر من دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2005-2013)

الوحدة: مليون دولار.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
463.6	391.8	440.2	382.7	354.5	294.2	144.2	171.6	144.2	تونس
300.0	361.8	7.8	25.6	0.8	0.7	2.7	0.2	2.7	ليبيا
461.9	60.6	451.8	346.9	502.9	195.6	141.5	197.7	141.5	مصر
206.1	0.1	241.6	135.6	123.2	86.6	49.8	49.9	49.9	المغرب
0.6	266.9	0.2	0.0	0.1	13.2	20.2	13.2	20.2	موريتانيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

نلاحظ من الجدول أن تطور واردات الجزائر من الدول العضوة في اتحاد المغرب العربي لم يعرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2005-2013، كما نلاحظ أن الواردات من ليبيا وموريتانيا ضعيف جدا أو شبه منعدم مقارنة مع مصر، المغرب وتونس.

### الفرع الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي وآليات تفعيله.

يعرف اتحاد المغرب العربي عدة معوقات تقف عائقا أمام تطوره وللتخلص على هذه العوائق على الدول الأعضاء اتخاذ عدة إجراءات و تدابير لإنجاح هذا التكتل.

أولا. معوقات تطور اتحاد المغرب العربي.

1. المعوقات الداخلية: وتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. ضعف الإرادة السياسية لدول المغرب العربي: لقد أدى عدم وجود إرادة سياسية صادقة وفاعلة إلى تعطيل عملية

التكامل المغربي والفسل في مواجهة التحديات الكثيرة ويتضح ذلك من خلال:

- تأثر التقارب المغربي المشترك بالمشكلات السياسية والأمنية والتوتر في العلاقات البينية.

- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في أغلب الأحيان عن المشاركة في وضع القرارات المشتركة ومتابعتها.

- التبعية التكنولوجية، الاقتصادية، الثقافية، المغربية للخارج.

ب. الأزمات الداخلية والبينية: إن الأوضاع الداخلية لدول الإتحاد المغربي وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري

جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بمجهود التعاون والتكامل على المستوى الإتحاد المغربي.

2. على المستوى الإقليمي والدولي:

أ. التحديات التي تعرقل عملية التكامل المغربي في إطار العولمة: لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية اعتبرت

أكثر الأزمات التي عاشها العالم في بداية التسعينيات من القرن الماضي وأدى التحول السياسي العالمي إلى التأثير على

<sup>1</sup> محمد عاشور، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 172.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

الدول المغاربية حيث أصبحت تشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعتها وخدماتها وأفكارها وأنماط حياتها وفرضت سياسات إصلاحية تخدم النظم الغربية بالدرجة الأولى.

ب. دور المشاريع الأجنبية في تعميق أزمة التكامل المغاري: لقد أدى ظهور مشاريع إقليمية مختلفة موازنة للإتحاد

المغاري تقودها قوى أمنية أوروبية وأمريكية مثل مشروع الشرق أوسطية والمشروع الأورومتوسطي ومبادرة إيزنشتات الأمريكية عام 1997 من جهة واعتقاد الدول المغاربية بأنها ستحقق مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيئي مغاريبا.

ت. المديونية وأزمة الاستقطاب الأوروبي: لقد برزت منظمات التمويل الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توجيه السياسات والاختيارات بالنسبة للدول المغاربية من خلال مختلف القروض التي تقدمها.

وكما هو معروف فإن تلك المديونية تؤدي إلى تراكم فوائدها الخدمية، وهذا يجعل الإيفاء بدفعها أمرا صعبا، في ظل الظروف المتردية للدول المغاربية وهذا يؤثر سلبا على البرامج التنموية ويؤدي إلى عجز في الميزانية، كما تتسم الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الإتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي وهذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

ث. التبعية الاقتصادية والتكنولوجية: لقد ساهمت التبعية المغاربية للخارج في تكبيل الإرادة المغاربية سواء بإختيار نمط التعاون، بل وحتى تحديد معدلاته وأنواع العلاقات البينية المغاربية. فلقد أدت التبعية الاقتصادية لأوروبا إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة، مما حال دون تطوير التجارة البينية في المغرب العربي.

ثانيا: آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي.

ويمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- انبثاق إرادة سياسية واضحة ونظرة علمية قائمة على كسر التناقض الصارخ بين ثقل الخطاب الوحدوي والسلوك القطري المقدس للسيادة، وذلك ببلورة إرادة وفكر مغاري مشترك بضرورة تفعيل مؤسسات العمل الإقليمي المشترك.
- مواجهة الأزمات السياسية المطروحة باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء وتقديم تنازلات من جميع الأطراف مع مراعاة عدم إعطاء الفرصة لقوى خارجية تستغل الأزمات المختلفة للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة المغاربية.
- تفعيل دور الإتحاد المغاري من خلال وضع إستراتيجية للتعاون خاصة من جانبه الاقتصادي كمرحلة لإرساء قواعد التنسيق والعمل المغاري في المجالات المختلفة لرفع التحديات التي تواجهها.
- توفير المناخ المناسب لإقامة تكاملية تتلاءم واستقلالية وخصوصية كل بلد عضو.
- إقامة منطقة تكنولوجية مغاربية وتبادل الخبرات في المجال التكنولوجي لكسر أزمة التبعية للخارج.
- المضي بشكل تدريجي ومرحلي وعلى المدى الطويل كما هو الحال بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي من خلال توحيد السياسات النقدية والمالية وإقامة منطقة تبادل حر، وإلغاء القيود تدريجيا وإقامة سياسة أمنية دفاعية، قرارية بينية موحدة.

<sup>1</sup> محمد عبد الشفيق عيسى، التكنولوجيا والمعلومات في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2003، ص 299.

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

- الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية مع أطراف خارجية، مشكلة المديونية البطالة، ومحاوله إيجاد حلول مشتركة.

- تأهيل المجتمعات المغاربية من خلال مختلف مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل سياسة تكاملية مغاربية من خلال بناء جسور الثقة واستخدام وسائل الاتصال والتوعية والاعتماد على المناهج التربوية لغرس مفاهيم التعاون، التقارب، الاندماج، التكامل.

### المطلب الرابع: خصائص ومعوقات التجارة الخارجية البينية العربية وسبل تنميتها.

بعدما تبين لنا أن حجم التجارة الخارجية العربية البينية متدني جدا و لا يعكس إلا قدرا محدودا جدا من التبادل التجاري للدول العربية على الرغم من الجهود المبذول لأجل تنميتها منذ خمسينيات القرن الماضي إلى غاية اليوم بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة و العمل على إقامة الإتحاد الجمركي، فهذا يدل على أن هناك ما يعيق هذه الجهود وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب إضافة لبعض السبل التي يمكن أن تسمح بتنمية التجارة العربية البينية.

### الفرع الأول: خصائص التجارة الخارجية العربية.

يمكن أن نختصرها كما يلي:

- مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية يعتبر ضعيف باعتبار أنها مجموعة تضم 24 دولة عربية.
- تعتبر أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية.
- تعتمد الدول العربية على المحروقات كصادرات رئيسية.
- نسبة التجارة العربية ضعيفة جدا ولم تتجاوز حدود 10% وتتم غالبيتها بين الدول المجاورة.
- ضعف الصادرات العربية في المجال الصناعي والزراعي.
- ارتفاع حصة الواردات الصناعية ما يدل على ضعف القاعدة الصناعية بالدول العربية.
- تتعدى واردات الدول العربية من الأغذية نسبة 10% ما يجعلها تعاني من فجوة غذائية تهدد أمنها الغذائي.
- تعد الخدمات السياحية الصادرات الرئيسية في تجارة الخدمات بالدول العربية.

ويمكن القول باختصار أن التجارة الخارجية العربية تعتمد على تصريف صادراتها التي تركز على المواد الأولية إلى الدول المتقدمة واستيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول ما يجعلها دول تابعة من التبعية، خاصة وأن حجم التجارة البينية بينها ضعيف جدا على الرغم من أهميتها<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: معوقات التجارة العربية البينية.

تنقسم معوقات التجارة العربية البينية إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية وهي تؤثر سلبا على نمو التجارة العربية البينية.

<sup>1</sup> لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 138.



### أولاً: المعوقات الداخلية.

هي مجموعة من العوامل الداخلية الهيكلية والإجراءات الاقتصادية والإدارية والسياسات التي تؤثر سلباً على نمو التجارة العربية البينية وتحول دون تحقيق مزايا السوق العربية الواحدة بامتدادها الواسع وتنوعها السلعي، ونذكر منها:<sup>1</sup>

- تشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية أدى لحدوث تحوّل من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وأدى أيضاً لتشابه في الصناعات التصديرية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية ما جعل الاقتصاديات العربية تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتجات، ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتنوعة على حساب التجارة البينية العربية.

- الهيكل السلعي للتجارة العربية حيث تتركز الصادرات العربية في المواد الأولية (البترول، الغاز، القطن،... الخ) التي تجد أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك طبيعة الواردات العربية المتمثلة في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وهي سلع تنتج بكميات غير كافية أو لا تنتج بالأقطار العربية، ما يعكس ضعف التجارة العربية البينية.

- السياسات الاقتصادية التجارية التي اتبعتها الدول العربية كسياسة إحلال الواردات والتي كانت تهدف منها تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها الخارجية وتخفيض درجة اعتمادها على السوق الخارجية في تلبية حاجاتها الاستهلاكية لكن على هذه السياسة تزايد استيراد السلع الإنتاجية الوسيطة وأنماط التكنولوجيا اللازمة لها، وبالتالي تكريس ظاهرة الاعتماد على الخارج من جانب ومن جانب آخر تكريس تجزئة السوق العربية إلى أسواق محلية ضيقة.

- أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية حيث تفاقم الطلب على السلع الكمالية وذات الجودة العالية والتي تتميز بها السلع الأجنبية.

- غياب أو ضعف خدمات الاتصال بين الأسواق العربية مقابل تطورها مع بعض الدول الأجنبية بمساعدة بعض الشركات العالمية، الأمر الذي ترتب عليه سهولة الاتصال بالأسواق الأجنبية أكثر من الاتصال بين الدول العربية وهو ما انعكس أثره على تفضيل المستوردين العرب الاتصال بالأسواق الأجنبية عن الاتصال ببعضهم البعض.

- ضعف قنوات التمويل المحلية والإقليمية مما شك فيه أن القنوات المحلية المتمثلة في الجهاز المصرفي وسوق رأس المال تعتبر من أهم روافد تمويل الأنشطة التجارية بما في ذلك التجارة الخارجية الإقليمية، هذا إلى جانب أهمية دور البنوك الوطنية أو المشتركة في إصدار خطابات الضمان لتسوية مدفوعات هذا النشاط إلا أن ضعف الطاقة التمويلية وتفشي الروتين والتعقيدات الإدارية خصوصاً من جانب بنوك القطاع العام في بعض الدول العربية أدى لصعوبة قيام البنوك وشركات الأموال بتمويل هذه الأنشطة التبادلية بين الدول العربية، كما أن البنوك الإسلامية الإقليمية لم تستطع أن تسد الفجوة التمويلية والإدارية وذلك لاختلاف السياسات النقدية وأيضاً الأنظمة المصرفية لمختلف الدول العربية من ثم أدى ذلك إلى ضعف الدور المصرفي في تحقيق الدور المطلوب منه لتمويل وزيادة المعاملات التجارية البينية العربية.

<sup>1</sup> علي محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الاردنية، 22/20



## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

- ضعف مرونة النقل العربية ويعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية لأن النقل هو خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي والخدمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ويعد عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المشرق العربي والخليج العربي والمغرب العربي و بأسعار منافسة أحد أسباب تدني التجارة بين الوطن العربي، كما أن تعدد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقة لتحرير التجارة بين الدول العربية.

- صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات.

- تفضيل الاتفاقات الثنائية الإقليمية الضيقة التي لا تسمح بالتوسع الشامل على حساب الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية كالسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- القيود غير الجمركية والتي تنوع كما يلي:

أ. **القيود الفنية:** وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية أي تعددية في المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج، دلالة المنشأ، أنواع العبوات، فرض مواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها على السلع المحلية خصوصا الغذائية والزراعية، تغير المواصفات دون إشعار مسبق، الاشتراطات الصحية والبيئية، المبالغة في أساليب الكشف وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ب. **القيود الإدارية:** وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التمين الجمركي وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.

ت. **القيود النقدية:** بعض الدول العربية ما زال لديها إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد.

ث. **القيود المالية:** وتتمثل في المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ وأيضا المبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية.

### ثانيا. المعوقات الخارجية:

المعوقات الخارجية وهي مجموعة من العوامل تعمل على استمرار العلاقة القائمة بين الدول العربية والدول المتقدمة لأجل المحافظة على هذه المراكز وتتمثل في<sup>1</sup>:

- سياسة القروض الخارجية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لبعض الدول العربية والتي تشتت عند منحها استخدام نسبة مهمة منها لاستيراد السلع والخدمات من أسواقها مما يقف عائقا على حرية الدولة العربية المدينة في اختيار شريكها التجاري.

<sup>1</sup> حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 22/20 سبتمبر 2004،

## الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة

- الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دور هام لاستنزاف الفائض الاقتصادي المتاح وفرض شروط تناسب مع مصالحها في بناء وتشغيل مشروعاتها التي غالبا ما تتعلق باستخراج المواد الأولية، أو مشاريع سياحية وخدمية.
- الجهود التي تبذلها الدول الصناعية وشركاتها الضخمة في الدعاية والترويج للصناعات في المنطقة العربية تعتمد في كافة مدخلاتها ومخرجاتها على أسواق العالم الخارجي خاصة الدول الصناعية المتقدمة.
- ارتباطات الدول العربية مع مجموعات اقتصادية مختلفة وبدرجات مختلفة أيضا من خلال الاتفاقيات الثنائية خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي والتي أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية، مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقات التعاون الثنائي والجماعي العربي.

### الفرع الثالث: سبل تنمية التجارة العربية البينية.

جملة المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل يمكن أن تخفضها وتساهم في تنميتها ونذكر منها<sup>1</sup>:

- مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الإنتاج تكون أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض و الطلب في آن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المستندة على الميزة النسبية (جانبا العرض) وفي نفس الوقت يجب أن تراعي أذواق وأنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية.
- إلى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لابد من السعي لتعزيزها واستقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية ويتطلب ذلك إعداد البنية الاقتصادية والتشريعية المواتية في الدول العربية.
- إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات وطاقات تساعد على تحقيق ذلك.
- الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقات والقرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الأقطار العربية والحد من آثارها السلبية على التجارة العربية البينية.
- العمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية.
- العمل على تصعيد دور الغرف التجارية و الصناعية في التعريف بالمنتجات والأسواق العربية وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال والشركات إلى الأقطار العربية وإقامة معارض متخصصة دائمة ودورية.
- تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل و الاتصال وتعظيم الاستفادة من التطور التقني والعلمي في مجالات المواصلات و الاتصالات.

<sup>1</sup> لبل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

### خاتمة الفصل:

إن الشراكة الأوربية الجزائرية، مثل أي شراكة أخرى، حتى يكتب لها النجاح عليها أن تلبى المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد. مما يوفر للجزائر إمكانية التمويع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاء اتفاق الشراكة الأوروجزائري لي طرح تصور جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري، بمضامين وأطر وآليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت. فالأبعاد الطموحة والمغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات، تكتنفها العديد من المخاطر والمحاذير، لذا يتعين على الجزائر القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

إن الهدف الأساسي من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الأقطار العربية وإتاحة سوق أوسع لها وزيادة الطلب عليها. وبذلك يتم الارتقاء بمعدلات التبادل التجاري فيما بينها إلى مستويات أعلى مما عليه الآن، وتعد هذه المنطقة مرحلة من مراحل التدرج في العمل الاقتصادي العربي وصولاً إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جذب الاستثمار في المنطقة الحرة العربية الكبرى. مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية في الوطن العربي. ويمثل تخفيض أو إزالة الرسوم والضرائب الجمركية احد العناصر المهمة التي تدعم هذا الاتجاه وتمكن السلع العربية من منافسة السلع الأجنبية المماثلة في الأسواق العربية.

و بالنسبة لاتحاد المغرب العربي حتى يحقق المسيرة التكاملية يتوقف على مدى توافر المقومات السياسية ومدى فاعلية المؤسسات التكاملية التي ترتبط بمدى جدية قيادات وحكومات الدول المغاربية في مواجهة مختلف الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية التي تحول دون ذلك وبناء أرضية تتلاءم مع خصوصيات دول المنطقة لتجسيد فعلي لتقارب وتكامل واقعي يخدم منطقة المغرب العربي حكومات وشعوب.

وعلى الرغم من المزايا الواضحة لاتفاقيات المناطق الحرة العربية إلا إنها إلى الآن لم تحقق تلك الطفرة المتوقعة من التكامل الاقتصادي العربي لعدة أسباب بعضها يرجع إلى نقاط ضعف ومأخذ في اتفاقيات إنشاء هذه المناطق ذاتها وكذلك إلى صعوبات موضوعية تعترض إمكانية التكامل الاقتصادي العربي، لذا يجب أن ننادي بخطوات جادة نحو التنسيق بين خطط التنمية في الدول العربية.

العلماء الثلاثة

## الخاتمة العامة:

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بدراسة الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية ومجمل التطورات الدولية والإقليمية كما تطرقنا إلى مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير التجارة الخارجية لتزقية الصادرات خارج المحروقات من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأوروبية متوسطة، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالإضافة إلى إقامة اتحاد المغرب العربي.

### ❖ نتائج الدراسة:

كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

- يهدف تطبيق السياسات التجارية في ظل الاتفاقيات التجارية الدولية إلى التحرير الكامل للتجارة ظاهريا، وإنما باطنيا تهدف كل دولة إلى الحماية التجارية لاقتصادها وذلك بعقد جولات ومؤتمرات وزارية تخدم سياستها التجارية دون مراعاة المشاركة الدولية، إلا أن هذا الأمر يختلف داخل التكتلات الاقتصادية التي تسعى إلى التحرير وفقا لمبدأ الشفافية، نظرا لمحدودية عدد الدول فيه عن عدد الدول داخل النظام التجاري متعدد الأطراف
- قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لخلق بيئة أكثر انفتاحا وتحورا، من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بلغها. ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر من الانضمام لم يتحقق بعد.
- يؤكد واقع التجارة الخارجية الجزائرية مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا ومحدودة جدا، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة قليلة من الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي المتدهور وبالتالي تسرب للعملة الصعبة، وهو ما يؤكد أكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.
- شمل اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية العديد من المواضيع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية والبيئية، وعمدت دول الاتحاد إلى مناقشة هذه المواضيع لتوثيق التعاون بشكل أكبر بما يسهل فعالية المشاركة أكثر، لاسيما في المجال التجاري والاستثماري، من خلال اعتماد أساليب تحرر حركة السلع ورؤوس الأموال.
- تعتبر مبادرة من الاتحاد الأوروبي، لضم الدول المتوسطة لإقامة للشراكة ثنائية للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر في حدود 2010 ، ووصول الجزائر إلى إقامة منطقة للتبادل الحر خلال مدة اثني عشر سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، والتي تأجلت لغاية سنة 2020 ، لأنها لم تصل إلى المستوى المنشود، بسبب عدم تكافؤ القوى بين الاتحاد القوية الرائدة في العالم بين الجزائر التي لم يكتمل مسار انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي لم تصل إلى التحرير الكامل لأغلب القطاعات.

- يتجسد العمل العربي المشترك حاليا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد وصلت المنطقة للإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي سنة 2005، إلا أنها لم تستكمل العديد من الجوانب الأساسية الأخرى كاعتماد قواعد المنشأ ومواصفات قياسية مشتركة، التوصل لآلية لمعالجة المناطق الحرة العربية، تحرير تجارة الخدمات وزيادة

كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض، بالتالي لم تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعميق الأداء التكاملية للدول العربية.

#### ❖ اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** القائلة بأن واقع التجارة بين الدول، الظاهر فيها أنها تقضي على الحواجز التجارية والباطن فيها تطبيق سياسة تجارية تقييدية بما يتناسب ومصلحة كل دولة دون مراعاة مبادئ الاتفاقيات الدولية، وهذا صحيح، نظرا لأن هناك تماطل في تطبيق السياسة التجارية من طرف الدول الأعضاء، فكل دولة مبدأها التحرير التجاري ظاهريا إلا أنها ما تطبقه فعلا هو الحماية التجارية، خاصة الدول المتقدمة التي لها أكبر الأصوات في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تضيف بنود وتلغي أخرى حسب ما يوافق مصالحها بغض النظر عن المشاركة الدولية التي تنبغي مراعاة عدة مبادئ كالمعاملة التفضيلية والدولة الأولى بالرعايا...

**الفرضية الثانية:** لا يمكن لأي دولة من دول العالم الثالث أن لا تكون مستفيدة من عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أي أن دافع الجزائر للانضمام هو من اجل الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، بعبارة أخرى أن عملية الانضمام شر لا بد منه، مع العلم أن عدد الدول المنظمة لغاية هذا التاريخ هو 150 دولة، والسؤال الذي يطرح نفسه هل بإمكان الجزائر العيش بمعزل عن كل هذه الدول، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

**الفرضية الثالثة:** عزز دخول الجزائر غمار الشراكة مع الاتحاد الأوربي قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة داخل الأسواق الأوربية، إذ ارتفعت صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه دول الاتحاد الأوربي من 517 مليون دولار سنة 2003 إلى 1005 مليون دولار سنة 2010 أي بنسبة 99.75%. وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

**الفرضية الرابعة:** مناطق التبادل الحر تتمتع بخصائص تستطيع الدولة المضيفة من خلالها جذب المستثمرين وتحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لكن بالدول العربية لا تزال هذه المناطق تعاني من العديد من المشاكل تصعب عليها عملية جذب المستثمرين. لذلك لا يمكن أن نحكم على صحة فرضيتنا الرابعة.

#### ❖ الاقتراحات والتوصيات:

نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ينبغي أن يكون العرض الذي يقدمه المفاوضون الجزائريون في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أولويات وحاجيات الاقتصاد الوطني، وبما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ويضمن الحصول على أفضل الشروط لدعم وتنمية قطاع الصادرات، كما يضمن أكبر قدر من الحماية في إطار ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة لصالح الدول النامية وهذا لتطوير وتشجيع الإنتاج المحلي الموجه للتصدير وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجين والمصدرين على النفاذ إلى الأسواق العالمية بالمنتجات ذات الجودة العالمية والتكلفة المنخفضة.

- ضرورة قيام الحكومة بإجراء إصلاح اقتصادي شامل يعطي المصدقية للسياسات الحكومية وذلك من خلال إجراء إصلاحات توفر الشروط اللازمة لزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

- الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تأجيل التفكيك الجمركي إلى 2020 بدل 2017، والاستفادة من الوضعية المالية المريحة التي تعرفها الجزائر لتمويل برامج الإصلاح.
- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تعيد النظر في نظام إنتاجها وتسيير إدارتها إذ يتعين عليها إدماج مقياس النوعية والتكلفة في السوق الداخلية وبمخصص أخرى تكون أوفر في السوق العالمية.
- على الدول العربية التركيز على توفير مراكز للخدمات اللوجستية بالمناطق الحرة المشتركة أو المناطق الحرة بشكل عام تقدم الخدمات المناولة، التخزين، تجزئة، التعبئة وغيرها لتصبح مناطق حرة أكثر جاذبية وتميزا. كما عليها الاهتمام بتطوير خدمات النقل والاتصال بالدول العربية.
- لتعزيز التكامل بين الدول المغاربية، يجب أن تستفيد من الاتفاق الشراكة الأورو متوسطية، لإقامة شكل جديد من التكامل لتعزيز الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بين الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي، بدلا من الاتفاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومع كل دولة مغاربية على حدة.
- استخدام الجزائر آليات استحداث القطاع الزراعي في محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، بما أن هذا القطاع مازال لم يحرر نهائيا.

# قائمة المراجع



## قائمة المراجع:

### ❖ قائمة الكتب بالعربية:

1. إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
2. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، 2001 .
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
4. جمال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000
5. جون هيدسون ومارك هرنندر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، 1987.
6. حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، النظرية و التطبيق، دار الفكر العربي للطبع والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1998.
7. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
8. خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بدون سنة.
9. خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية، معهد الإدارة العامة، الطبعة الأولى 2009 .
10. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1971.
11. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000 .
12. زكريا احمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979.
13. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1998 .
14. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 2005 .
15. سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: معوقات الانضمام و آفاقه، دار الخلدونية، الجزائر الطبعة الأولى، 2008 .
16. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 .
17. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2007 .
18. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
19. عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

20. عبد الرحمان زكي إبراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة.
21. عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
22. عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
23. عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية بيروت، الطبعة الأولى.
24. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرف، مصر، الطبعة الأولى، 1995.
25. عبد النعيم محمد مبارك وآخرون، اقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1996.
26. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
27. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، الطبعة الأولى، 2004.
28. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
29. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
30. محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
31. محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، 2009.
32. محمد ألبنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، 2004.
33. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعار الفنية، الإسكندرية، 1999.
34. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
35. محمد عاشور، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.
36. محمد عبد الشفيق عيسى، التكنولوجيا والمعلومات في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2003.
37. محمد عبد العزيز وآخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، بدون سنة.
38. محمد عبد المنعم غفر وآخرون، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999.
39. محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
40. محمد الناشد، التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات الجامعة، حلب، 1977.

41. محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2003
42. محمد متناوي وآخرون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 .
43. محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 1986.
44. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
45. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
46. منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة، 1968.
47. موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
48. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
49. هادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996 .

#### ❖ المراجع باللغة الفرنسية:

- 50.Gerard Kebabdjiane ,**Problèmes et enjeux de l'ouverture commerciale euro méditerranée**, In FORUM des chefs d'entreprises : Quel développement pour l'Algérie 19 et 20 Janvier 2002.
- 51.Mohamed Elhoucine Benissad ,**économie de développement de l'Algérie**, Edition Office Des publications universitaires, 2ème édition, ALGERIE, ECONOMIA PARIS, 1982.
- 52.Youcef BENHAFSI :" **L' Algérie un développement pas comme les autre**", Editions HOUMA, Alger, 2008.

#### ❖ المذكرات والأطروحات

- 53.آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011.
54. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
55. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.
56. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية لتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة ، 2006-2007.

- 57.الشرع نورة، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2010-2011.
- 58.العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها علي تطور ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 59.بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 60.بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 61.بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 62.حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 63.خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
- 64.زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 65.شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 66.شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 67.طاشت الطاهر، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو، 2013-2014.
- 68.طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 69.عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 70.عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة.

71. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013.
72. لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012.
73. مداني لحضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
74. نذير بطاطاش، التعاون الأوربي-الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2010-2011.
75. بيلحي أمال، كربوعة العالية، الشراكة الأوروبية المتوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية، جامعة الجلفة، 2008-2009.
76. حجوطي خدوجة، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2009-2010.
77. معمر موسي وآخرون، الجمارك الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2002-2003.
- ❖ الملتقيات والمؤتمرات والندوات:
78. حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 22/20 سبتمبر 2004 .
79. عبد الأمير السعد، الجدل الراهن حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، الندوة الدولية حول: أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأوروبي المتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2002 .
80. علي محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 22/20 سبتمبر 2004.
81. مفتاح صالح، بن سميحة دلال، اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006 .
82. نوري منير، جلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية، 2010 ، جامعة الشلف.
83. اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007/11/13.

## ❖ المجالات والمقالات:

84. باط عبد المجيد، الشراكة الأورو-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 01، 2004 .

85. براق محمد ، ميموني سمير ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطة ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة ، العدد 06، 2009.

86. تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 06، 2008.

87. داني رودريك، سوبر أمانيات، أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا لا تعني، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2003.

88. زيري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، 2006.

89. سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، العدد 09، 2011.

90. علي لزعر ، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطي ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009.

91. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

92. جريدة المساء، العدد 4618، يوم 17/04/2012.

## ❖ التقارير والتشريعات:

93. الأمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

94. الأمر رقم 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المنشأ للتعريف الجمركية الجديدة، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

95. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

96. تقرير وزارة التجارة الخارجية.

## ❖ مواقع الأنترنت:

97. سفيان. ع، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يدخل مرحلته الأخيرة، [www.echoroukonline.com](http://www.echoroukonline.com)

98. المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات.

99. موقع المديرية العامة للحمارك

100. موقع صندوق النقد العربي

101. وزارة المالية على الموقع [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)